المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية القرآن الكريم - قسم القراءات
مرحلة الماجستير

استدراكات ملا عليٍّ القاري المتعلقة بالتجويد في المنح الفكرية على شرح المقدمة الجزرية

(جمعاً ودراسة)

بحث تكميلي لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب:

محمد بن مرزوق ايت عمران

إشراف:

فضيلة الدكتور أحمد بن علي السديس

العام الجامعي: ١٤٣٢-١٤٣٣هـ

شُكْرٌ وتَقْدِيرٌ

بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَشُكْرِهِ عَلَى مَا أَسْبَغَ مِنْ نِعَمِهِ، يَسُرُّنِي أَنْ أُزْجِي خَالِصَ شُكْرِي وَتَقْدِيرِي لِوَالِدَيَّ الكَرِيمَيْنِ عَلَى مَا بَذَلَاهُ وَيَبْذُلَانِهِ مِنْ جُهْدٍ جَهِيدٍ فِي تَرْبِيَتِي وَتَوْجِيهِي، وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنْهُمَا، وَيُبَارِكَ فِي عُمْرِهِمَا.

كَمَا أَشْكُرُ صَاحِبَ الفَضْلِ وَالفَضِيلَةِ، شَيْخِي المُبَجَّلَ الدُّكْتُورَ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ السُّدَيْسَ عَلَى مَا أَحَاطَنِي بِهِ مِنْ عِنَايَةٍ، وَمَا وَهَبَ مِنْ عِلْمِهِ وَوَقْتِهِ فِي إِرْشَادِي إِلَى مَا فِيهِ نَجَاحُ بَحْثِي.

وَالشُّكْرُ مَوْصُولٌ لِشُيُوخِي جَمِيعًا، وَأَخُصُّ مِنْهُمْ شُيُوخِي فِي كُلِّيَّةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، فَقَدِ اسْتَفَدْتُ مِنْ عِلْمِهِمْ، وَأَفَدْتُ الكَثِيرَ مِنْ أَدَبِهِمْ.

وَأَشْكُرُ زُمَلَاءَ الدِّرَاسَةِ جَمِيعًا، وَأَخُصُّ مِنْهُمْ زُمَلَائِي فِي مَرْحَلَةِ المَاجِسْتِيرِ؛ فَلَكَمْ سَعِدْتُ بِمُصَاحَبَتِهِمْ وَطِيبِ مَعْشَرِهِمْ.

فَلِلْجَمِيعِ مِنِّي الشُّكْرُ وَالتَّقْدِيرُ وَالاحْتِرَامُ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله العليِّ العظيم، الصَّمد الوهَّاب الفتَّاح العليم، حمدا يليق بجلال وجهه الكريم، وعظيم سلطانه القديم، والشكر له على ما أولانا من النعيم، وما أسبغ علينا من فضله العميم، وأزكى الصلاة وأفضلُ التسليم، على من أُنزل عليه الذكر الحكيم، فأداه إلى الناس بالتلقين والتعليم، مرتَّلا مجوَّدا باللحن العربي الصميم، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه القويم، واهتدى بهداه واتبع صراطه المستقيم.

أما بعد؛ فإن العلم الشرعي أفضل ما تُشْغَل به الأوقات، وأحلى ما تُطرَّز به الوُريقات، وأَوْلَى ما تُسخَّر له الطاقات؛ يكشفُ عن البصيرة العمى والرَّين، ويُكسِبُ صاحبه الميز بين الشَّين والزَّين، ويورثُه السعادةَ والهناءَ في الدارين.

هُوَ العلْمُ، لا كـالْعِلْمِ شيءٌ تُراوِدُه　　　لَقَدْ فَـازَ باغِيْـه وأَنْجَحَ قاصِدُه[1]

وإذا تقرر أن شرف العلم بشرف المعلوم[2]، وبه تتمايز المعارف والفهوم؛ فلْيُعلمْ أن من أنفعِ العلُوم، وأحقِّها بالعناية واللُّزوم، علوم القرآن الكريم؛ وهلْ أفضل من الاشتغال بكلام رب البريَّة، والعيشِ في رحابه والتعرضِ لنفحاته الزكيَّة، والفيء إلى ظلاله والاقتباسِ من أنواره السنيَّة؟!.

ومن أهم تلك العلوم الحسان، العلم الذي يعُنَى بتجويد القرآن، وإتقان تلاوته غايةَ الإتقان، وإعطاءِ كل حرف منه ما يستحقه من البيان؛ وذلك لشدة الحاجة إليه، وتوقف حسن التلاوة عليه، ومَن من المسلمين لا يقرأ القرآن؟! ومَن منهم لا يرغب في أن تكون قراءته من الجودة بمكان؟!.

لذا عُني به المسلمون أيما عناية، وخدموه بما فيه الكفاية، سواء عن طريق الرواية أو الدراية، وظل ينقل عن طريق المشافهة والتلقين، إلى أن جاء عصر التأليف والتدوين؛ فصنَّف العلماء في القراءات التصانيف، ووضعوا فيها أحسن الكتب وأروعَ التآليف. وبقي علم التجويد على حاله؛ لاكتفائهم فيه بالتلقي ونعم المكتفى به، ولم يفرد بالتأليف إلا على يد الشيخ أبي مزاحم

---

(١) البيت للشيخ أبي حيان الغرناطي، كما في الوافي بالوفيات: ١٧٩/٥، ونفح الطيب: ٥٥٨/٢.

(٢) عبارة سائرة على ألسنة أهل العلم، وأقدم من رأيتها له الإمام أبو بكر ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، وذلك في كتابه: أحكام القرآن: ٣٣٨/٢.

الخاقاني (ت: ٣٢٥هـ) رحمة الله عليه(٣).

ومنذ ذلك الحين، توالت الكتابات فيه من اللاَّحقِين، وتولَّى الاشتغال به أئمة كبار، على مرِّ الأزمان والأعصار، إلى أن انتهى إلى المحقق الشهيرِ والعلامة العبقرِي، الشيخ محمدِ بن محمد ابن الجزرِي، فأعاده على بدء، وختمه بنظم كما كان بدئ بنظم، وألف فيه كتبا أشهرها: المقدمة، فيما على قارئه أن يعلمه.

ولا أظن أنني أُطلِق للقول العنان، حين أَزْعمُ أنه وأبا مزاحم كفتا ميزان؛ إذ جلُّ – إن لم أقل: كلُّ – من جاء بعده منه أفاد، ومن مقدمته المذكورة استفاد، فشرحها خلق تجاوزوا الثمانين(٤)، واستشهد بأبياتها قوم لا يحيط بهم عَدُّ العادِّين، وقامت حولها أعمال، وصارت مضرب الأمثال.

ولا ريب أن من أهم شروح تلك المقدمة المرضية، شرحَ العلامة عليٍّ القاري المتوفى سنة أربَع عشْرَة وألفِ هجرية، المسمى: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية؛ فهو شرح جمع فيه ما تفرق عند سابقيه، ولم يقف عند ذلك مكتوفةً أيَادِيه، بل استدرك عليهم أمورا كثيرة، وناقشهم في أشياء ليست باليسيرة.

قال الباحث أسامة عطايا: «يُلحظ من العرض السابق لشروح الجزرية، أن شرح ملا عليٍّ القاري قد سُبق بشروح عديدة، وتبعه كثير من الشروح، فهو يمثل واسطة عقدها. وقد امتدحه وأثنى عليه كثير من العلماء، حيث إنه امتاز بعدد من الأمور، منها:

ما في كتابه من التعمق والتفكيك لعبارة الناظم وحل ألغاز كثير من الألفاظ.

يزاد على هذا ما في شرحه من قوة وضبط، وجزالة ألفاظ، واستدراكات وتعقبات على الشروح التي سبقته.

فكان هذا الشرح عمدة للمحققين، وأساسا للمبتدئين، ولا شك أن المنزلة التي تبوأها القاري كانت سبباً مُهمًّا لانتشار شرحه، وذيوعه بين العلماء، وقبولهم له، واعتمادهم عليه»(٥).

---

(٣) ينظر: أبحاث في علم التجويد: ١٤ و٢٣.

(٤) ينظر تقديم الشيخ محمد تميم الزعبي للمقدمة الجزرية: ٤٠، ٤١.

(٥) مقدمة تحقيق المنح الفكرية: ٢٥.

ولقد نظرت في تلك الاستدراكات، فوجدتها جديرة بالجمع والتحليل، وحقيقة بأن توضع تحت محك الدرس والدليل؛ فعقدت العزم على أن أكتب فيها بحثا يكون هو البحثَ التكميليَّ لبرنامج الدراسة في مرحلة الماجستير، وكان العزم معقودا على أن أَدْرُسَ الاستدراكاتِ كلَّها، وبدأت العمل على ذلك، ثم تبين لي أن الوقت المتاح لا يسعف لدراسة اثنين وستين ومئتي استدراك هي مجموع الاستدراكات، فخطر ببالي – بمشاورة مشرفي الفاضل - أن أقتصر على الاستدراكات المتعلقة بالتجويد، فقدمت بذلك طلبا لمجلس القسم الموقَّر، وجاءت الموافقة بتوفيق الله تعالى، وأصبح عنوان البحث هو الآتي:

استدراكات ملا عليٍّ القاري المتعلقة بالتجويد في المنح الفكرية

على شراح المقدمة الجزرية (جمعا ودراسة)

وأسأل الله التوفيق والسداد، والهداية إلى سبيل الرشاد، وأن يجعل ما أكتبه خالصا لوجهه الكريم، وينفعني به وينفع المسلمين، كما أسأله سبحانه أن يجزي خيرا والديَّ الحبيبين، ويجزي كل من له فضل علي بعد رب العالمين، وأخصُّ منهم أساتذتي وشيوخي أجمعين، وكل القائمين على كلية القرآن الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية الموضوع

ظهر لي بجلاء أن الموضوع ذو أهمية كبيرة، ومما جعله كذلك في نظري:

١ .كون شرح الشيخ القاري من أهم شروح المقدمة، ومن أكثرها انتشارا، ومن أوسعها مادة، إن لم يكن أوسعها على الإطلاق.

٢ .كون هذه الاستدراكات سمة طبعت شرح الشيخ القاري، وميزته عن غيره من الشروح؛ فكان شرحا مبتكرا، لا عملا مكررا.

٣ .كون المستدرَك عليهم علماءَ أجلاء، وفيهم تلامذة للناظم، وهذا يسترعي الانتباه، ويستدعي دراسة تلك الاستدراكات دراسة علمية، لمعرفة وجه الصواب فيها.

٤ .كون هذا المنحى في التأليف يعد من أنفع الأساليب التعليمية، التي تربي القارئ على فهم كلام المتقدمين، وتكسبه القدرة على تفكيك عبارات المصنفين.

٥ .كون هذه الاستدراكات فيها غموض نشأ عن ضغط العبارة، وحرص صاحبها على السجع أحيانا، فاحتاجت إلى أن توضح وتقرَّب لتكون في متناول القارئ.

أسباب اختيار الموضوع

بدأت فصول قصة هذا الموضوع في السنة المنهجية الأولى، وقتها كان شيخي الكريم أحمدُ السديسُ – جزاه الله خيرا – يدرسني مناهج البحث، فكلف الطلبة ببحوث يقدمونها في المادة، وكان من نصيبي استدراكاتُ الشيخ القاري على شراح الجزرية، فبحثتها مقتصرا على الأبيات الثمانية الأولى من المقدمة الجزرية، فأعجبني الموضوع، وقررت الكتابة فيه، وذلك لعدة أسباب، منها:

١ . رغبتي في نيل الخيرية الموعودة، والانتظام في سلك من علّم القرآن وعلمه، بأن أكتب في هذا الفرع من علوم القرآن، وأدلي بدلوي بين الإخوان والأقران، مواكبة مني لهذه النهضة المباركة، والصحوة المبشرة الصاعدة، التي تشهدها ساحة علوم الكتاب العزيز.

٢ . رغبتي في التبحر في علم التجويد، الذي أحتاجه في تلاوة القرآن المجيد، وسأحتاجه يوم أنتصب للتدريس، وتعليم الكتاب العزيز.

٣ . رغبتي أن يكون عملي في هذه المرحلة تأليفا لا تحقيقا، عسى أن يكون فرصتي للتَّمَرُّن على الكتابة في تخصصي، وعونًا لي على تنمية مداركي وصقل معارفي.

٤ . رغبتي في خدمة هذا الشرح الذي عُلم قدرُه، من هذا الجانب الذي لم يحظ من العناية بما هو أهلُه.

٥ . رغبتي في إسعاف رواد هذا الشرح المرتضى، بإلقاء الضوء على انتقادات مؤلفه التجويدية لمن مضى، والخروج بقول يَقنع به المنصفُ ويرضى.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس، وذلك على الشكل الآتي:

- المقدمة، وفيها:
  - أهمية الموضوع.
  - أسباب اختيار الموضوع.
  - خطة البحث.
  - منهج البحث.
- تمهيد، وأذكر فيه معنى الاستدراك.
- الفصل الأول: التعريف بالشيخ القاري وبكتابه، وفيه ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: التعريف بالشيخ القاري.
  - المبحث الثاني: التعريف بكتابه "المنح الفكرية" وذكر منهجه فيه.
  - المبحث الثالث: أنواع استدراكاته، وقيمتها العلمية، ومنهجه فيها.
- الفصل الثاني: التعريف بمن استدرك عليهم الشيخ القاري وبكتبهم، وفيه ثمانية مباحث.
  - المبحث الأول: التعريف بالشيخ ابن الناظم وبكتابه.
  - المبحث الثاني: التعريف بالشيخ برهان الدين الخليلي وبكتابه.
  - المبحث الثالث: التعريف بالشيخ خالد الأزهري وبكتابه.
  - المبحث الرابع: التعريف بالشيخ زكريا الأنصاري وبكتابه.
  - المبحث الخامس: التعريف بالشيخ محمد بحرق وبكتابه.
  - المبحث السادس: التعريف بالشيخ طاش كبري زاده وبكتابه.
  - المبحث السابع: التعريف بالشيخ سيف الدين الفضالي وبكتابه.
  - المبحث الثامن: التعريف بالشارح اليمني وبكتابه.
- الفصل الثالث: دراسة الاستدراكات، وفيه أحد عشر مبحثا:
  - المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة المقدمة.

- وفيه خمسة استدراكات.
- المبحث الثاني: الاستدراكات الواردة في باب مخارج الحروف.
  - وفيه اثنان وعشرون استدراكا.
- المبحث الثالث: الاستدراك الوارد في باب صفات الحروف.
- المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب التجويد.
  - وفيه أحد عشر استدراكا.
- المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة في باب ذكر بعض التنبيهات.
  - وفيه ستة عشر استدراكا.
- المبحث السادس: الاستدراكان الواردان في باب الراءات.
- المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب اللامات وأحكام متفرقة.
  - وفيه عشرة استدراكات.
- المبحث الثامن: الاستدراكان الواردان في باب الضاد والظاء.
- المبحث التاسع: الاستدراكات الواردة في باب النون والميم المشددتين والميم الساكنة.
  - وفيه أربعة استدراكات.
- المبحث العاشر: الاستدراكان الواردان في باب أحكام النون الساكنة والتنوين.
- المبحث الحادي عشر: الاستدراكات الواردة في باب المد.
  - وفيه عشرة استدراكات.

- خاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- فهارس، وفيها:
  - فهرست الآيات القرآنية.
  - فهرست الأحاديث النبوية.
  - فهرست الأعلام.
  - فهرست المصادر والمراجع.
  - فهرست الموضوعات.

منهج البحث

يجمع هذا البحث بين المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، وسأقوم فيه باستقراء تلك الاستدراكات في كل الكتاب، ثم أعمل على تحليلها تحليلا علميا، مراعيا ما يقتضيه البحث العلمي، ومتَّبعا الخطوات الآتية:

- أجمع استدراكات الشيخ القاري المتعلقة بالتجويد، وأُرتبها وفق ترتيبه لها.
- أنقل تلك الاستدراكات بنصِّها.
- أرجع إلى أقوال المستدرَك عليهم، وأُوثقها من كتبهم، ولا أكتفي بنقل الشيخ القاري؛ إذ كلها بين يدي ولله الحمد.
- أحرص على بيان أول من قال بالقول المستدرَك عليه، وبيان من وافقه على قوله.
- أُبين من سبق الملا إلى استدراكه إن وجد.
- أُرجح بالأدلة ما أراه راجحا من أقوال المستدرِك، أو المستدرَك عليهم.
- أكتب الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني.
- أُخرِّج الأحاديث النبوية من مظانها باختصار يفي بالغرض إن شاء الله.
- أُوثق الأقوال من مصادرها.
- أُترجم للأعلام غير المشاهير، ولشراح الجزرية الذين يرد ذكرهم في البحث.

وأخيرا فإني سأبذل جهدي فيما رمته، وسأفرغ طاقتي لأعطيَ الموضوع ما يستحقه، ومن الله تعالى أستمد العون والرشاد، وأرجوه – سبحانه وتعالى – أن يرزقني التوفيق والسداد، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تمهيد

قبل طرق فصول هذا الموضوع يحسن بي أن أُعرِّف الكلمة البارزة في عنوانه، ألا وهي الاستدراكات.

فالاستدراكات: جمع استدراك، وهو مصدر استَدْرَك بمعنى: تَدَارَك، إلا أن السين والتاء تفيدان الطلب.

قال الجوهري: «استدركتُ ما فات، وتداركتُه: بمعنى»(١).

وقال الزمخشري: «طَلَبُه حتَّى أدركَه، أي: لحَق به وأدرك منه حاجته... وتداركه الله برحمته، وتدارك ما فرط منه بالتوبة، وتدارك خطأ الرأي بالصواب، واستدركه، واستدرك عليه قولَه»(٢).

وقال الزَّبِيدي: «واستَدْرَكَ عليه قولَه: أَصْلَحَ خَطَأه، ومنه المستَدْرَك للحاكِم على البُخاريِّ»(٣).

ومما تقدم يمكن صياغة تعريف للاستدراك، فيقال: هو طلب اللاحقِ دَرْك ما فات السابقَ.

فكأن شيئا من العلم فات السابقَ المستدرَكَ عليه، فعمل اللاحق المستدرِكُ على تداركه واللَّحاق به؛ ليضمه إلى سابقه(٤).

وهذا الذي فعله الشيخ علي القاري في المنح الفكرية؛ حيث كان يستعرض كلام الشارحين السابقين، فيظهر له فيه نقص فيكمله، أو إجمال فيبينه، أو إطلاق فيقيده، أو خلل فيصلحه. وقد يحالفه الصواب في استدراكه وقد يخالفه، والعصمة لله سبحانه جلَّ شأنه.

---

(١) الصحاح: (درك).

(٢) أساس البلاغة: (درك).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: (درك).

(٤) وينظر: استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الشاطبي في أبواب الأصول: ١٥.

الفصل الأول

التعريف بالشيخ القاري وبكتابه

- المبحث الأول:

التعريف بالشيخ القاري

- المبحث الثاني:

التعريف بكتابه "المنح الفكرية" وذكر منهجه فيه.

- المبحث الثالث:

أنواع استدراكاته، وقيمتها العلمية، ومنهجه فيها.

الفصل الأول: التعريف بالشيخ القاري وبكتابه

قامت حول الشيخ القاري وكتبه مجموعة من الدراسات والأبحاث، عندي منها:

أولا: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث.

للباحث: خليل إبراهيم قوتلاي، وهي رسالة نال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى سنة: ١٤٠٦هـ، وجعلها في بابين، خصص أولهما للتعريف بالشيخ القاري، وثانيَهما لأثره في الحديث النبوي.

ثانيا: الملا علي القاري، فهرس مؤلفاته وما كتب عنه.

للباحث: محمد عبد الرحمن الشماع، وهو بحث بيبليوغرافي نشر في العدد الأول من مجلة آفاق الثقافة والتراث، سنة: ١٤١٤هـ، أوصَل فيه الباحث مؤلفات القاري إلى ٢٦٣ مؤلفٍ، وأحصى الكتب التي تُرجِم فيها للقاري فوصلت ٥٣ كتابا، بعضها استقل بترجمته، وبعضها ترْجَمَهُ ضمن أعلام آخرين.

ثالثا: ملا علي القاري وآراؤه الاعتقادية في باب الإلهيات – عرض ونقد.

للباحث: مساعد بن مجيول المطرفي، وهي رسالته التي نال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى سنة: ١٤٢٣هـ، وجعلها في خمسة أبواب، خصص أوَّلَها لترجمة الشيخ القاري، وسائرَها لعرضِ الإلهيات عنده ونقدِها.

رابعا: ملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها.

للباحث: ياسر حمزة بولشري، وهي رسالة حصل بها على درجة الماجستير من جامعة أم القرى – أيضا – سنة: ١٤٣٠هـ، وجعلها في بابين، تناول في الأول حياة ملا علي القاري الشخصية والعلمية، وفي الثاني جهودَ ملا علي القاري في القراءات وعلومها.

ولِما حازه الشيخ القاري من اهتمام، تجلى بعضه فيما تقدم، ويتجلى بعض آخر في تلك الدراسات التي أنجزها محققو كثيرٍ من كتبه، رأيت أن لا أطيل في ترجمته تفاديا للتكرار، بل أقتصر على ما لا بد منه في التعريف به.

المبحث الأول: التعريف بالشيخ القاري

١. اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو عليٌّ بن سلطان محمد، الهرويُّ أصلاً ومولداً ومنشأً، المكيُّ داراً، الحنفيُّ مذهباً، المعروفُ بملا علي القاري، والملقب: نورَ الدين، والمكنى: أبا الحسن.

ولد بهراة الواقعة في أفغانستان حاليا، ولم تذكر المصادر سنة ولادته، وطلب العلم ببلده، ثم رحل إلى مكة في تاريخ غير معروف، واستقر بها بقية عمره، وأخذ فيها عن جماعة[١]؛ منهم أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، واشتهِر ذكره، وطار صِيته[٢].

٢. شيوخه في القراءات:

لم تسعف المصادر بتسمية شيوخه في القراءات، والمؤكد أنهم كثير، يفْهم ذلك من قوله مقرِّظا سنده في القراءات: «وأما سندي في تحقيق القراءات وتدقيق الروايات، فعلى المشايخ العظام، والقراء الكرام، من أجلهم في هذا الفن الشريف وأكملهم: شيخ القراء، بمكة الغراء، وحيد عصره، وفريد دهره، العالم العامل، والصالح الكامل، الشيخ: سراج الدين عمر اليمني الشوافي، بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافي، وجزاه عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي، وقد قرأ على جماعة قرأوا على الإمام العلامة محمد بن القطان خطيبِ المدينة المنورة وإمامِها، وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغني الهيتمي المصري، وهو قرأ على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري، قدس سره السري...»[٣].

فكلامه واضح في أن له في القراءات عدةَ شيوخ، ذكر أحدهم وهو الآتي:

---

(١) انظر التعريف بهم في: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث: ٧٠ – ٨٣، والملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ٢٨ – ٣٢.

(٢) ينظر للمزيد: البدر الطالع: ٣٠٥/١، وخلاصة الأثر: ١٨٥/٣، والأعلام: ١٢/٥.

(٣) المنح الفكرية: ٣٢٤، وانظر تمت بقية السند، ولا يخفاك أنه منقطع؛ لعدم تسمية شيوخ الشوافي؛ شيخ القاري، أضف إلى ذلك الجهالةَ بالشوافي نفسه كما سيأتي.

الشيخ الأول: سراج الدين عمر اليمني الشوافي:

وذكره الشيخ القاري في مكان آخر من المنح الفكرية فقال: «وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين، أعني: شيخَ القراء بالمدينة المسكينة، مولانا المغفوَر له أبي[1] الحرم المدني، وشيخَ القراء بمكة الأمينة، أستاذنا المبرور سراج الدين عمر الشوافي اليمني، فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين؛ لَمَّا تبين الفرق لهما على وجه التبيين»[2].

ولم أوفق – ولا من سبقني من الباحثين – في العثور على ترجمته، رغم شدة تطلبي لها.

الشيخ الثاني: أبو الحرم المدني:

ذكر في النص السابق أنه شيخه، وأنه شيخ القراء بالمدينة النبوية، فيتوقع أن يكون أخذ عنه القرآن والقراءات. وهو –كسابقه– لم أجد له ترجمة؛ لكونه مبهما عند الشيخ القاري، كما لم أجد من ذكره في شيوخه من الباحثين.

الشيخ الثالث: محمد بن أبي الحسن البكري:

ذكره الشيخ القاري في كتابه «شم العوارض» فقال: «وَقالَ سُبحانه: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[3]، وَاستدَل بهذِه الآية شيخُنَا المبرور المغفُور: محمد بن أبي الحَسَن البكْري في منع معرِّف كان بمكةَ في مقام الحَنفيِّ، ويقولُ بالصوتِ الجَليِّ: (لعَن الله الرافضَة من الأوبَاشِ، وَطائفَة القِزِلْبَاش[4])، وقالَ: (هَذا يكون تسبيباً سَبَّهُم طائفة أهل السّنة وَالجماعة، كَما عَلَيْه أهل العِناد في الصناعة).

وَلقد صَدقَ الصِّدِّيقي، في مَقامِه الحقيقي، وَوَافقَ كلامُ أستاذي المرحُوم في عِلم القراءة، مَولانا معينَ الدين بن الحافظ زين الدين من أهل زَبْرْتكَاه، وهوَ أول مِنْ استشهد أيام الرافضَة

(١) كذا في الكتاب، والصواب: (أبا).

(٢) المنح الفكرية: ٢٦٦ في آخر باب الوقف والابتداء.

(٣) الأنعام: ١٠٨.

(٤) القزلباش: كلمة تركية تعني: الرأس الأحمر، وقد أطلقت على فرقة من الصفويين تشكلت على يد السلطان الصفوي: حيدر بن جنيد (قتل سنة: ٨٩٣هـ)، وكانوا يرتدون قلنسوة حمراء مخروطية الشكل، وتحتوي على اثني عشرة طيَّة رمزاً للأئمة الاثني عشر عند الشيعة الإمامية. (ينظر: عودة الصفويين: ٨، و٩).

في سَبيلِ الله»(١).

وهو محمدُ ابنُ أبي الحسن محمدِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ البكريُّ الصِّدِّيقيُّ الشافعيُّ الأشعريُّ الصوفيُّ المصريُّ، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

كان من آيات الله في الدرس والإملاء، وإليه النهاية في العلم، وأما مجالسه في التفسير فذاك مما يحير العقول ويدهش الخواطر. له تصانيف، منها: شرح على مختصر أبي شجاع في الفقه. توفي سنة: ٩٩٣هـ(٢).

٣. مؤلفاته:

كان الشيخ القاري موسوعيًّا؛ إذ ألف في علوم شتى: من تفسير وقراءات وعقيدة وحديث وفقه وأصول وغيرها، حتى قال الألوسيُّ نقلا عن الحمويِّ: «وله رسائل لا تحصى كثرة»(٣).

وجاء في المختصر من كتاب نشر النور والزهر: «وأفاد بعض شراح الحزب الأعظم بأنه قال: سمعت من حفيد المترجَم بمكة المكرمة أنه قال: إن لجدنا ثلاث مئة من المؤلفات، وأنه أوقفها، وشرط بأن لا يُمنَع من استنساخها، وكتبه كلها متداولة ومنتفع بها»(٤).

وقد أسلفت أن الباحث محمدًا الشماع أوصلها إلى ثلاث وستين ومِائتي كتابٍ، وهو عدد قريب مما قاله هذا الحفيد.

بيد أن الباحث خليلاً قوتلاي ذكر أن قول هذا الحفيد فيه تجاوز ظاهر، واستبعد أن يكون ضاع من هذا العدد حوالي النصف، وذلك لكون القاري شرط أن لا يُمْنَع من نسخها،

---

(١) شم العوارض في ذم الروافض: ٤١، و٤٢، وقد فهم الباحث ياسر حمزة من هذا النص أن شيخَ القاري في علم القراءة هو من سماه في النص «معينَ الدين بن الحافظ زين الدين» بناء على أن في قوله: «ووافق كلام أستاذي» ضميرا مستترا يعود على «الصديقي» هو الفاعل، و«كلام أستاذي» مفعول به. وهذا بعيد؛ لأن معين الدين هذا أول من قتل أيام الروافض كما في النص نفسه، وذلك كان سنة: ٩١٦هـ كما ذكر الباحث نفسه في رسالته، وكون الشيخ القاري ولد في هذا التاريخ بعيد جدا، فأحرى أن يكون قرأ على هذا الشيخ، وقد كان الباحث نقل عن أبي غدة استنتاجه ميلاد القاري سنة: ٩٣٠هـ. (ينظر: ملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ١٧، ٢٨).

(٢) ينظر: النور السافر: ٥٣٤، وشذرات الذهب: ٨/٤٣١.

(٣) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: ٥٦.

(٤) المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر: ٣٦٨.

وأنه كان من العلماء المتأخرين؛ حيث مرَّ على موته مدة قصيرة لم تبلغ ثلاثة قرون!، وأن حفَاظ أهل الحرمين على الكتب العلمية مشهور.

ولما جاء هذا الباحث إلى الفهارس ذكر قائمة بأسماء ٢٣٩ مؤلَّف من مؤلفات القاري، إلا أنه علق عليها بأن فيها ما نسب إليه خطأ، وما هو مشهور بأكثر من اسم(١).

وقد سطر الباحث ياسر حمزة قائمة بواحد وسبعين كتابا من كتبه المطبوعة أو المحققة في رسائل علمية(٢)، فلأكتف بالإحالة، حيث لا فائدة في الإطالة، رغم أني وقفت على أكثرها، فلله الحمد على تيسرها.

٤. ثناء العلماء عليه:

قال المحبي: «أحد صدور العلم، فرد عصره الباهر السمت في التحقيق وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء في وصفه»(٣).

وقال العصامي في وصفه: «الجامع للعلوم النقلية والعقلية، والمتضلع من السنة النبوية، أحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام»(٤).

وقال الألوسي نقلا عن الحموي: «علامة الزمان، وواحد العصر والأوان، وعالم بلد الله الحرام، والمشاعر العظام... وله شيوخ كثيرون؛ منهم شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، وكان كثير الاعتراض عليه، وشديد التعصب على الشافعية»(٥).

وفي المختصر من كتاب نشر النور والزهر: «ذكر مَن كَتَبَ على الحزب الأعظم ... بأنه كان أتقى الناس، لم يزل مشغولا بالعلم والأوراد إلى أن مات، وكان يأكل من عمل يده، وكان له خط من عجائب الدنيا، يكتب في كل عام مصحفاً وعليه طرر من القرآن والتفسير(٦)،

---

(١) ينظر: الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث: ١١٥، ١١٦، ٤٥٦.

(٢) ينظر: الملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ٤٤ – ٥٣.

(٣) خلاصة الأثر: ٣/١٨٥.

(٤) البدر الطالع: ١/٣٠٥.

(٥) ينظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: ٥٥.

(٦) أورد الباحث إبراهيم الحازمي في مقدمة تحقيقه لكتاب الشيخ القاري: (المعدن العدني في فضل أويس القرني ص١١) نموذجا من خطه يتضمن خاتمة المصحف، وهي سور: المسد، والإخلاص، والفلق، والناس، وعليها طرتان في بيان بعض القراءات.

ويكفيه في القوت من العام إلى العام، وقيل: يكتب مصحفين في السنة، ويبيعهما، ويتصدق بثمنٍ واحدٍ إلى فقراء البيت، ويتعيش بالآخر. انتهى.

الحاصل أنه كان فريد عصره وأوانه، ولقد أقسم المحقق العلامة ابن عابدين بأنه كان مجدد أهل زمانه»[١].

وقال الألوسيُّ أيضا: «كان كثير الذبِّ عن شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ ابن القيم، وكامل التعظيم لهما... وأطال في كثير من تأليفاته ببيان حالهما، والتنويه بقدرهما»[٢].

وهذا الذي رآه هؤلاء الأعلام فيه رآه هو في نفسه حين قال: "فوالله العَظيم، وربِّ النبيِّ الكَريم: إني لَو عَرفتُ أحَداً أعلَم مِنّي بالكِتَاب وَالسّنة، مِنْ جهة مَبناها، أو مِنْ طريق مَعناها، لَقصَدت إلَيه، ولو حبواً بالوقوف لَدَيه، وهذا لا أقوله فَخراً، بَل تحَدّثاً بنِعْمَةِ الله وَشُكراً، وَأستزيد مِن ربي مَا يكون لي ذُخراً"[٣].

٥. مكانته في القراءات وعلومها:

بعد ما سلف من شهادة العلماء للشيخ القاري – وشهادته لنفسه – بجمعه للعلوم النقلية والعقلية رأيت أن أخصص الحديث عن مكانته في العلوم ذات الصلة ببحثي، تلكم هي علوم القراءات التي لم تغادرها موسوعيته، ولم يستثنها تفوقه وبراعته، فقد كان – رحمه الله – بارعا في التجويد والقراءات، والرسم والضبط، وفي الوقف والابتداء أيضا.

قال الشيخ محمد بن عبد الحليم النعماني: «قرأ القرآن الكريم بمكة المكرمة على القراء الأجلاء، وأتقن الحفظ أبدع إتقان، وحفظ الشاطبية وقرأ السبعة من طريقها، وأتقن القراءات بوجوهها، وتلا ورتل القرآن أحسن ترتيل، حتى اشتُهِرَ بالقاري»[٤].

وفي المختصر من كتاب نشر النور والزَهر: «القاري: لقَبُ نفسه؛ لأنه كان حاذقا في علم

---

(١) المختصر من كتاب نشر النور والزَهر: ٣٦٨.

(٢) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: ٥٦ باختصار.

(٣) شم العوارض في ذم الروافض: ٣٧، و٣٨.

(٤) البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة: ٣، وتعذر وقوفي على كتابه هذا، فنقلت عنه بواسطة الباحث ياسر حمزة في: الملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ٥٦.

القراءة، ولهذا قال في بعض مؤلفاته: المقرئ، بدل: القاري»[1].

وكتبه في الفن شاهدة على ما قاله هذان المقرظان، والناظر فيها يظهر له غزارة علمه، وسعة مداركه ومعارفه، ودونك ما سُمي له من تلك الكتب:

- **حدث الأماني شرح حرز الأماني**

وهو -كما يظهر لك من عنوانه- شرح على حرز الأماني للإمام الشاطبي، وقد طبع في تركيا سنة: ١٣٠٢هـ، ثم في الهند سنة: ١٣٤٨هـ، وقد أصبحت الطبعتان نادرتَي الوجود. وأخيرا حقق قسم الأصول منه بجامعة الملك سعود بالرياض في رسالة ماجستير نوقشت سنة: ١٤٢٣هـ، ولم يطبع بعد[2].

- **الضابطية للشاطبية اللأمية**

حققها ونشرها الباحث بريك القرني سنة: ١٤٢٨هـ، وقال في مقدمة تحقيقه: «ويتجلى لنا من هذا العنوان مقصوده من التأليف، حيث كان الهدف البارز له هو ضبط أبيات من الشاطبية رأى ملا علي القاري صعوبة في بيان المراد من بعضها، أو كانت قاصرة على الوفاء بمدلولها، أو لم يلتزم الناظم فيها بمنهجه الذي رسمه لنفسه، أو يتوهم منها معنى غير لائق، أو خالف طريقه، وهو كتاب التيسير، أو كان البيت يحتاج إلى صياغة جديدة. وقد بلغت تلك المواطن ما يقرب من (١١٥) موطنا»[3].

- **تخريج قراءات البيضاوي**

وهي حاشية خرج فيها القراءاتِ الموجودةَ في تفسير العلامة أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٩١هـ) المسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

وقد بين الشيخ القاري سبب تأليفه لها فقال: «إن تفسير عمدة العلماء المعتبرين، وقدوة الكبراء المفسرين، العَالِم العلامة، والبَحْرِ الفهامة، المؤيِّد من مدد الفيض السماوي، مولانا القاضي البيضاوي، وقع في بعض مواضعه من جهة تحقيق القراءات، وتدقيق الروايات، زلَّةُ قَدَم،

---

(١) المختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٦٨.

(٢) لمعرفة المزيد حول هذا الكتاب ينظر: الملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ٦٠ فما بعدها.

(٣) الضابطية للشاطبية اللامية: ٢٣ بتصرف، وتنظر مقدمة المحقق لمزيد من التعريف.

وَعَثْوة قلم، ولا تثريب عليه، ولا تأنيب إليه؛ فإن الإنسان مأخوذ من النسيان،و قيل: أوَّل النَّاسِ أوَّل النَّاسِي.

ولم يَتَعرَّضْ أحدٌ من أهل الحواشي لهذا المقصد؛ لَعَدَم اعتنائهْم وانْتِمائهم بهذا الفنِّ المعتمد، فسَنَح بالبال، بعد ما طلب مني بعض أرباب الكمال، أن أضع عليه حاشية مجردة لتخريج القراءات، وتصحيح الروايات، وتبيين الشواذ في العبارات؛ فإن هذا العلم هو أساس المبنى، ويترتب عليه ما يتعلق بالمعنى، والغافل عنه غير معذور، والعامل له مشكور ومأجور»[١].

وقد أخذ في تحقيقها الباحثان: عبد الله الكثيري، وعصام الحربي، وذلك في إطار إعدادهما لرسالة الدكتوراه في تخصص القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ووافقت الجامعة على خطتهما هذه السنة (١٤٣٣هـ).

- **المسألة في البسملة**

وهي رسالة لطيفة، برأ فيها الشيخ القاري الإمام أبا حنيفة من القول بإثبات البسملة في أول براءة، وبين أن قول من قال بإثباتها شاذٌّ لا عمل عليه.

وقد طبعت الرسالة بتحقيق الدكتور عيادة الكُبَيسي،و نُشرت في مجلة الدِّراساتِ الإسلاميَّة الصادِرة عن مجمع البحوث الإسلامية بإسلام آباد، وذلك سنة: ١٤١٤هـ[٢].

ثم أعاد نشرها فرغلي عرباوي ملحقة بكتاب "المنح الفكرية" الذي بتحقيقه.

- **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية**

وسيأتي التعريف به قريبا.

- **الهبات السنية على أبيات الشاطبية الرائية**

وهو شرح لقصيدة الإمام الشاطبي في الرسم، المسماة «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد».

والكتاب لم يحظ بالطباعة لحد الآن، رغم أنه حقق تحقيقين:

الأول: قام به الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس، ونال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٢٣هـ من جامعة أم القرى.

---

(١) حاشية علي القاري على قراءات البيضاوي (٢/أ، ب).

(٢) ينظر: الملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ٩٧.

الثاني: قام به الدكتور أحمد ميان التهانوي، ونال به درجة الدكتوراه سنة: ٢٠٠٦م من جامعة البنجاب بباكستان[١].

- **رسالة في علامات الوقف في القرآن**

ذكر الدكتور عيادة الكبيسي أن منها نسخةً في مكتبة لالهي بتركيا تحت رقم: (٥/٥٦)[٢]. ولم أجد من نوه بها غيره.

- **رسالة في فضائل القرآن وتلاوته**

ذكر الدكتور عيادة الكبيسي أن منها نسخةً في مكتبة خسرو باشا تحت رقم: (٥٤ — ٧٤٩ — ٤ و) ضمن مجموع[٣]. ولم أجد من ذكرها غيره.

٦. وفاته:

توفي - رحمه الله - بمكة المكرمة في شوال سنة: ١٠١٤هـ، ودفن بمقبرة الْمَعْلَاةِ المعروفة[٤].

---

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا الشرح ينظر: الملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ٢٦٤.

(٢) تنظر مقدمة تحقيقه لكتاب الشيخ القاري «البينات في بيان بعض الآيات» المنشور في مجلة الأحمدية، العدد ١٥، رمضان ١٤٢٤هـ، ص ٧٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ١٨٦/٣، والرسالة المستطرفة: ١٥٣.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه «المنح الفكرية» وذكر منهجه فيه.

أولا: التعريف بكتابه:

اسمه: لم أطلع، ولا من سبقني من الباحثين، على تسمية المؤلف شرحه هذا باسم خاص، واكتفى في مقدمته بقوله: «فسنح ببالي أن أضع عليها شرحًا معتدلا؛ لا مختصرًا مخلاً، ولا مطوّلا مملاً»[١].

أما من ترجموا له فلم يزيدوا على وصف كتابه بشرح المقدمة الجزرية[٢]. إلا أن صاحب اكتفاء القنوع قال ما نصه: «ولِلْمُنْلَى[٣] علي بن سلطان محمد القاري المتوفى سنة: ١٠١٤هـ شرح لها، سماه: المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية في علم التجويد»[٤]، ولا أدري مأخذه.

وأقدم ما وقفت عليه في إثبات هذه التسمية نسخة عتيقة من الكتاب، محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، مجموعة عارف حكمة (٢/٨٠/٢٨٩) خطت في القرن الحادي عشر، وقوبلت على نسخة المؤلف التي بخطه سنة: ١٠٦٦هـ، وخُطت على غلافها هذه التسمية.

وقد اشتُهر هذا الاسم «المنح الفكرية» عند المتأخرين، وأول ما طبع في مصر سنة: ١٣٠٢هـ طبع بهذا الاسم، كما ذكره بالاسم نفسه بعض أصحاب كتب الأدلة[٥].

تاريخ تأليفه:

قال الباحث ياسر حمزة: «لم ينص المؤلف على تاريخ الفراغ من تأليفه، والذي يظهر لي أنه ألفه ما بين سنة: ١٠٠٦هـ، وسنة: ١٠١٤هـ التي هي سنة وفاته، وذلك لأنه أحال في

---

(١) المنح الفكرية: ٤٤.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١٨٥/٣، والمختصر من كتاب نشر النور والزهر: ٣٦٦.

(٣) كذا في الكتاب. قال بطرس البستاني في (محيط المحيط: مَلّ): «المَلاَّ والمُنْلاَ: الكاهن بلغة التتر، ومنه: المَلاَّ لصِنفٍ من القضاة. وأصلها: مَوْلَى بالعربية، فحرفها الأتراك إلى مُلاَّ، يقولون: قاضي ملا، وأصله قاضي، أي: يلقب بمولانا عند الكلام عنه أو إليه».

(٤) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ١٢٢.

(٥) كإدوارد فنديك في اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ١٢٢، والبغدادي في إيضاح المكنون: ٥٧٧/٢، وهدية العارفين: ٧٥٣/١.

موضع من شرحه للجزرية[١] على كتابه (شرح شرح نخبة الفكر)، وقد نص في آخر هذا الكتاب[٢] على أنه أتم تأليفه سنة: ١٠٠٦هـ بمكة المشرفة»[٣].

وعليه فَيُعَدُّ هذا الشرح من آخر ما أنتجه الشيخ القاري، وذلك بعد ما أشرب قلبُه من صنوفِ العلم، وشاب رأسه في الدرس والتأليف والتعليم، مما يزيد في قيمة الكتاب، ويجلي أهميته لكل مرتاب.

أهميته: للكتاب أهمية كبيرة بين شروح المقدمة الجزرية، كما يعتبر – في نظري – خاتما لها ومهيمنا عليها، ولم يأت بعده ما يضاهيه، بلْهَ يفضُله، وما اهتمام المعاصرين بطباعته والاشتغال به إلا لما لمسوه من قيمته. وتتجلى تلك الأهمية فيما يلي:

١. كونه جاء بعد فترة شهدت عناية كبيرة بالمقدمة الجزرية، وأُلِّفَت فيها أهمُّ شروحها، فكان عمل القاري بمثابة غربلة لأهم تلك الشروح؛ أخذ أحسن ما فيها، ونقد ما لم يستحسنه منها.

٢. كونه شرحاً مكتملاً، غطى جلَّ ما يحتاجه الراغب في دراسة المقدمة الجزريَّة، وقد أشار مؤلفه إلى ذلك بقوله: «إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين... محمد بن محمد بن محمد الجزري – قدس الله سره السري – ما رأيت لها شرحاً كاملاً؛ يبين بياناً شاملاً، يكون لتحقيق الحقائق كافلاً، فسنح ببالي أن أضع عليها شرحاً...»[٤].

٣. كونه شرحاً وسطاً، يناسب مستويات تعليمية متنوعة، وقد حلاه محبِّره بذلك فقال: «فسنح بِبَالِي أن أضَع عليها شرحًا معتدلا؛ لا مختصرًا مُخِلاًّ، ولا مُطوَّلاً مُمِلاًّ»[٥].

٤. كون الشيخ القاري رصَّعه بنقولاتٍ كثيرة عن علماء اللغة والتجويد والقراءات؛ كسيبويه، ومكي، والداني، والجعبري، وغيرهم.

---

(١) يعني: المنح الفكرية: ٦٠.

(٢) ينظر: شرح شرح نخبة الفكر: ٨١٦.

(٣) الملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها: ١٩٨. وبهذا يدفع ما ذهبت إليه محققة الجواهر المضيَّة (ص٧٤ من المقدمة) من أن مؤلفه – الشيخ الفضالي – قد نقل كثيرا من المنح الفكرية دون إحالة؛ ذلك أن الشيخ الفضالي صرح في خاتمة الجواهر المضية (ص٤٥٥) أنه انتهى من تأليف سنة ١٠٠٠هـ.

(٤) المنح الفكرية: ٤٣، و٤٤.

(٥) المنح الفكرية: ٤٤.

٥. كون الشيخ القاري عُني فيه – على غرار مؤلفاته الأخرى – بذلك الأسلوب التعليمي المتميز، القائم على التحليل والمناقشة والنقد البناء؛ مما يكسب الناظر فيه قدرة علمية حيويةً، ويفتح بين يديه أفق التفكير والاستنباط.

٦. اهتمام بعض المحققين في علم التجويد به، واعتمادهم عليه، وإكثارهم من النقل عنه، ومنهم العلامة محمد المرعشي (ت: ١١٥٠هـ)، وهو من هو في هذا الفن؛ فقد ذكره في جهد المقل سبعا ومئة مرة(١)، فكان هو، والرعاية للإمام مكي، أكثر مصادر المرعشي ذكرا في كتابه. أضف إلى ذلك أنه صدر به كلامه عن مصادر كتابه فقال: «وأخذت مسائلها من كتب كثيرة، منها شرح علي القاري لمنظومة ابن الجزري...»(٢).

قال الدكتور سالم قدوري وهو يسطر الملاحظات التي توصل إليها من خلال دراسته لجهد المقل: «أعطى المرعشيُّ قسما من المصادر قيمة علمية من خلال اعتماده عليها، فإذا هي غنية بالأفكار والآراء، وبإهمالها نكون قد أضعنا ثروة علمية كبيرة، مثل المنح الفكرية، وشرح الشافية للجاربردي(٣)، وغيرهما من الكتب»(٤).

طبعاته: طبع الكتاب طبعات كثيرة؛ أحصيت منها خمس عشرة طبعة، أولها كانت بمصر كما سلف، وآخرها بمصر أيضا، وهي طبعة مكتبة أولاد الشيخ لسنة: ١٤٢٩هـ، وأحسن الموجود طبعة دار الغوثاني بتحقيق فيه قصور كثير، وهي التي اعتمدتها في بحثي.

ثانيا: منهجه في كتابه:

لم يحتفل الشيخ القاري بتسطير منهج شرحه في المقدمة، اللهم إلا إشارة يسيرة ألمحتُ إليها قبل، وهي قوله: «إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين، وخاتمة الحفاظ والمحدثين، سيدنا وسندنا ومولانا، وشيخ مشايخنا ممن أولانا، الشيخ أبي الخير شمس الدين محمد

---

(١) ذكر ذلك الدكتور سالم قدوري في مقدمة تحقيقه لجهد المقل: ٥٥.

(٢) جهد المقل: ١٠٦.

(٣) هو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجَارْبَردي، نزيل تبريز، كان شيخا، إماما، فاضلا، دينا، متفننا، مواظبا على الشغل بالعلم وإفادة الطلبة. له كتب، منها: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف، (ت: ٧٤٦هـ) (ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/٩، ٩، والدرر الكامنة: ١٢٣/١، ١٢٤، والأعلام: ١١١/١).

(٤) جهد المقل: ٨٩.

بن محمد بن محمد الجزري - قدس الله سره السري - ما رأيت لها شرحاً كاملاً؛ يبين بياناً شاملاً؛ يكون لتحقيق الحقائق كافلاً، فسنح ببالي أن أضع عليها شرحًا معتدلا؛ لا مختصرًا مخلاً، ولا مطوَّلا مملاً»[١].

لذَا، رأيت أن أتلمس ملامح منهجه من خلال قراءتي في كتابه، واخترت أن أجعل ذلك في نقاط يسهل التقاطها، وها هي ذي:

١. بدأ المؤلف شرحه بمقدمة حمد الله فيها وأثنى عليه، وصلى وسلم على نبيه صلى الله عليه وسلم عليه، ثم ذكر سبب تأليفه للكتاب، وهو عدم رؤيته شرحا للجزرية كاملا وافيا بالغرض، ثم ذكر لمحة من منهجه، وهي أنه:

٢. ضمن مقدمته ما يعرف في المحسنات البديعية ببراعة الاستهلال[٢]، أتى فيها بمصطلحات تكاد تغطي مباحث الكتاب، ولوضوح عبارته أكتفي بنقلها كما هي: «الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضيائية، في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية، وأبدع المكّونات لظهور حقيقة ذاته العليَّة، في مرآة صفاته الجليَّة، وأنزل القرآن بلسان عربي مبين، مع وساطة الروح الأمين، على رسوله خاتم النبيين، وسابق الأولين، الذي أشار إلى صفاء صدقه بسورة (ص)، وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد، وأظهر المغيَّبات مما أدغم وأخفي وقلب على قَلْب أهل العناد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المقربين إليه، والمرضيين لديه، التالين على سبيل الترتيل لكتابه، والمجودين لأداء آدابه، الواقفين على عتبة بابه، الواصلين إلى حضرة جنابه، المترسِّمين على وفق خطابه، حيث شمُّوا رائحة فاتحة الكتاب، و أموا فيما قاموا لائحة لامعة خاتمة الكتاب»[٣].

---

(١) المنح الفكرية: ٤٣، و٤٤.

(٢) قال أبو البقاء الكفوي: «ومعناها عند أهل البلاغة: أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده، ويسمى بالإلماع» الكليات: ٢٠٢.

(٣) المنح الفكرية: ٤٣.

٣. جعل شرحه وسطا؛ لا مختصَرا مخلا، ولا مطولًا مُملِا، كما مر فيما نقلته عنه قبل قليل. وحسب ملاحظتي فإنه لا يستطرد إلا فيما تدعو حاجة الشرح إلى الاستطراد فيه، وأحيانا يعتذر عن عدم إيراده ما ليس لصيقا بشرحه، فيأتي بمثل قوله: «ليس هذا محله»[1].

٤. يقطع الأبيات مقاطع بحسب ما يريد شرحه، ولا يلتزم بذكر البيت كاملا ثم الشروع في شرحه، وهذه هي السمة الغالبة، وقد يخالفها أحيانا، فيذكر البيت كاملا.

٥. جعل شرحه على ترتيب الجزرية.

٦. لم يضع عناوين لأبواب الكتاب، بل سرده سردا كأصله.

٧. لا يعُرب من ألفاظ المقدمة الجزرية وجملها إلا ما يُحتاج إليه؛ كأن يوقف المعنى عليه، ومثاله قوله: «(أقوى): صفة لموصوف محذوف، والمعنى: اخْصُصْ حروفَ الإطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء»[2].

٨. يعتني بالتنبيه على اختلاف نسخ المقدمة الجزرية، خصوصا إذا كان الاختلاف مؤثرا في المعنى، ومن ذلك قوله: «(من لم يجود القرآن آثم) أي: من لم يصحح كما في نسخة صحيحة»[3].

قال الشيخ غانم قدوري: «ويكاد شرح علي القاري يكون أكثر الشروح عناية بتحقيق ألفاظ المقدمة»[4].

٩. يحرص أن يكون كلامه مسجوعا أحيانا، وقد يوقعه ذلك في شيء من التكلف، كما قد يؤدي به إلى تعقيد العبارة وتصعيبها، من ذلكم قوله: «قول المصنف: (سَامِعٍ) بإشباع كسر العين على ما في الأصول المحررة والنسخ المعتبرة. قال الشيخ خالد الأزهري تبعا لابن المصنف: (هو بمعنى: سميع، لكنْ سميعٌ أبلغ)[5]، ففي العبارة مناقشة، كما أن في الإطلاق مسامحة، فإن أسماء الله تعالى توقيفيَّة، ولا يجوز تغيير ما ورد من الصفات الجليَّة، مع اقتضائها وصف

(١) ينظر مثالا لذلك المنح الفكرية: ٦٣، و٧٥.

(٢) المنح الفكرية: ١٥٨.

(٣) المنح الفكرية: ١١٣.

(٤) شرح المقدمة الجزرية: ١٢٨.

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة: ١٠٤، والحواشي الأزهرية: ٢١.

الأبلغيَّة، حتى قيل في الصفة السلبيَّة: قد تأتي بصيغة المبالغة للإشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقيَّة»[١].

١٠. ينقل كلام غيره – أحيانا – دون إحالة، ولذلك أمثلة، منها قوله متحدثا عن الحرف: «ومادته: الصوت، وحدُّه: هواء يتموج بتصادم جسمين، ومن ثَمَّةَ عَمَّ»[٢].

فهذا منقول عن العلامة الجعبري[٣] دون وجود ما يدل على أنه منقول.

١١. أغلب ما ينقله عن شراح الجزرية إنما ينقله للاستدراك عليهم فيه، ولم يغادر هذا المنهج إلا في أحايين قليلة؛ أورد كلامهم فيها للاستشهاد به، كقوله: «وقال ابن المصنف في شرحه: (أي: الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون)»[٤].

١٢. يبدي رأيه في المسائل الخلافية، ويرجح ما يراه راجحا. وهذا ظاهر في كتابه، ومنه قوله: «وقال المصنف في نشره: (والقياس إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾[٥] حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم نصاً فيها)[٦].

قلت: وهو قياس مع الفارق؛ لأن الإمالة فيها – مع ضعفها – ليست محضَ كسرة؛ فيضعف تأثيرها، لاسيما وهي عارضة حال وقفها»[٧].

١٣. يُكثر من الاستدراك على غيره من العلماء، سواء أكانوا من شراح الجزرية، أم من غيرهم، وهذا منهج راسخ عنده، سار عليه في كل ما وقفت عليه من كتبه، خصوصا الشروح.

١٤. ظهر لي أنه لم يطلع على كتابَي الناظم: التمهيد، والنشر، وينقل عنهما بواسطة الشيخ الفضالي غالبا، وسيمر بك أثناء البحث ما اعتبرته دليلَ ذلك[٨].

---

(١) المنح الفكرية: ٤٦.

(٢) المنح الفكرية: ٧١، و٧٢.

(٣) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/٢٥٦٨.

(٤) المنح الفكرية: ٨٩، وينظر: الحواشي المفهمة: ١٣٧.

(٥) التوبة: ١٢٢.

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢/١٠٤.

(٧) المنح الفكرية: ١٥٥.

(٨) ينظر: ص ١٣٤، و١٤٨، من هذا البحث.

المبحث الثالث: عدد استدراكاته التجويدية، وقيمتها العلمية، ومنهجه فيها.

أسلفت أن الشيخ القاري أكثر من الاستدراك على غيره، وقد كنت أحصيت استدراكاته على شراح الجزرية فحسب، فبلغت ثنتين وستين ومئتي استدراك، متنوعة بتنوع الفنون:

فمنها العقدية، والتفسيرية، والحديثية، والفقهية، والأصولية، والنحوية، والصرفية، والعروضية، وغيرها. وقد كانت النية منعقدةً على دراستها كلها، لكنَّ كونَها بهذه الكثرة جعل من الصعب تناولها في الزمن المتاح، فعقدت العزم على دراسة ما تعلق منها بمباحث التجويد.

أولا: عدد استدراكاته التجويدية:

كان تمييز الاستدراكات التجويدية من غيرها أمرا ليس بالسهل عليَّ، لكن بذلت جهدي في ذلك، واقتصرت على ما كان من صميم علم التجويد، أو ما كان وثيق الصلة به؛ كحكم تعلم التجويد وحكم العمل به، فبلغت عندي الاستدراكات خمسة وثمانين، شملت ثمانية من شراح المقدمة الجزرية، وهم: ابن الناظم (ت: ٨٣٥هـ)، وابن قوقب (ت: ٨٩٣هـ)، وخالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، وزكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، ومحمد بحرق (ت: ٩٣٠هـ)، وطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، وسيف الدين الفضالي (ت: ١٠٢٠هـ)[١] ولم أستطع التعرف على الثامن؛ الذي يصفه بالشارح اليمني، أو اليماني، رغم تمكني من الحصول على شرحه مخطوطا في خمس نسخ، لكنها كلها مجهولة المؤلف.

وأكثرهم حظّاً في هذه الاستدراكات هو عصريُّه: سيف الدين الفضالي، الذي يصفه بالشارح، أو بالشارح المصري، أو بالمصري.

كما ظهر لي أنه لم يطلع على الشروح الأخرى التي تجاوزت العشرة[٢]، والدليل على ذلك ذلك أنه ينسب أحيانا قولا لأحد أولئك الثمانية، ويكون في الأصل لشارح آخر متقدم عليه، كما سيمر بك في البحث مرارا.

(١) سأخصص الفصل الثاني للتعريف بهم وبكتبهم.

(٢) وقد كنت وجدته نقل مرتين عن القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، فظننت أنه وقف على شرحه للجزرية المسمى «اللآلئ السنية» ثم تبين لي بعد ذلك أنه يقصد لطائف الإشارات له. (ينظر: المنح الفكرية: ١٣٣ و٢٩٢، ولطائف الإشارات: ١/٢٢١).

ثانيا: قيمتها العلمية:

تكمن قيمة استدراكات الشيخ القاري التجويدية في نوعيتها، فهي - في الغالب - تعالج أمورا دقيقة في علم التجويد، وتكُرّ بالنقد على مسائل كان يتناقلها شراح الجزرية آخرا عن أول وكأنها مسلمات، مع أن فيها إشكالات.

قال أسامة عطايا محقق المنح: «وكثرت في هذا الشرح تعقبات القاري على الشراح قبله في قضايا لغوية وتجويدية عديدة، وقد لاحظت من خلال تحقيق الكتاب أن لكثير من هذه التعقبات قيمةً علميةً كبيرة، ودلالةً على دقة القاري في قراءته لكتب من سبقه، وتمحيصه في عباراتهم، وتدقيقه في أقوالهم»(١).

ومن مظاهر تلك القيمة لاستدراكاته احتفال من جاء بعده بها، وتبني بعضهم للكثير منها.

فهذا زين العابدين الأنصاري(٢) وضع حاشية مهمة على شرح جده زكريا الأنصاري، وسماها: «النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام زكريا»، واعتنى فيها بشرح الشيخ القاري – الذي كان يصفه بالهروي – عناية فائقة، وأورد فيها استدراكات الشيخ القاري على جده.

ورغم أنه كان ينتصر لجده أحيانا، إلا أنه – لإنصافه، وقوة استدراك القاري – كان يسلم أحيانا أُخر ،كقوله محشياً على كلام جده: «قوله: (ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: أنا أفصح من نطق بالضاد..)الخ، في الهروي: (صرَّح الحفاظ - منهم الناظم - بأنه موضوع)انتهى»(٣).

كما كان كثيرا ما ينقل استدراكاته على الشراح الآخرين مقرا لها، وذلك ظاهر في حاشيته، ومن أمثلته قوله مُحَشِّيًا على كلام جده: «قوله: (ولامي وليتلطف) كذا في رعاية

---

(١) مقدمة تحقيق المنح الفكرية: ٢٥.

(٢) هو زين العابدين بن محيي الدين بن ولي الدين بن جمال الدين يوسف بن زكريا الأنصاري السُّنَيكي الشافعي الإمام الفاضل العالم العامل، ولد ونشأ بمصر، وحفظ القرآن، وجوده، واعتنى به قراءة وفهما وكتابة ورسما، واشتغل بالطلب مبكرا، وأخذ عن والده والأكابر شيوخ عصره، وشارك الشبراملسي في كثير من شيوخه، وألف مؤلفات كثيرة شهيرة، منها: النكت اللوذعية في نحو عشرين كراسة، وهي حاشية على شرح الجزرية لجده القاضي زكريا، توفي سنة: ١٠٦٨هـ، ودفن بالقرافة. (ينظر: خلاصة الأثر: ، ومعجم المؤلفين: ٤/١٩٨).

(٣) النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام زكريا ص: ٦٢ (مخطوط).

مكي، وهو أوجه مما جرى عليه غير واحد من الشراح من حمله على اللام الثانية، ومما قاله الأزهريُّ تبعا لابن الناظم من أن المراد الأمرُ بالمحافظة على سكون اللأم، بل استبعده الهروي كل البعد؛ قال: (لأن الكلام هنا في الترقيق والتفخيم، لا في التسكين والتحريك»(١).

وهذا المحقق الشهير محمد المرعشي (ت: ١١٥٠هـ) بنى جزءا كبيرا من كتابه «جهد المقل» على شرح الشيخ القاري، لكنه كان آمينا في نقله، لا ينسب كلام القاري لنفسه؛ وقد أسلفت أنه ذكره سبعا ومئة مرة في كتابه.

كما أنه عني باستدراكاته، ونقل كثيرا منها بالنص أو بالمعنى، ومنها قوله: «قال [يعني: الشيخ القاري]: وأما قول زكريا: (ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾(٢)...) فليس في محله؛ إذ لا اشتباه بين الضاد المعجمة والطاء المهملة. انتهى»(٣).

وأما في زماننا هذا فيمكن أن أذكر من مظاهر قيمة تلك الاستدراكات عند المعاصرين اهتمامَ محققي شروح الجزرية بها، خصوصا محققي الشروح التي استدرك عليه القاري؛ إذ تجدهم يُوردون في الهامش تلك الاستدراكات، ويسكتون عليها كالمقتنعين بفحواها، وقلَّ منهم من كلَّف نفسه مناقشةَ الشيخ القاري فيها، والدفاع عن الشرح الذي يحققه.

وأذكر من هؤلاء شيخي محمد سيدي الأمين في تحقيقه لشرح طاش كبري زاده، والباحثة عزة هشام مُعيني في تحقيقها للجواهر المضية للشيخ الفضالي، والباحث محمد بركات في تحقيقه للحواشي الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، والشيخ محمد تميم الزعبي في تحقيقه للآلئ السنية للعلامة القسطلاني، وغيرهم.

---

(١) النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام زكريا ص: ١٦٠ (مخطوط)، وينظر: المنح الفكرية: ١٤٠.

(٢) في أربعة مواضع، أولها في البقرة: ١٧٣.

(٣) جهد المقل: ١٧٠. وينظر: المنح الفكرية: ١٩٦، وص ١٧٠ من هذا البحث.

ثالثا: منهجه فيها:

أسلفت أن استدراكات الشيخ القاري متنوعة، وأني قصرت بحثي على التحويدية منها؛ لذلك سأقتصر هنا على بيان منهجه في تلك المتعلقة بالتجويد.

١. شملت استدراكاته التجويدة الشراح الثمانية المذكورين سابقا.

٢. غالبا ما يسمي الشيوخ: ابنَ الناظم، وزكريا الأنصاري، وخالدًا الأزهريَّ، ويحرقًا، بأسمائهم، أما الباقون فلم يكن يسميهم، إنما كان يصف الشيخ طاش كبري زاده بالشارح الرومي، أو بالرومي، ويصف الشيخ الفضالي بالشارح، أو بالشارح المصري، ويصف الشارح المجهول - عندي - بالشارح اليمني، أو اليماني، وهذا في الغالب.

وكان أحيانا يجمل الشراح في مثل قوله: «وقال بعض الشراح»، فيكون فيهم الشيخ ابن قوقب، ولم يذكره باسمه إلا مرة واحدة، لكن في استدراك متعلق بالرسم، وهو قوله: «...(إبْرَهَّم) بفتح الراء والهاء بلا ألف: لغةٌ في (إبراهيم) كما صرح به صاحب القاموس؛ فلا يُحتاج إلى قول برهان الدين الخليلي[1] في شرحه للمقدمة: (حذف منه الألف والياء لأنه اسم أعجمي؛ والعرب إذا عربته تخالف بين ألفاظه للخِفَّة، وينضم إلى ذلك ضرورة الوزن)[2]اهـ. وفي جعله مُمَوَّهاً نظر لا يخفى»[3].

٣. غالب استدراكاته تكون موجزة، الشيء الذي جعل فهم مراده منها صعبا أحيانا، ومن ذلك قوله: «وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال: (الغنة تارة تكون صفة، وتارة تكون حرفاً؛ وهو النون والميم المدغمتان والمخفاتان، وهو مذهب المصنف)[4]اهـ. وغرابته مما لا يخفى»[5].

فكما ترى لم يبين وجه غرابته.

---

(١) تحرف في النشرات المطبوعة وفي مخطوطتي جامعة الملك سعود للمنح الفكرية إلى «برهان الدين الحلبي».

(٢) تحفة المريد لمقدمة التجويد: ص ٧٦ (مخطوط).

(٣) المنح الفكرية: ٢٩٩، و٣٠٠.

(٤) شرح المقدمة الجزرية للشارح اليمني: (٦/ب).

(٥) المنح الفكرية: ٩٤.

٤. يحرص على السجع في استدراكاته هذه، وقد يكون ذلك على حساب الإفصاح عن مراده، ومن ذلك قوله: «وقول خالد: (والشين كالجيم في نحو: (أجدق) من الحروف المتفرعة المستحسنة؛ وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام)[1] خطأ ظاهر في مقام المرام»[2].

٥. يقسو – أحيانا – في رده على الشيخ الفضالي، وبدرجة أقل على الشيخ طاش كبري زاده، ولعل عامل المعاصرة له دوره، مثال ذلك قوله: «قال المصري: (لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها).

قلت: اللام ليست من حروف القلقلة؛ فإن حروفها (قُطْبُ جَدٍ)، لا حروف القلقلة سبعة كما توهم المصري من الذهول والغفلة»[3].

٦. كثيرا ما ينقل كلام المستدرَك عليهم بنصه، وأحيانا يكتفي بالمعنى، وقد ينقل نصه ببعض التصرف.

٧. قد يستدرك على شارح قولا يكون لشارح آخر متقدمٍ عليه، وهذا كثير تقف أثناء البحث على أمثلته، وأحيانا يكون قولا لعلماء متقدمين على الجزرية نفسها، كاستدراكه على الشارح اليمني الذي قال: «ويقال لهذه الحروف الثلاثة: نطعية؛ لخروجها من نطع الغار الأعلى»[4] بقوله: «والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى وهو سقفه، لا لخروجها منه، فتأمل يظهر لك وجه الخلل»[5].

وهذا القول - كما ستقف عليه في محله – قال به الخليل، ومكيٌّ، وأبو العلاء الهمذاني، وكثيرون.

---

(١) الحواشي الأزهرية: ٣٨.

(٢) المنح الفكرية: ٧٥.

(٣) المنح الفكرية: ١٦٥.

(٤) شرح المقدمة الجزرية للشارح اليمني: (٦/أ).

(٥) المنح الفكرية: ٩٠، و٩١، وانظر: ص ٩٦ من هذا البحث.

٨. ينقل بعض استدراكاته عن غيره دون إحالة، وكثيرا ما يكون هذا الغير هو الشيخ الفضالي الذي هو بدوره يكون ناقلا عن الشيخ ابن الحنبلي[1].

(١) ينظر مثالا لذلك الاستدراك الحادي عشر من المبحث الرابع ص ١٢٢، والاستدراك الثالث عشر من المبحث الخامس ص ١٤٠.

وابن الحنبلي هو: محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن، أبو عبد الله رضي الدين المعروف بابن الحنبلي الحنفي الحلبي التاذفي، الشيخ الإمام العلامة، المحقق المدقق الفهامة، أخذ عن أبيه وعن جماعة، وأصبح بارعاً متفنناً انتفع به جماعة من الأفاضل، وألف مؤلفات في عدة فنون، منها "الفوائد السرية في شرح الجزرية". توفي يوم الأربعاء خامس جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين وتسعمائة في بلدته حلب. (ينظر: الكواكب السائرة: ٣/٣٨، ٣٩، وشذرات الذهب: ٨/٣٦٥، والأعلام: ٥/٣٠٢).

الفصل الثاني:

التعريف بمن استدرك عليهم الشيخ القاري وبكتبهم

- المبحث الأول:

التعريف بالشيخ ابن الناظم وبكتابه.

- المبحث الثاني:

التعريف بالشيخ برهان الدين الخليلي وبكتابه.

- المبحث الثالث:

التعريف بالشيخ خالد الأزهري وبكتابه.

- المبحث الرابع:

التعريف بالشيخ زكريا الأنصاري وبكتابه.

- المبحث الخامس:

التعريف بالشيخ محمد بحرق وبكتابه.

- المبحث السادس:

التعريف بالشيخ طاش كبري زاده وبكتابه.

- المبحث السابع:

التعريف بالشيخ سيف الدين الفضالي وبكتابه.

- المبحث الثامن:

التعريف بالشارح اليمني وبكتابه.

الفصل الثاني: التعريف بمن استدرك عليهم الشيخ القاري وبكتبهم

بعد التتبع والاستقراء لاستدراكات الشيخ القاري على شراح المقدمة الجزرية، من أول كتابه إلى آخره، ظهر لي أنه قصرها على ثمانية شراح فحسب، وقد أسلفت هذا، كما أسلفت تسمية أولئك الشراح(١).

ولما عرفْت بالمستدرِك وبكتابه في الفصل الماضي، كان من العدل أن أترجم للمستدرَك عليهم، ولو بترجمة موجزة، وأُعَرِّف بشروحهم، ولو تعريفا يسيرا. فاستعنت بالله على ذلك، وجعلته في ثمانية مباحثَ، مرتبةً ترتيبَ وفَياتهم.

المبحث الأول: التعريف بالشيخ ابن الناظم وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ ابن الناظم:

١ . اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته:

هو أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، شهاب الدين، ابن شيخ القراء الحافظ ابن الجزري، المتوسط بين أخويه المحمَّدَين.

ولد ليلة الجمعة، سابع عشري رمضان، سنة: ٧٨٠هـ بدمشق الشام، ونشأ في بيت علم وصلاح، واشتغل بحفظ القرآن؛ فختمه سنة تسعين وسبع مئة، وصلى به سنة إحدى وتسعين، وحفظ الشاطبية والعقيلة وطيبة النشر وكتبا أخرى، وقرأ على أبيه القرآن بالعشر، وقرأ عليه النشر وتقريبه وطيبته، وسمعها غير مرة. وتتلمذ لكثيرين، وأجازوه، وتتلمذ عليه كثيرون؛ منهم الزين عبد الدائم الأزهري.

ولما التحق أبوه بأرض الروم لحقه بكثير من كتبه، وأقام عنده يفيد ويستفيد، فلما وقعت الفتنة فرقت بينهما عشرين سنة. ولما حج سنة سبع وعشرين وثمان مئة، كاتبه أبوه؛ فاجتمع به في مصر عشرة أيام، وتوجه أبوه إلى الحج وبقي هو في مصر من شوال إلى شوال في السنة التي بعدها، فحج مع أبيه، ورجع معه إلى مصر، ثم توجه إلى الروم ليحضر أهله؛ فافترقا بدمشق في جمادى الأخيرة سنة: ٨٢٩هـ.

تولّى مشيخةَ الإقراء بالعادلية الكبرى، والمشيخةَ الكبرى بمدرسة أم الصالح، وتدريسَ

---

(١) ينظر ص ٢٩.

الصلاحية بدمشق، والتصدير بالجامع الأموي، وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون، وغيرها[١].

٢ . مؤلفاته:

له ثلاث مؤلفات لم تسعف المصادر بذكر غيرها، وهي:

- شرح طيبة النشر، وهو مطبوع ومشهور.
- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، أي: المقدمة الجزرية. وهو مطبوع.
- شرح مقدمة علوم الحديث، وهي من نظم والده، ولم أجد عنها معلومات.

قال والده: «ولما كان بمصر في غيبتي وأنا مجاور بمكة، شرح طيبة النشر فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواشي التي كنتُ كتبتها عليها، ومن قبل ذلك شرح مقدمة التجويد ومقدمة علوم الحديث من نظمي في غاية الحسن»[٢].

٣ . وفاته:

لما فارق أباه سنة تسع وعشرين انقطعت أخباره؛ لذلك لم يستطع العلماء تحديد سنة وفاته.

قال السخاوي: «مات بعد أبيه بقليل»[٣]، وقدر الزركلي وفاته بنحو خمس وثلاثين وثمان مئة[٤]. وأغرب البغدادي وحاجي خليفة[٥] في تحديد وفاته بسنة سبع وعشرين؛ لأن أباه قال عنه: «وتوجه لاحضار أهله من الروم، وتوجهت أنا كذلك إلى العجم، والله تعالى يجمع شملنا في خير، وذلك سنة تسع وعشرين وثمان مئة»[٦].

(١) ينظر: غاية النهاية: ١/١٢٩، ١٣٠، والضوء اللامع: ٢/١٩٣، والأعلام: ١/٢٢٧.

(٢) غاية النهاية: ١/١٣٠.

(٣) الضوء اللامع: ٢/١٩٣، يعني: بعد سنة ٨٣٣هـ.

(٤) انظر الأعلام: ١/٢٢٧.

(٥) هدية العارفين: ١/١٢٣، وكشف الظنون: ٢/١٧٩٩.

(٦) غاية النهاية: ١/١٣٠.

ثانيا: التعريف بكتابه:

أول ما أبدأ به، نقلي لمقدمة كتابه؛ إذ فيها شيء مما يُحتاجُ في التعريف إليه.

قال - رحمه الله — بعد حمد الله والثناء عليه:

«وبعدُ، فإنَّ أوّل ما تصرف إليه الهمُم العوالي، كلام الله الكبير المتعالِي[١]، وأهم ما يبدأ به قبل تلاوته، تجويد حروفه، وتصحيح قراءته.

و كان أنفَع ما ألّف في ذلك الأرجوزةُ المسماة بـ(المقدمة، فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)، من نظم سيدي ووالدي، الإمامِ العلامةِ، شيخِ الإسلام والمسلمين عامة، رضي الله عنه وأرضاه، ونفع ببركة علومه وأبقاه؛ فإنها مع صغر الحجم وحسن الاختصار، حوت ما لم تحوه في هذا العلم الكتب الكبار.

وقد سألني بعض إخواني من الطلبة أن أعلّق عليها شرحاً يحلُّ ألفاظها وعباراتِها، ويوضح معانيهَا وإشاراتِها، فاستجبتُ إلى ما طلب، وعلمتُ أنَّ ذلك قد وجب، فاستخرتُ الله تعالى وكتبتُ عليها تعليقة، والله أسأل توفيقه، وسميتها (الحواشي المفهمة، في شرح المقدِّمة)، والله المستعان، وعليه التكلان»[٢].

ففي هذا النص نقاط عدة، منها:

١. إثبات نسبة الشرح إلى مؤلفه بما لا يدع مجالا للشك.

٢. أهمية هذا الشرح التي اكتسبها من أهميةِ موضوعه وأهميةِ النظم الذي شرحه.

٣. سبب تأليفه لكتابه، وهو طلب بعض الطلبة.

٤. تسمية الشارح لشرحه «الحواشي المفهمة في شرح المقدمة».

٥. الإشارة إلى أن الشرح سيكون مختصرا.

ويعد هذا الكتاب أول شرح للمقدمة، فقد انتهى منه في وقت قريب من زمن نظمها، قال في خاتمته: «وفرغت من تأليفه يوم الخميس، من عشرة شهر رمضان المعظم، سنة ست وثمان مئة»[٣].

(١) في طبعة عرباوي: (المتعال) والمثبت من طبعة واحسين ص ٤٢٤؛ وهو الأنسب للسجعة.

(٢) الحواشي المفهمة: ١٠١.

(٣) الحواشي المفهمة: ٣٢٥.

كما أنه من أهم شروحها، وحُق لمؤلفه أن يقول: «وهذا آخر ما قصدته من هذا الشرح، وقد من الكريم فيه بما هو له أهل من الفوائد النفيسة، والدقائق اللطيفة، من أنواع علوم القرآن ومهماتها»[1].

ويكفي في بيان أهميته إعجابُ الإمام ابن الجزري به، وقولُه في حقه وحق مؤلفه: «ولما كان بمصر في غيبتي، وأنا مجاور بمكة، شرح طيبة النشر، فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواشي التي كنتُ كتبتها عليها، ومن قبل ذلك شرح مقدمة التجويد ومقدمة علوم الحديث من نظمي في غاية الحسن»[2].

ولهذا السبق وهذه الأهمية كثرت عناية الشراح اللاحقين به، ولا تكاد تجد فيهم من لم ينقل باللفظ أو المعنى عنه.

وقد طبع الكتاب – فيما أعلم – ثلاث طبعات كلها عندي والحمد لله:

الأولى: بالمطبعة الميمنيَّة في مصر سنة: ١٣٠٩هـ.

الثانية: بدار الرشاد الحديثة، في الدار البيضاء، بالمملكة المغربية سنة: ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م. بتحقيق عبد الحكيم واحسين، على أربع نسخ خطية مغربية، كتبت إحداها سنة: ٨٤٢هـ.

الثالثة: بمكتبة أولاد الشيخ للتراث سنة: ٢٠٠٦م بتحقيق: فرغلي سيِّد عرباوي.

ويبقى الكتاب في حاجة إلى تحقيق علمي يجلي قيمته التاريخية والعلمية، ويتناول كل جوانبه بالدراسة التمحيصيَّة.

---

(١) الحواشي المفهمة: ٣٢٥.

(٢) غاية النهاية: ١/١٣٠.

المبحث الثاني: التعريف بالشيخ برهان الدين ابن قوقب وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ ابن قوقب:

١ . اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته:

هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن خليل، برهان الدين، الأنصاريُّ، السعديُّ، الخليليُّ، الشافعيُّ، الشيخ الإمام العالم المحقق، نزيل بيت المقدس، يعرف بابن قَوْقَب، أو ابن قَيْقَب.

ولد في عاشر المحرم سنة ٨١٩هـ بالخليل، وحفظ القرآن وكتباً، ولقي جماعة من العلماء وأخذ عنهم، وسمع الحديث ببلده على جماعة، ثم رحل إلى القاهرة، وأخذ الحديث عن علمائها، ومن أجلهم الحافظ ابن حجر؛ أخذ عنه شرح النخبة بحثاً، وغير ذلك، بل قرأ عليه البخاري، وامتدحه بأبيات. وأخذ النحو والفقه والأصول عن جماعة، منهم ابن رسلان، وابن قاضي شهبة، وسمع على ابن الجزري في سنة: ٨٢٩هـ، وبرع في الفضائل، وأذن له غير واحد – كابن رسلان – بالإفتاء والتدريس؛ فدرَّس وأفتى ووعَظ، ونظم ونثر، وناب في القضاء عن ابن جماعة، ثم أعرض عن ذلك، وأقبل على العبادة تلاوة وقياما وصياما.

حج وجاور، ودخل الشام والقاهرة غير مرة ،كل ذلك مع السكون والوقار، والخصال الحميدة.

وقد امتحن بسبب فتواه بهدم كنيسة يهودية ببيت المقدس سنة تسع وسبعين، ومسه مكروه كبير، وقطن القاهرة سنين لمنعه من التوجه لبيت المقدس، ثم سُمح له بالتوجه إلى الخليل، فأقام بها متصديا لإشغال الطلبة إلى أن توفي[1].

٢ . مؤلفاته:

لم تذكر مصادر ترجمته أيَّ كتاب له، والمؤكد أن له:

- تحفة المريد لمقدمة التجويد.

---

(١) مختصر مما كتبه تلميذه مجير الدين العليمي الحنبلي في (الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: ٢/٢٠٦، و٢٠٧)، وعصريه شمس الدين السخاوي في (الضوء اللامع: ١/٥٦، و٥٧). وانظر قصة محنته بالكنيسة في (الأنس الجليل: ٢/٣٠٧ – ٣١٠).

وهو شرح للجزرية سيأتي التعريف به، ويرجع الفضل في إثبات نسبته إليه إلى ما خطه المؤلف في خاتمته من تسمية نفسه وسنة تأليفه له،كما سيأتي في التعريف به.

٣ . وفاته:

توفي يوم الثلاثاء سادس عشري ربيع الثاني سنة: ٨٩٣هـ مبطونا ببلد الخليل، ودفن بزاوية الشيخ علي البكاء بوصية منه[١].

قال شمس الدين السخاوي: «وصلينا عليه بمكة صلاة الغائب بعد الجمعة تاسع عشري شعبان، رحمه الله وإيانا...»[٢].

ثانيا: التعريف بكتابه:

رسم الشيخ ابن قوقب بعض ملامح شرحه في مقدمته، فقال بعد حمد الله والثناء عليه، وذكر أهمية علم القرآن الكريم:

«ولَمَّا كانت المقدِّمة الجزرية في فنِّ التجويد، من حُسن بهجتها، وتهذيب ألفاظها، وحلاوة نظمها، قد كثر اعتناء أهل القرآن بها، من حفظها وفهمها، فكأنَّ ذلك منهم استحسان، استخرتُ الله تعالى، ووضعتُ عليها هذا الشرح، وسميتُه بـ(تحفة المريد لمقدِّمة التجويد)، أُراعي فيه الاختصار، وأميل إلى ترك الإكثار، ولعمري -كما قال غيري[٣] - إنما هو مجموع من نقولهم، وتفريعٌ على أصولهم، والبناء شُعبةٌ من هِمَّةِ الباني، ومسافةُ السهم بقَدر قوَّة عَضُدِ الرامي. والله هو الوالي وبه المستعان، ومنه التوفيق وعليه التكلان»[٤].

وفي هذا الذي ذكره نقاط عدة، منها:

١. سبب تأليفه لشرحه، وهو عناية أهل القرآن بالمتن المراد شرحه، مما يدل على استحسانهم له.

٢. تسمية الشارح لشرحه «تحفة المريد لمقدمة التجويد».

٣. النص على ميله في شرحه إلى الاختصار، وترك الإكثار.

---

(١) ينظر: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: ٢٠٧/٢، والضوء اللامع: ٥٧/١.

(٢) الضوء اللامع: ٥٧/١.

(٣) هو الإمام الجعبري القائل في كنز المعاني: ١٥٤/١: «ولعمري؛ إن جل ما أثبته إنما هو مجموع من نقولهم، وتفريع على أصولهم».

(٤) تحفة المريد لمقدمة التجويد: ص ٢ و٣ (مخطوط).

٤. تنبيهه على استفادته ممن تقدمه.

وقد كفاك المؤلف هذا في المقدمة، كما كفاك إثبات نسبة الشرح إليه[1]، وتاريخ انتهائه منه في الخاتمة، فقال ما نصه:

«ثم قال مؤلفه غفر الله له: تم على يد مؤلفه، فقيرِ عفو الله تعالى، أقلّ خلق الله جِرمًا، وأكثرِهم جُرْمًا، إبراهيم بنِ عبد الرحمن بنِ أحمد بنِ محمد الأنصاريّ الخليليّ الشافعيّ في الثامنِ عشَر من شهر ذي القعدة الحرام، سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة»[2].

وبهذا يكون هو ثاني شَرح وضع على الجزرية بعد شرح ابن الناظم، ويكون سابقا على الطرازات المعلمة الذي صرح مؤلفه أنه انتهى منه آخر ربيع الأول سنة: ٨٥١هـ[3]، وهذا في غياب معلومات عن الفوائد المكية في شرح الجزرية لمحمد بن محمد القليوبي المعروف بالحجازي (ت ٨٤٩هـ)، الذي لايزال مخطوطا[4]، ولم أتمكن من الاطلاع عليه.

و تحفة المريد شرح جيد، وقد أكثر المؤلف فيه من النقل عن النشر لشيخه، كما نقل عن كثير من علماء التجويد والقراءات واللغة، أمثال ابن مجاهد، والداني، والمهدوي، وسيبويه، وابن الحاجب، وغيرهم، رحمهم الله أجمعين.

ولم يحظ هذا الشرح بالطباعة إلى يوم الناس هذا، إلا أن يد الباحثين المعاصرين، نفضت عنه غبار السِّنين، فحقق تحقيقا علميا مرتين:

الأولى: حققه الباحث تحسين علي صالح، ونال به درجة الدكتوراه من كلية التربية بجامعة تكريت سنة: ١٤٣٢م[5].

الثانية: حققه زميلايَ محمد سيف ويوسف الجابري بحثا تكميليا نالا به درجة الماجستير من قسم القراءات بكلية القرآن الكريم سنة: ١٤٣٣هـ.

يسر الله أمر خروجه في القريب العاجل بإذنه سبحانه وتعالى.

---

(١) ويستأنس بما أسلفته في ص ٣٢ من أن الشيخ القاري نقل عنه، وسمى مؤلّفه برهان الدين الخليلي.

(٢) تحفة المريد لمقدمة التجويد: ص ٨٠ (مخطوط).

(٣) الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: ٢٤٥.

(٤) جاء في الفهرس الشامل للتراث (٢٣٢/١ تجويد) أن منه نسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود تحت رقم: ٩٨٤.

(٥) أعلن ذلك موقع جامعة الموصل على هذا الرابط: http://uomosul.edu.iq/new/reportmay.htm

المبحث الثالث: التعريف بالشيخ خالد الأزهريِّ وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ خالد:

١ . اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجُرجيُّ، زينُ الدين، الأزهريُّ، الشافعيُّ، النحويُّ، المعروفُ بالوَقَّاد.

ولد سنة ثمان وثلاثين وثمان مئة – تقريبا – بجِرْجا[1] من الصعيد، وتحول مع أبويه إلى القاهرة وهو طفل، واشتغل بالعلم على كِبَر؛ قيل: كان عمره ستا وثلاثين سنة، فسقطت منه يوما فتيلة على كراس أحد الطلبة، فشتمه وعيره بالجهل، فترك الوِقَادة، وأكب على الطلب، فقرأ القرآن، والعمدة، ومختصر أبي شجاع. وتحول إلى الأزهر، فقرأ على علمائه، وبرع في العربية، والصرف، والبلاغة، والأصول، والفرائض، والسير، والمنطق، والحساب، وغيرها، وأشغل الناس بعلمه ومؤلفاته، وانتفع به خلق كثير[2]. وسيمر بك أنه أخذ المقدمة الجزرية على الشيخ عبد الدائم الأزهري[3]، عن ناظمها.

٢ . مؤلفاته:

له – رحمة الله عليه – مؤلفات كثيرة نافعة، منها:

- الحواشي الأزهرية على المقدمة الجزرية، وسيأتي التعريف به.
- المقدمة الأزهرية في علم العربية.

---

(١) قال ياقوت: «جُرْجَا بجيمين، والراء ساكنة: قرية من أعمال الصعيد قرب إخميم» وقال مرة أخرى: «جِرْجَا بجيمين، بينهما راء، الأولى مكسورة: قرية بصعيد مصر في غربي النيل، لها نهر مفرد، وليست بشارفة على النيل» معجم البلدان: ١١٩/٢، و٢٢٤/٣.

(٢) ينظر: الضوء اللامع: ١٧١/٣، ١٧٢، والكواكب السائرة: ١٩٠/١، وشذرات الذهب: ٣٨/١٠، و٣٩، والأعلام: ٢٩٧/٢.

(٣) هو عبد الدائم بن علي، زين الدين، أبو محمد، الحديديُّ ثم القاهريُّ الأزهريُّ الشافعيُّ. ولد بِمَنية حَدِيد بشرقية مصر، وانتقل صغيرا إلى القاهرة، فحفظ القرآن وكتبا، وتلا بالسبع على الشمس الزَّراتيتي والشهاب السَّكَنْدري وحبيب العجمي، وبعضه بالعشر على ابن الجزري وولده الشهاب أحمد، وأخذ العلوم عن كثيرين، وتصدى للإقراء، وشرح منظومة شيخه ابن الجزري في التجويد، وشرع في شرح الطيبة له؛ فوصل فيه إلى سورة هود، وشرح – أيضا – هدايته في علوم الحديث. وكان فاضلاً خيراً متواضعاً طارحاً للتكلف سليم الفطرة حادَّ الخلق، ولشدة استقصائه في التجويد لم يثبت كثيرون للأخذ عنه. مات في رمضان سنة ٨٧٠هـ. ينظر: (الضوء اللامع: ٢١٤/٢).

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.
- شرح الآجرومية.
- التصريح بمضمون التوضيح، وهو شرح لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.
- الألغاز النحوية.

وهذه الكتب كلها مطبوعة ومشهورة.

قال الغزّي: « وكثر النفع بتصانيفه؛ لوضوحها»[١].

وقال ابن العماد: «كثر النفع بتصانيفه؛ لإخلاصه ووضوحها»[٢].

٣ . وفاته:

وافاه الأجل في رابع عشر من شهر الله المحرم، سنة خمس وتسع مئة، ببِركَة الحاج، خارج القاهرة، قافلا من الحج[٣]. رحمه الله تعالى.

ثانيا: التعريف بكتابه:

أستهل تعريفي هذا بمقتطف من مقدمة المؤلف، التي ألمح فيها إلى بعض بنود منهجه، فقال بعد حمد الله والثناء عليه، والتنويه بعلم التجويد وأهميته:

«وإنَّ أنفَع ما رأيتُ في هذا الشأن، وأكثَر تناولاً لقراء هذا الزمان، أرجوزةُ شيخ الإسلام العلامة، وقدوة الأنام الحافظ الفهامة، شمس الملة والدِّين، أستاذ الحفَّاظ والمجتهدين، أبي الخير محمَّد بن محمَّد بن محمَّد ابن الجزري – سقى الله ثراه، وجعل الجنَّة مأواه – فإنَّها مع صغر الحجم وحسن الاختصار، حوت ما لم تحوه الكتب الكبار.

وكنتُ ممن اعتنى بها حلاً وفهماً، وأتقنها تصوراً وحكماً، وعند القراءة المذكورة، جمعتُ حواشٍ[٤] من الكتب المبسوطة المشهورة، فهممتُ أن أضعها على طِرْزِ الكتاب، خوفا من الضياع والذهاب، فأشار عليَّ بعض الأصحاب، أن أُنزلها على ألفاظ الكتاب، من غير زيادة ولا إطناب، وأن ألخصها بأوضح إشارة، وأحصر عبارة، فأجبتُ إلى ذلك بعد الاستخارة،

---

(١) الكواكب السائرة: ١٩٠/١.

(٢) شذرات الذهب: ٣٩/١٠.

(٣) الكواكب السائرة: ١٩٠/١، وشذرات الذهب: ٣٩/١٠.

(٤) كذا في الطبعة المعتمدة عندي، وفي طبعة المطبعة العامرة ص ٣: (حواشَي) وهو أفصح.

وسميتُها: (الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية) التي تلقيتُها عن شيخي عبد الدَّائم الأزهري، وهو تلقاها عن ناظمها محمَّد ابن الجزري»[١].

ومن تلك البنود التي ألمح إليها:

١. سبب تأليفه لهذا الشرح.

٢. المراحل التي مر بها تأليفه لهذا الشرح.

٣. كونه جمع شرحه من الكتب المبسوطة المشهورة.

٤. كون شرحه مختصرا وجيز العبارة.

٥. تسميته هذا الشرح (الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية).

ويضاف إلى هذا أنه:

٦. شرح سهل العبارة، قريب إلى فهم القارئ.

٧. اعتنى بالتقسيمات المنطقية والتوضيحية.

٨. ربما استدرك على الناظم أحيانا[٢].

٩. ربما استدرك على بعض الشراح السابقين عليه[٣].

وقد نص المؤلف على تاريخ الانتهاء من تأليفه، فقد جاء في آخر الكتاب من طبعة المطبعة العامرية ما نصه: «قال مؤلف هذا الشرح خالدٌ الوقَّادُ الأزهريُّ: فرغت من تسويده يوم الأربعاء، ثامن رجب الفرد، سنة سبع وستين وثمان مئة...»[٤].

ويُعد هذا الشرح من أهم شروح المقدمة وأكثرها شهرة، وقد اعتنى به أهل العلم قديما وحديثا، وأكثروا من النقل عنه، ووضع عليه العلامة النابِلي[٥] حاشية حافلة، وكثرت نسخه

---

(١) الحواشي الأزهرية: ١٩/ و٢٠.

(٢) ينظر: الحواشي الأزهرية: ١٠٣.

(٣) كاستدراكه على ابن الناظم، ينظر: الحواشي الأزهرية: ٨٢.

(٤) الحواشي الأزهرية، المطبعة العامرة: ٣٥، ولم أجد ذلك في الطبعات الأخرى والمخطوطات التي بحوزتي.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن النابلي (نسبة إلى نابل من أعمال إفريقية بين تونس وسوسة – معجم البلدان: ٥/٢٤٩) المغربي المصري، ميقاتي مشارك في بعض العلوم، من كتبه: «عمدة العرفان في مرسوم القرآن»، و«إتحاف المريد بشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد» منه مخطوطة في مكتبة الملك سعود. توفي بعد ١٢٨٥هـ. (انظر الأعلام: ٦/١٩٨، ومعجم المؤلفين: ١٠/١٥٧).

الخطية؛ فأوصلها الفهرس الشامل إلى ست وخمسين نسخة[1].

كما نال الكتاب حظا لا بأس به في عالم الطباعة، فطبع قديما على الحجر في مطبعة حسن الطوخي بمصر، وهي المعروفة بالطَّبعة الأزهرية، ثم طبع على الحروف في المطبعة الوهبية بمصر سنة: ١٢٩٥هـ، ثم في المطبعة الشرفية بمصر سنة: ١٣٠٤هـ، ثم توالت طبعاته، إلى أن قام بتحقيقه محمد بركات، وطبعته طبعته الأولى مكتبة الإمام الأوزاعي بسوريا سنة: ١٤٢٢هـ، وأعادت طبعه دار الغوثاني سنة: ١٤٢٨هـ.

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث: ٢/٢٤٩ - ٢٥٨.

المبحث الرابع: التعريف بالشيخ زكريا الأنصاري وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ زكريا:

١ . اسمه ونسبه ومولده نشأته:

هو أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، الأنصاريُّ، السُّنَيكيُّ، القاهريُّ، الأزهريُّ، الشافعيُّ.

ولد في سُنَيكَة[1] بشرقية مصر سنة ست وعشرين وثمان مئة، وقيل: ثلاث وعشرين، وقيل: أربع وعشرين. حفظ القرآن، وعمدة الأحكام، وبعض مختصر التبريزى في الفقه. ثم تحول إلى القاهرة في سنة إحدى وأربعين وثمان مئة؛ فقطن الأزهر، وأكمل حفظ المختصر المذكور، وحفظ ألفية النحو، والشاطبيتين، وغيرها.

ثم جد في الطلب، وقرأ القرآن العظيم على جماعة، منهم: الإمام رضوان العقبي، والإمام المقرىء نور الدين البلبيسي؛ قرأ عليهما جمعاً للأئمة السبعة. ومنهم الإمام العلامة زين الدين ظاهر النويري المالكي جمعاً للأئمة الثلاثة زيادة على السبع، وقرأ على العقبي الشاطبية، والرائية، وسمع عليه من التيسير للداني يسيراً.

وأخذ سائر العلوم عن جماعة، منهم: البلقيني، والقاياتي، والشرف السبكي، وابن حجر، وغيرهم. وقرأ في جميع الفنون، ولم ينفك عن الاشتغال، على طريقة جميلة من التواضع وحسن العشرة، والأدب والعفة، والانجماع عن بني الدنيا، مع التقلل، وشرف النفس، ومزيد العقل، وسعة الباطن، والاحتمال والمداراة. إلى أن أذن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء، وممن كتب له الحافظ ابن حجر، وقال فيما كتب: «وأذنت له أن يقرئ القرآن على الوجه الذي تلقاه، ويُقرِّر الفقه على النمط الذي نص عليه الإمام وارتضاه». فتصدر وأقرأ، وأفتى وصنف التصانيف.

عاش فقرا مدقعا في بداية أمره، ثم سمت منزله بعد اشتهار علمه، وارتفعت درجته عند السلطان قايتباي، وولاه قضاء القضاة سنة ست وثمانين، فأذعن بعد إلحاح، وباشره بعفة

---

(١) قال في الكواكب السائرة (١/١٩٨): «وسُنَيكَةُ المنسوبُ إليها: بضم السين، وفتح النون، وإسكان الياء المثناة تحت، وآخر الحروف تاء التأنيث؛ بُلَيدة من شرقية مصر».

ونزاهة، ثم عزل سنة: ٩٠٦هـ بسبب كتابته للسلطان ينهاه عن جور حصل منه. ثم عوِض عليه بعد ذلك فأبى؛ لأنه كُفَّ بصره[١].

٢ . مؤلفاته:

مؤلفاته كثيرة جدا، قال عنها النجم الغزِّيُّ بعد ما سردها: «فجملة مؤلفاته أحد وأربعون مؤلفاً، وكلها نرويها بالإجازة الخاصة من شيخ الإسلام الوالد بحق، أخذها عنه حين كان في طلب العلم بالقاهرة»[٢].

وقال ابن العماد: «وألف ما لا يحصى كثرة، فلا نطيل بذكرها؛ إذ هي أشهر من الشمس»[٣].

وأقتصر على كتبه المتعلقة بالقراءات، والتي قال عنها الغزِّي: «وما يتعلق بالقراءات والتجويد: مختصر المرشد للعمَّاني، وشرح الجزرية، ومختصر قرة العين في الفتح والإمالة، ومقدمة في أحكام النون الساكنة والتنوين»[٤].

وهو يقصد ما يلي:

١. المقصد لتلخيص ما في المرشد، وموضوعه: الوقف والابتداء، وهو مطبوع مشهور.

٢. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، وسيأتي التعريف به.

٣. مختصر «قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين» لابن القاصح، ولم أجد عنه معلومات.

٤. تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر، وهو مطبوع[٥].

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ١/١٩٨ - ٢٠٨، والبدر الطالع: ١/ ١٧٥، ١٧٦، والأعلام: ٣/٤٦.

(٢) الكواكب السائرة: ١/٢٠٣.

(٣) شذرات الذهب: ١٠/١٨٧.

(٤) الكواكب السائرة: ١/٢٠٣.

(٥) في مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، عدد ٩ سنة: ١٩٨٦م، بتحقيق: د. محيي هلال السرحان. ثم نشره جمال الشايب في مكتبة أولاد الشيخ سنة: ٢٠٠٤م.

٣. وفاته:

بعد ما عُمِّر وعَمَر الدنيا علماً، انتقل إلى الرفيق الأعلى يوم الجمعة، رابع ذي الحجة سنة خمس وعشرين وتسع مئة[1]، وقيل: سنة ست وعشرين من نفس العام والشهر واليوم[2]، وقال الغزِّي: «يوم الأربعاء، ثالث شهر ذي القعدة، سنة ست وعشرين وتسع مئة»[3].

ثانيا: التعريف بكتابه:

جريا على العادة المتبعة فيما سلف أبدأ بنقل مقدمة الشارح التي يقول فيها:

«الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وأجزل لمن جوَّده وعمل به ثوابه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فإن المقدمة المنظومة في تجويد القرآن العظيم، للشيخ الإمام، والحبر الهمام، شيخ الإسلام، حافظ عصره، أبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري الشافعي – طيب الله ثراه، وجعل الجنة مأواه – لما اعتنى بها ذوو الجد والاجتهاد، وكانت محتاجة إلى بيان المراد، وحوت مع صغر الحجم وحسن الاختصار، ما لم يحوه في هذا الفن كثير من الكتب الكبار، رأيت أن أضع عليها شرحا يحل ألفاظها، ويبين مرادها، ويبرز دقائقها، ويظهر حقائقها، ويقيد مطلقها، ويفتح مغلقها. وسميته بالدقائق المحكمة في شرح المقدمة»[4].

بين في هذا النص أن سبب تأليفه شرحه يكمن في أهمية المقدمة الجزرية، وعناية المُجِدين بها، وحاجتها إلى الشرح.

ثم أشار إلى شيء من منهجه في هذا الشرح، وها أنا أوضحه كما يلي:

١. يحل ألفاظ المقدمة الجزرية، وهذا ما يسمى بالتصور، وهو أول ما يبدأ به شرحه.

٢. يبين مرادها، أي: يفصح عن معاني جمل الجزرية، وهو ما يعرف بالتصديق.

٣. يبرز ما احتوت عليه من دقائق، وهي الأمور التي تخفى على غير البارع، وتحتاج إلى العقلية الاستنباطية، لأجل ذلك سمى كتابه «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة».

٤. يظهر حقائقها، أي أنه يقوم بتعريف المصطلحات الواردة فيها، ويَحُدُّها بحدودها.

---

(١) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١٧٢، وشذرات الذهب: ١٠/١٨٨.

(٢) ينظر: البدر الطالع: ١/١٧٦.

(٣) الكواكب السائرة: ٢/ ٢٠٧.

(٤) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: ٣١.

٥. يقيد ما أطلقه الناظم فيها، كقوله: «وأطلق الشفة ومراده السفلى كما تقرر؛ لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا»[(١)].

٦. يفتح مُغلَقَها، أي: يبين ما أشكل منها بيانا واضحا.

وقد ذكر في الخاتمة زمن انتهائه من شرحه هذا فقال: «قال شارح هذه المقدمة غفر الله له: وكان الفراغ منه في سابع عشر شهر شوال سنة ثماني مئة وثلاث وثمانين»[(٢)].

ويعد هذا الشرح أشهر شروح الجزرية في نظري، وقد امتاز بالاختصار غير المخل، وبالبعد عن الحشو الممل، وبدقة العبارة ووضوحها؛ مما أهله لأن يكون صالحا للتدريس، ومجالا خصبا للتحشية والتطريز، فحاز بذلك من عناية أهل العلم ما لم يحزه شرح قبله ولا بعده، وقد أُحصِيَتْ نسخه الخطية فبلغت سبعا ومئتيْ نسخة، كما بلغت الحواشي التي وضعت عليه ست حواش[(٣)].

أما في عالم الطباعة فلم يكن الاهتمام به أقل مما تقدم، فقد طبع طبعات كثيرة، أولها بالمطبعة الميمنية في مصر سنة: ١٣٠٨هـ على هامش المنح الفكرية، وآخرها بدار الإمام مالك في الجزائر سنة: ١٤٣٢هـ[(٤)].

---

(١) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: ٤٧.

(٢) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: ١١٨.

(٣) ينظر: الفهرس الشامل للتراث: (٢/٢٧٢ - ٣١٠ تجويد).

(٤) بتحقيق الأخ زكريا توناني على عشر نسخ خطية. وطبع في مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة: ١٣٤٨هـ على هامش المنح الفكرية، وطبع في مطبعة محمد علي صبيح بمصر سنة: ١٣٧٥هـ، وطبع في مكتبة الإرشاد بصنعاء اليمن سنة: ١٤١١هـ، وطبع في دار الجنان بيروت سنة: ١٤١٦هـ، وطبع في دار المكتبي بدمشق سنة: ١٤١٨هـ بتحقيق د.نسيب نشاوي على عشر نسخ، وهناك طبعات أخرى وقفت عليها، وتركت ذكرها اختصارا.

المبحث الخامس: التعريف بالشيخ محمد بحرق وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ بحرق:

١ . اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله بن علي، جمالُ الدين، الحِمْيَرِيُّ، الحضرميُّ، الشافعيُّ، الشهير بُبحْرق: فقيه أديب باحث متصوف(١).

ولد ليلة النصف من شعبان سنة: ٨٦٩هـ بحضرموت، ونشأ بها، فحفظ القرآن، ومعظم الحاوي، ومنظومة البرماوي في الأصول، وألفية النحو بكمالها. وأخذ عن جماعة من فقهاء حضرموت.

ثم ارتحل إلى عدن، فاشتغل في الفقه وأصوله والعربية، ثم ارتحل إلى زَبِيد، وأخذ عن علمائها الحديث و الأصول و التفسير والنحو.

و حج في سنة: ٨٦٤هـ، و سمع هناك من الحافظ شمس الدين السخاوي، ومن علماء مكة والمدينة.

ونبغ في العلوم؛ فكانت له اليد الطولى في الحديث والتصوف والنحو والصرف والحساب والطب والأدب والفلك، وغير ذلك.

ولي القضاء بالشَّحر، ثم استقال ورحل إلى الهند، فأكرمه سلطانها، وعظَّم قدرهَ جدًّا، وأقام بها إلى أن مات.

قال فيه العيدروس: «كان من العلماء الراسخين، والأئمة المتبحرين... و ما رأيت أحداً من علماء حضرموت أحسن ولا أوجز عبارة منه، وله نظم حسن، وهو أحد من جمع بين ديباجتي النظم والنثر»(٢).

---

(١) ويظهر أنه من الغالين في التصوف؛ فقد ألبسه الحسين الأهدل خرقة التصوف، وحُكي عنه أنه قال: «دخلت الأربعينية بزَبيد، فما أتممتها إلا وأنا أسمع أعضائي كلَّها تذكر الله تعالى». (ينظر: النور السافر: ٢٠٦ ، وشذرات الذهب: ٢٤٤/١٠) وكان يعتقد في ابن العربي الحاتمي أنه من أكابر الأولياء العلماء بالله العارفين، وأن كتبه اشتملت على حقائق لا يدركها إلا أرباب النهايات، وتضر بأرباب البدايات. (ينظر: النور السافر: ٤٥٦ في ترجمة حسين بافضل). وله كتب في التصوف، لكن لم أقف عليها.

(٢) النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ٢٠٢، وانظر ترجمته فيه، وفي الضوء اللامع: ٢٥٣/٨، وشذرات الذهب: ٢٤٤/١٠، والأعلام: ٣١٥/٦.

٢ . مؤلفاته:

قال ابن العماد: «كان رحمه الله تعالى من محاسن الدهر؛ من العلماء الراسخين، والأئمة المتبحرين، له اليد الطولى في جميع العلوم، وصنف في أكثر الفنون. وبالجملة فإنه كان آية من آيات الله تعالى، وكتبه تدل على غزارة علمه، وكثرة اطّلاعه»[١].

وأكتفي بذكر ما له صلة بالتخصص، ووقفت من ذلك على ما يلي:

١. تحفة القاري والمقري لشرح مقدمة ابن الجزري، وسيأتي التعريف بها.

٢. ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد.

وهو شرح مختصر جدا، كأن الشيخ بحرقا نثر فيه المقدمة الجزرية، وجعله في عشرة فصول كما فعل في تحفة القاري[٢].

٣. مختصر الهداية في علم القراءة.

وهو اختصار لكتاب «الهداية إلى تحقيق الرواية» في رواية قالون والدوري، للشيخ عثمان الناشري الزَّبيدي (ت:٨٤٨هـ)[٣].

٣ . وفاته:

توفي مسموما في أحمد آباد بالهند، ليلة العشرين من شعبان، سنة ثلاثين وتسع مئة[٤].

---

(١) شذرات الذهب: ٢٤٤/١٠.

(٢) منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (١٥٧٥)، وأخرى بمكتبة الأحقاف بتريم (٣١٩)، وأخرى بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، مجموعة قرة باش (١١٣)، وكلها عندي ولله الحمد. وللتعريف به وبيان منهج مؤلفه فيه ينظر: جهود علماء حضرموت في الدراسات القرآنية: ١٥٢.

(٣) ينظر: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: ٣٠، والقراءات القرآنية في حضرموت: ٣٩، و٧٥. ولم يعثر على هذا الكتاب – حسب علمي – لحد الآن.

(٤) النور السافر: ٢٠٢، و٢١١، وشذرات الذهب: ٢٤٦/١٠، والأعلام: ٣١٥/٦.

ثانيا: التعريف بكتابه:

قال في المقدمة، بعد أن حمد الله تعالى:

«أما بعد؛ فإن المنظومة الجزرية المسماة بـ(المقدمة في علم التجويد) لشيخ شيوخنا الحافظ المقرئ العلامة محمد بن محمد الجزري - شكر الله مسعاه - مما يتعين على القارئ الاعتناء بحفظها، وفَهمِ معناها ولَفظِها. وقد علَّقتُ عليها لنفسي، ولمن شاء الله من بعدي، شرحاً مختصراً، راعيتُ فيه - طلباً لإفهام الطلبة - ضَمَّ كل نوع إلى جنسه، دونَ مراعاةِ أبيات الشعر، ولا إفرادِ كل كلمة بشرح على حِدَتِهَا كالنَّثر، واعتَنَيتُ فيه بمُشكِل إعرابها؛ إذ قَلَّ من تَعَرَّضَ لذلك من شُرَّاحِها، وقَرَّبتُهُ بعبارة قريبة إلى الأفهام، يُدرِكها الخاصُّ والعامُّ، واقتصرتُ فيه على حَلِّ العبارات، والإشارة إلى ما يشير إليه، والتنبيه على ما يَرِدُ عليه، فخير الكلام ما قَلَّ ودَلَّ، ولم يَطُل فيُمَلّ.

وجعلتُها منحصرة في عشرة فصول: فصل في مخارج الحروف، فصل في صفاتها، فصل في التجويد وفي تميُّز الضاد من الظاء، فصل في أحكام النون الساكنة والتنوين، فصل في بيان أحكام المد، فصل في محل الوقف والابتداء، فصل في معرفة المقطوع والموصول، فصل في تاء التأنيث، فصل في همزة الوصل، فصل في كيفية الوقف»[١].

رسم في هذه السطور منهجيته التي انتهجها، وإني جاعلها في نقاط على الشكل التالي:

١. جعل شرحه تعليقا مختصرا على المقدمة الجزرية.

٢. اعتنى فيه بجمع النظير إلى نظيره دونَ مراعاةِ أبيات الشعر، ولا إفرادِ كل كلمة بشرح على حِدَتِهَا كالنَّثر.

ومعنى ذلك أنه لا يلتزم بإيراد كل بيت على حدة، ثم يشرحه، بل يورد القدر الذي تتم عنده الفائدة، ثم يشرع في شرحه؛ وقد يكونَ ذلك القدر بيتا كاملا، وقد يكون أكثر من بيت، وقد يكون أقل منه.

٣. لم يعتن بشرح كل مفردات المنظومة، إنما اكتفى بالغريب منها فحسب.

٤. اهتم بإعراب ما يشكل إعرابه من ألفاظ المنظومة وجملها؛ لأنه لاحظ عدم اهتمام أكثر الشراح بذلك.

---

(١) تحفة القاري والمقري: (٢/أ، ب).

٥. اتبع في شرحه أسلوبا سهلا ميسرا، يفهمه المبتدئ وغيره.

٦. اقتصر فيه على بيان المعنى الإجمالي للحمل، والإشارة إلى ما أشار إليه النظم، دون الدخول في تفاصيل المسائل.

٧. ينبه على ما يرد على النظم، أي: أنه يذكر باختصار ما يمكن أن يستدرك على النظم، ويعنون له بقوله: «تنبيه»، وهذا كثير في الشرح(١).

٨. جعل المقدمة الجزرية منحصرة في عشرة فصول، وذلك خلافا لما قام به بعض نساخها من تقسيمها إلى خمسة عشر بابا، مع العلم أن ناظمها تركها خُلوا من أي تقسيم(٢).

هذا، ولم يضع الشارح اسما معينا لشرحه في مقدمته؛ بَيْدَ أني رجحت أن يكون اسمه هو:

تحفة القاري والمقري لشرح مقدمة ابن الجزري

وذلك لتسمية الشيخ القوصوني(٣) له بذلك في خاتمة شرحه للجزرية الذي انتهى من تحريره سنة: ١٠٩٠هـ؛ إذ قال مبيِّنا مصادره: «وبعضه من تحفة القاري والمقري لشرح مقدمة ابن الجزري، لبحرق»(٤).

أضف أن هذه التسمية وردت على واجهة نسختين من نسخه؛ نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة التي نسخت سنة ١٠٦٨هـ، ونسخة مكتبة الحرم المكي.

وإن كان قد جاء على واجهة نسخة صنعاء اسم آخر، هو: «إيضاح المفيد لمعاني مقدمة التجويد»، وهي نسخة عتيقة انتُهِي منها في شوال سنة: ١٠١١هـ.

ولم يزل الكتاب مخطوطا حتى قام زميلي عبد الله باحارث الحضرمي بتسجيله بحثا تكميليا؛ لينال به درجة الماجستير من قسم القراءات بكليتنا المباركة، ولا زال يشتغل فيه.

---

(١) انظر أمثلة له: في (١٢/أ، ب) و (١٥/أ) و(١٧/أ).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزرية للشيخ غانم قدوري: ١٣٠.

(٣) كان حيا سنة: ١٠٩٠هـ، السنة التي انتهى فيها من تحرير شرحه، ولم أجد له ترجمة، وقد سمى نفسه في مقدمة شرحه، فقال: «وبعد؛ فيقول الواثق بربه الجليل، الشهير بالقوصوني إسماعيل، المصري مولدا، الحموي بلدا، المكي وطنا: هذا شرح سميته الجواهر السنية على ألفاظ الجزرية...» (الجواهر السنية: ٨٢/أ) ضمن مجموع.

(٤) الجواهر السنية على ألفاظ الجزرية: (١٠٢/أ) ضمن مجموع.

المبحث السادس: التعريف بالشيخ طاش كبري زاده وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ طاش كبري:

١ . اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو أبو الخير أحمدُ بن مصطفى بن خليل، عصاُم الدين، الروميُّ، التركيُّ، الحنفيُّ، الشهير بطاش كبري زاده.

ولد ليلة الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة: ٩٠١هـ بمدينة بُروسَه عاصمة الدولة العثمانية قبل القسطنطينية، ونشأ في أنقره التركية، وحفظ القرآن، وقرأ على جماعة من العلماء منهم: والده مصلح الدين، وعمه قوام الدين قاسم، وصار عالما بالتفسير والعربية والأصول والتاريخ، وغيرها.

دَرَّس في مدارس كثيرة، وتقلب في مناصب عديدة، وتولى القضاء بمدينة بروسه سنة: ٩٥٢هـ، ثم بالقسطنطينية سنة: ٩٥٨هـ، ثم رَمَدَ وكُفَّ بصره سنة ٩٦١هـ؛ فتفرغ لتبييض بعض كتبه، ثم ابتلي بداء الباسور؛ فكانت به وفاته، عليه رحمة الله[1].

٢ . مؤلفاته:

قال – رحمه الله – عن نفسه: «ثم إن الله تعالى قد وفّق هذا العبد الضعيف، في أثناء اشتغاله بالعلم الشريف، لبعض التصانيف؛ من التفسير، وأصول الدين، وأصول الفقه، والعربية، وأيضا منَّ الله سبحانه عليَّ بحلِّ بعضِ المباحث الغامضة، وتحقيقِ المطالب العالية، وكتبت لكل منها رسالة، ومجموعها يِنيُف على ثلاثين. إلا أن صوارف الأيام، بتقدير الملك العلام، قد اخترمتها، ولم يتيسر لي تبييضها»[2].

فمؤلفاته كثيرة، ومما وقفت عليه منها مطبوعا:

١. شرح المقدمة الجزرية، وسيأتي التعريف به.

٢. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، وهو مشهور.

٣. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، وهو في مواضيع العلوم، وشهرته طبقت الآفاق.

---

(١) ينظر للتوسع: الشاقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية للمترجَم: ٣٢٦، وشذرات الذهب: ٥١٤/١٠، والبدر الطالع: ٨٣/١، ٨٤ ، وطبقات المفسرين للأدنروي: ٣٨٧، والأعلام: ٢٥٧/١، ومقدمة شيخي محمد سيدي الأمين لتحقيق شرح المقدمة الجزرية للمترجَم: ١٣.

(٢) الشاقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: ٣٣٠.

٤. منظومة آداب البحث والمناظرة، وقد طبعت مرارا ضمن المجموع الكبير للمتون بدار الفكر.

٣. وفاته.

توفي في ليلة الاثنين، تاسع عشرِي رجب الفرد، سنة: ٩٦٨هـ(١).

ثانيا: التعريف بكتابه:

أشار المؤلف – رحمه الله – في مقدمة شرحه إلى ملابسات تأليفه له، وذكر شيئا من منهجه فيه، فقال:

«وكان أحسن ما ألف في علم التجويد الأرجوزة المسماة بالمقدمة؛ للشيخ الوجيه، العالم العامل، الفاضل الكامل، شيخ المحدثين، وصفوة القراء والمجودين، شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وسقاه من الكوثر وأرواه؛ فإنها باب هذه المدينة الطيبة وأساسها، ورئيس هاتيك العلوم ورأسها؛ بحيث لا مندوحة عنها لطالب القرآن؛ إذ فاق على الأقران في مضمار البيان.

لكنْ؛ لما صعب حل ألفاظها على الطلاب، ولم يقع لها شرح يكشف عن وجوه لطائفها النقاب، وقد اشتهر بين الناس شرح منسوب إلى ولد المصنف، ولا ارتياب في عدم وفائه بالمقصود عند المنصف، لاشتماله على فوائد يستغني عنها المنتهي، ولا تمس إليها حاجة المبتدي، فالتمس مني بعض أعزة الإخوان، وطائفة من جِلّة الخلان، أن أشرح لها شرحا حاليا بالفوائد، وكتابا خاليا عن الزوائد؛ بحيث يشتمل على تصحيح عباراتها وإعراباتها، ووجوه حقائقها وإشاراتها، فرأيت الإقدام على ذلك أولى وأحرى، بعد أن قدمت رجلا وأخرت أخرى...

وجعلت المَيم إشارةً إلى المباني، واللامَ إشارةً إلى اللواحق، والحاءَ إشارةً إلى الحقائق»(٢).

وبيان ما تضمنه هذا النص من منهج المؤلف على الشكل التالي:

١. أنه جعل شرحه على قدر الحاجة إليه؛ فلم يُخلِه مما يحتاج إليه، كما لم يحشُه بما يزيد على حاجة طالبيه.

(١) طبقات المفسرين للأدنروي: ٣٨٧، وشذرات الذهب: ١٠/٥١٥.

(٢) شرح المقدمة الجزرية: ٣٥ – ٣٧.

وقد ذكر ذلك أيضا في كتابه مفتاح السعادة، فقال: «وكتبت عليها شرحا جامعا للفوائد، خاليا عن الزوائد، في زمن الشباب، وانتفع بذلك جماعة من الأصحاب»(١).

٢. أنه جعله مشتملا على تصحيح عبارات المنظومة، أي: شرح مفرداتها، فأول ما يورد الأبيات المراد شرحها، يأتي برمز «م»، وهو الحرف الأول من كلمة «مباني»، ثم يوضح المفردات الغريبة المحتاجة إلى توضيح، فإن لم يجد يقول: «م: لا خفاء في المفردات»(٢). وهذا معنى قوله فيما سبق: «وجعلت الميمَ إشارةً إلى المباني».

٣. أنه جعله مشتملا على تصحيح إعرابات المنظومة، أي: أنه يقوم بإعراب كل أبيات المنظومة، فبعد أن يشرح المفردات يأتي برمز «ل»، ويعرب إعرابا مستكملا. وقد عبر عن الإعراب باللواحق، وهو معنى قوله: «... واللامَ إشارةً إلى اللواحق».

وهذه ميزة امتاز به هذا الشرح، ولم يسبقه إليها شرح آخر حسب علمي.

٤. أنه جعله مشتملا على وجوه حقائقها وإشاراتها، أي: أنه بعدما يبين المفردات والإعراب، يأتي برمز «ح» ويقوم ببيان معاني الأبيات، والإفصاح عما تضمنته من فوائد ولطائف. وهذا معنى قوله: «...والحاءَ إشارةً إلى الحقائق».

قال شيخي محمد سيدي الأمين: «وهذا المنهج التفصيلي الدقيق لم يسبقه إليه أحد من شراح المقدمة، وقد ساعده على ذلك تمكنه من علم اللغة وقواعده، وسعة اطلاعه على معاني المفردات وما حوته معاجمها.

كما أنه امتاز باقتناص شوارد الفوائد، وأودعها في مكانها اللائق بها؛ مما أثرى به شرحه هذا، وسدَّ به وجوه النقص التي لاحظها على من تقدمه من الشراح»(٣).

ولما لهذا الشرح من أهمية كبيرة ذاع صِيته العلمي؛ فلا تكاد تذكر شروح المقدمة إلا وكان في طلائعها، واعتنى به أهل العلم أيما عناية؛ فاستفاد منه كثير ممن اطلع عليه(٤).

وقد طبع الكتاب أول ما طبع في المطبعة الميرية بمكة المكرمة سنة: ١٣٠٣هـ، وذلك على هامش المنح الفكرية للشيخ القاري.

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح الزيادة: ١/١٠٠.

(٢) شرح المقدمة الجزرية: ١٣٣.

(٣) من مقدمة تحقيقه لشرح المقدمة الجزرية: ٢٦.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق شيخي محمد سيدي الأمين لشرح المقدمة الجزرية: ٢٧.

ثم قام شيخي محمد سيدي الأمين بتحقيقه على أربع نسخة خطية إضافة إلى الطبعة المشار إليها آنفا، وطبعه له مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية.

ثم طبعه أخيرا فرغلي سيد عرباوي في مكتبة أولاد الشيخ بالقاهرة.

المبحث السابع: التعريف بالشيخ سيف الدين الفضالي وبكتابه.

أولا: التعريف بالشيخ الفضالي:

١ . اسمه ونسبه ومولده ونشأته:

هو أبو الفتوح سيفُ الدين بن عطاء الله، الوفائيُّ، الفضاليُّ، المصريُّ، الشافعيُّ، المقرئُ، البصير.

لم تعين المصادر تاريخ ولادته، ولا قدمت تفاصيل عن نشأته، وغاية ما هنالك أنه كان شيخ القراء بمصر في عصره، جنى فواكه جنية من علوم القرآن، وتقدم في علومه على الأقران.

قرأ بالروايات على الشيخين الإمامين: شحاذة اليمني، وأحمد بن عبد الحق السُّنباطي، وبهما تخرج.

أخذ عنه جمع من أكابر الشيوخ؛ منهم: سلطان بن أحمد المزَّاحي، ومحمد بن علاء الدين البابلي(١).

٢ . مؤلفاته:

قال المحبي: «وله مؤلفاتٌ مفيدةٌ نافعةٌ، منها: شرح بديع على الجزرية في التجويد، ورسائل كثيرة في القراءات»(٢).

و لم تسم له المصادر(٣) غير ثلاثة كتب، وهي:

١. الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة. وهو شرح على المقدمة الآجرومية في النحو.

٢. الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية. وسيأتي التعريف به.

٣. اللؤلؤ المكنون في جمع الأوجه من سورة الكوثر إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٤).

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ٢/٢٢٠، ومعجم المؤلفين: ٤/٢٨٨، وهدية العارفين: ١/٤٦١، والأعلام: ٣/١٤٩. وقد بذلت محققة الجواهر المضية جهدا مشكورة في جمع شتات ترجمته. (ينظر: الجواهر المضية: ٥٧ — ٦٤).

(٢) خلاصة الأثر: ٢/٢٢٠.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين: ٤/٢٨٨، والأعلام: ٣/١٤٩.

(٤) البقرة: ٥.

قال عنه حاجي خليفة: «مختصر، أوله: (الحمد لله الذي جعل القرآن العظيم وقاية لحفظته من النار ...الخ)، ذكر فيه أن شيخه شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، لما ختم الطيبة عليه بالقراءة وحصل له فوائد، أشار إلى جمعه، فجمعه»[1].

٣ . وفاته:

كانت وفاته بمصر يوم الاثنين، ثامن عشري جمادى الأولى، سنة: ١٠٢٠هـ[2].

ثانيا: التعريف بكتابه:

يقول الشيخ الفضالي في مقدمة شرحه:

«وبعد؛ فإن فضيلة العلم نعمة ظاهرة، ومتلبِّسُوها بدور زاهرة، وأرفعها وأشرفها علم التجويد المتعلق بكلام رب العالمين، المنزل على لسان الروح الأمين. وحيث كان معجزا بمعناه، كذلك أيضا بلفظه ومبناه.

ولما كان من أعظم ما صنف فيه المقدمة الجزرية في فن التجويد، للشيخ الإمام، والحَبر الهمام، شمس الملة والدين: محمد بن محمد الجزري الشافعي؛ من حسن بهجتها، وتهذيب ألفاظها، وحلاوة نظمها. وقد كثر اعتناء أهل القرآن بها؛ من حفظها وفهمها؛ لصغر حجمها: استخرت الله تعالى، ووضعت عليها هذا الشرح.

وسميته بـ(الجواهر المضية على المقدمة الجزرية)، وراعيت فيه الاختصار، وملت إلى ترك الإكثار. ولعمري –كما قال غيري– إنما هو مجموع من نقولهم، ومفرع على أصولهم»[3].

وليس في هذا النص مما يتعلق بالمنهج إلا الفقرة الأخيرة.

وقوله فيها: «وراعيت فيه الاختصار، وملت إلى ترك الإكثار» منقول عن تحفة المريد كما أشرت في الهامش السابق، وهو وإن انطبق على تحفة المريد، فلا ينطبق على الجواهر المضية؛ لأن الأخير أقل أحواله أن يقال فيه: إنه شرح وسط، أما أن يقال: إنه مختصر، فلا، كيف يكون مختصرا وقد نيَّفت صفحاته على الخمس مئة من دون مقدمة التحقيق والفهارس؟!.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/١٥٧٠.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ٢/٢٢٠، ومعجم المؤلفين: ٤/٢٨٨.

(٣) الجواهر المضية على المقدمة الجزرية: ٤. وهذه المقدمة تكاد تكون منقولة بالنص من مقدمة الشيخ ابن قوقب التي أسلفت ذكرها عند التعريف بكتابه «تحفة المريد»، وعليه فيكون هذا الأخير من مصادر الشيخ الفضالي، ولم تتنبه محققة «الجواهر المضية» إلى هذا.

وأما قوله: «ولعمري – كما قال غيري – إنما هو مجموع من نقولهم، ومفرَّع على أصولهم» فهو – أيضا – منقول من تحفة المريد، إلا أنه ينطبق على كتابه؛ فهو كثير النقل عن غيره، وأغلب تحقيقاته فيه نقلها عن العلامة ابن الحنبلي في الفوائد السرية، وفيها كثيرا مما استدركه عليه الشيخ القاري.

ومما لم ينص عليه من منهجه:

١. أنه رتب شرحه على ترتيب الجزرية.

٢. أنه يبدأ ببيان المعنى الإجمالي للأبيات المراد شرحها، ثم يتبع ذلك بما يحتاج إليه من شرح المفردات ومن الإعراب.

٣. أنه استعان كثيرا بالنشر والتمهيد للإمام ابن الجزري على بيان ما أجمله النظم.

٤. أنه يعرب بعض الأبيات إعرابا تاما، ويغُفل الكثير من الإعراب.

٥. أنه يلفت الانتباه إلى المسائل المهمة بقوله: «تنبيه»، ثم يذكر ذلك التنبيه.

٦. أنه يذكر مسائل مكمِّلة لمعاني الأبيات، ويعنون لها بقوله: «تتمة».

ويعد الكتاب من أوسع شروح الجزرية، ويكاد يكون هو والمنح الفكرية، من حيث الموسوعية، كفرسي رهان. ويمتاز بعنايته بإيراد أقوال الإمام ابن الجزري من كتبه الأخرى كما أسلفت.

وقد بقي الكتاب حبيس الرفوف زمنا طويلا، حتى قيض الله له الباحثة عزة معيني، التي سجلته رسالة علمية نالت بها درجة الماجستير من كلية الدراسات الإسلامية والعربية في الجامعة الأمريكية المفتوحة، تحت إشراف الشيخ أيمن سويد، ثم قامت بطبعه طبعته الأولى في مكتبة الرشد سنة: ١٤٢٦هـ.

ثم طبعه أخيرا فرغلي عرباوي في مكتبة أولاد الشيخ بالقاهرة[(١)].

---

(١) ولتفاصيل أكثر عن التعريف بهذا الكتاب ينظر مقدمة تحقيقه للباحثة عزة معيني.

المبحث الثامن: التعريف بالشارح اليمني وبكتابه.

أولا: التعريف بالشارح اليمني:

هو أحد شراح الجزرية قطعا، وقد ذكره الشيخ القاري سبع عشرة مرة، واصفا إياه باليمني ثنتا عشرة مرة، وباليماني خمس مرات.

وكان يظن كثيرون[1] أنه بحرق المتقدمة ترجمته، إلى أن من الله علي بالحصول على شرحي بحرق؛ الصغير والكبير، فعرضت نقولات الشيخ القاري عليهما؛ فإذا هي غير موجودة، بل مختلفة عما فيهما، وتوصلت إلى أن الشيخ القاري إذا نقل عن الشيخ بحرق سماه باسمه (بحرق)، وهو ينقل من شرحه الكبير الذي تقدم أن اسمه «تحفة القاري والمقري».

تيقنت أن هذا اليمني ليس بحرقا، وطفقت كلما عثرت على شرح للجزرية مخطوط أو مطبوع عرضت عليه نقولات الشيخ القاري عن الشارح اليمني، إلى أن عثرت بمكتبة الملك عبدالعزيز على شرح منسوب لمجهول؛ فإذا هو شرح صاحبنا.

بيد أن المشكلة لم تُحلّ بعد، فاستأنفت البحث عن نسخ أخرى لهذا الشرح؛ فوجدت نسخة في مكتبة الملك عبد العزيز أيضا، ثم أخرى في مكتبة الحرم المدني، ثم أخرى وجدتها ضمن مخطوطات عندي، مصدرها معهد الثقافة والدراسات الشرقية بجامعة طوكيو، ثم أخرى في مكتبة المسجد الأقصى[2]، والغريب أنها كلها مجهولة المؤلف، وكلها تبدأ بالبسملة ثم شرح البيت الأول دون أي مقدمة.

تصفحت النسخ الأربع على أمل العثور فيها، أو في طُررها، على ما يرشد إلى مؤلفها، أو إلى عصر تأليفها، فلم أظفر بشيء من ذلك.

ثم خضت رحلة أخرى في تراجم اليمنيين؛ عَلّي أظفر فيهم بمن شرح المقدمة الجزرية، وبدأت بتلامذة الإمام ابن الجزري فمن بعدهم، ثم ركزت على من عاصر الشيخ القاري، ثم من أقام بمكة منهم، فلم أجد غير بحرق.

---

(١) منهم الدكتور غانم قدوري الحمد في شرح المقدمة الجزرية: ١٢٧، وأخوه الدكتور سالم في تحقيقه لجهد المقل: ٢٠٣، ومحققو المنح الفكرية - على كثرتهم - في تعليقهم على ذكر الشيخ القاري للشارح اليمني.

(٢) وهذه لم أحصل عليها، إنما رأيتها في فهرس المكتبة منذ مدة، ونسبت فيه لمجهول، لكن الفهرس تميز بذكره لمطلع المخطوطات وخاتمتها، فكانا موافقين تماما لما في النسخ الأربع التي لدي. ومع الأسف ضاع مني هذا الفهرس.

ثم نظرت في كثير من الشروح؛ بغية الوقوف على من نقل عن هذا الشارح غير الشيخ القاري، فلم أجد أيضا.

وقد ساورني – لفترة – احتمالُ أن يكون هذا اليمني هو الشيخُ شحاذةُ اليمني المتردِّد اسمه كثيرا في أسانيد القراءات، وواجهني عدم وجود ترجمة له رغم شهرته، إلا أن هذا الاحتمال كاد يرتفع لَمّا وقفت على شرح أحد تلامذته، وهو سراج الدين المستكاوي[1]، الذي أخذ عنه الجزرية، وذكره في كتابه مرارا[2]، ونقل من لفظه فوائد، وكان يعظمه كثيرا، ويدعو له بالرحمة والمغفرة، لكنه لم يذكر له شرحا على الجزرية، وأتوقع أن لو كان له لنقل عنه كما نقل عن غيره؛ أمثالِ عبِد الدائم الأزهري الذي سلخ شرحه سلخا، وطاش كبري زاده.

ولعل الأيام القادمة تحمل بشرى رفع الإبهام عن هذا الشارح الهام؛ فتسرع أيدي الباحثين إلى إخراج شرحه محققا. يسر الله ذلك قريبا.

ثانيا: التعريف بكتابه:

لم يذكر المؤلف شيئا عن منهجه في شرحه، لذا كان لزاما علي أن أتصفحه مرة أخرى بعناية؛ لأترسم بعض حدود ذاك المنهج؛ فقرأت نسخة مكتبة الملك عبد العزيز قراءة فاحصة من أولها إلى آخرها، وسجلت التالي:

١. جعل شرحه مختصرا، ولا يستطرد إلا قليلا، وفيما تدعو الحاجة إليه.
٢. لا يقطع الأبيات إلى مقاطع، بل يأتي بالبيت كاملا وإن كان المعنى ينتهي قبل تمامه. وقد يأتي ببيتين أو ثلاثة أحيانا، لكن دون أن يجزئها.
٣. يذكر بعض التقسيمات والتحقيقات أحيانا، ويصدرها بقوله: «اعلم...»[3].
٤. ينقل – أحيانا – عن الأئمة: مكي، والداني، وابن شريح، وابن الفحام، والجعبري، وابن الجزري في النشر، ولم يصرح بالنقل عن أحد من المتأخرين عن عصر الإمام ابن الجزري.

---

(١) لم أعثر له على ترجمة رغم بحثي الحثيث، وقد سمى نفسه في مقدمة كتابه (ص ١٠٥): محمود بن عمر بن علي الشهير بالمستكاوي الخانكي، وذكر هناك (ص ١٠٧) إجازة شيخه شحاذة اليمني له بالجزرية، وفيها نص الشيخ شحاذة أنه أجازه بها في اثني جمادى الأول سنة سبع وسبعين وتسع مئة. وهذا كل ما يعرف عنه حتى الآن.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزرية له: ١٠٥، ١٠٩، ١٣٣، ١٧١، ١٨١، ١٨٨، ٢٠٥.

(٣) تنظر أمثلة لذلك في: (٤/أ) و(٧/ب) و(٢١/ب).

٥. ينبه على اختلاف نسخ المقدمة الجزرية أحيانا[١].

٦. يذكر اختلاف القراء عند المقتضي، لكنه يقتصر على القراء السبعة فحسب.

٧. يستدرك على الناظم أحيانا[٢].

٨. لا يعرب إلا ما اشتدت الحاجة إلى إعرابه، وهو قليل في شرحه.

والشرح مهم، ومن مظاهر أهميته اهتمام الشيخ القاري به؛ فقد ذكره – ما بين مقرٌّ ومستدرك – سبع عشرة مرة.

يضاف إلى هذا اهتمام المحقق المرعشي ببعض أقواله، رغم أنه لم يقف عليه فيما يظهر، إنما نقل عنه – معتمدا قوله – بواسطة الشيخ القاري[٣].

(١) تنظر أمثلة لذلك في (١١/ب)، و(١٧/ب)، و(٢٠/ب)، و(٢٢/ب)، و(٣٣/ب)

(٢) تنظر أمثلة لذلك في (٢٥/أ)، و(٢٨/ب).

(٣) ينظر مثلا: جهد المقل: ٢١٣. وقد حسب محققه أنه بحرق؛ فعرف به في الهامش.

الفصل الثالث:

دراسة الاستدراكات:

- المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة المقدمة.
- المبحث الثاني: الاستدراكات الواردة في باب مخارج الحروف.
- المبحث الثالث: الاستدراك الوارد في باب صفات الحروف.
- المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب التجويد.
- المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة في باب ذكر بعض التنبيهات.
- المبحث السادس: الاستدراكان الواردان في باب الراءات.
- المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب اللامات وأحكام متفرقة.
- المبحث الثامن: الاستدراكان الواردان في باب الضاد والظاء.
- المبحث التاسع: الاستدراكات الواردة في باب النون والميم المشددتين
- المبحث العاشر: الاستدراكان الواردان في باب أحكام النون الساكنة
- المبحث الحادي عشر: الاستدراكات الواردة في باب المد.

المبحث الأول: الاستدراكات الواردة في مقدمة المقدمة.

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «وأما قول جمع من الشراح[١]: (إن هذه طائفة من علم التجويد)[٢] فليس على ظاهره؛ لأن التجويد أحدُ مسائلها، كما سيأتي بيانه في محلها، اللهم إلا أن يقال: تنسب إليه تغليبا؛ لكونه المراد الأصلي منها»[٣].

نعم، تنسب المقدمة إلى التجويد تغليبا؛ لكونه المرَاد الأصليَّ منها، وأيضا لكونه الغالبَ عليها؛ إذ استغرقت مسائل التجويد أربعة وستين بيتا من أبيات المنظومة، من البيت التاسع، إلى البيت الثاني والسبعين، بينما استغرقت مكملات التجويد ثلاثة وثلاثين بيتا فحسب؛ من البيت الثالث والسبعين، إلى البيت الخامس بعد المئة.

هذا، وقد نسبها إلى التجويد ناظمها نفسه، فقال في ترجمة ابنه أحمد: «شرح مقدمة التجويد»[٤]. وقال في ترجمة ابنته سلمى: «وحفظت مقدمة التجويد وعرضتها»[٥].

نعم، الأولى أن يقال: إنها طائفة مما على قارئ القرآن أن يعلمه، كما حلاَّها بذلك ناظمها، رحم الله الجميع.

---

(١) يعني: في شرحهم لقول الناظم في المقدمة ص ٤٦:

وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَهْ ....

(٢) ينظر: الحواشي للمفهمة: ١١٦، والحواشي الأزهرية: ٢٥، واللآلئ السنية: ٧٤، وشرح المقدمة الجزرية لطاش كبري زاده: ٥٤، والفوائد السرية: ٤٤، والجواهر المضية: ٤٥.

(٣) المنح الفكرية: ٦٤.

(٤) غاية النهاية: ١/١٣٠.

(٥) السابق: ١/٣١٠.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «وأما قول ابن المصنف: (هذه مقدمة مغنية له عن غيرها)[1] فليس على إطلاقه»[2].

يقصد ابنُ الناظم، ومعه أبو الفتح الْمِزِّي[3]، أن المقدمة مغنية عن غيرها من كتب التجويد، لا أنها مغنية عن سائر كتب العلوم، وهذا واضح لا يحتاج إلى تقييد باللفظ، إذ المقام يقيِّده؛ لأن الكلام في علم التجويد الذي يحتاج القارئ إليه، والمقدمة قد وفَّتْ بذلك أيما وفاء والحمد لله.

يقول ابن الناظم في مقدمة شرحه: «وبعدُ، فإنَّ أوَّلَ ما تصرف إليه الهِمَمُ العوالي، كلام الله الكبير المتعالِي[4]، وأهم ما يبدأ به قبل تلاوته، تجويد حروفه، وتصحيح قراءته.

و كان أنفعَ ما أُلِّف في ذلك الأرجوزةُ المسماة بـ(المقدمة، فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)، من نظم سيدي ووالدي... فإنها مع صغر الحجم وحسن الاختصار، حوت ما لم تحوه في هذا العلم الكتب الكبار»[5].

و يقول الدكتور غانم قدوري: «وتبدو المقدمة الجزرية من خلال هذه العناوين قد استوفت جميع موضوعات علم التجويد الأساسية، وجاء ترتيب هذه الموضوعات على أساس منطقيٍّ واضح»[6].

---

(١) الحواشي المفهمة: ١١٦. وهو أيضا في الفصول المؤيدة: ٣٨.

(٢) المنح الفكرية: ٦٥.

(٣) هو أبو الفتح محمد بن محمد بن علي بن صالح العوفي، الأسكندري المولد، الأفاقي المنشأ، العاتكي المزي الشافعي الصوفي المحدث الفقيه اللغوي، من سلالة عبد الرحمن بن عوف، ولد بالاسكندرية، ورحل إلى مكة واليمن والهند، ورجع إلى مصر، ثم زار العراق، ثم استقر بالْمِزة من ضواحي دمشق، ثم انتقل إلى محلة قبر عاتكة بدمشق، أخذ عن كثيرين، منهم الإمام ابن الجزري، وأخذ عنه كثيرون، وترك مؤلفات، منها "الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية". توفي بدمشق سنة ٩٠٦هـ. (ينظر: الكواكب السائرة: ١٢/١ - ١٦، وشذرات الذهب: ٣٠/٨ - ٣٣، والأعلام: ٥٣/٧).

(٤) في طبعة عرباوي: (المتعال) والمثبت من طبعة واحسين ص ٢٤؛ وهو الأنسب للسجعة.

(٥) الحواشي المفهمة: ١٠١.

(٦) شرح المقدمة الجزرية: ٧٩.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «(إذْ) تعليل للوجوب المقدر في ضمن قوله: (فيما على قارئه) كما ذكره ابن المصنف[١] وغيره[٢]. وقال شارح: (للوجوب المفهوم من (على) لا من مقدر كما توهمه بعضهم؛ لتصريحهم بأنها قد يراد بها الوجوب). قلت: لم يذكر صاحب المغني ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب، وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام، الدال باعتبار متعلقه على المرام»[٣].

يقصد (إذ) في قول الناظم رحمه الله:

إِذْ واجِـــبٌ عَلَـــيْهِمُ مُحَـــتَّمُ   قَبْـلَ الشُّـروعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُـوا[٤]

و مراده بالشارح هنا سيف الدين الفضالي[٥]، الذي أخذ هذا القول عن ابن الحنبلي[٦] ولم ولم ينسبه إليه. وقد رجعت إلى أهم كتب اللغة فلم أجد أحدا صرَّح بأن من معاني (على) الوجوبَ؛ ووجدت إشارات إلى شيء من ذلك عند بعض المفسرين، والأصوليين:

قال الإمام ابن جرير: «فإن قال قائل: وكيف قيل: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾[٧]؟. وهل يكون الجلدُ على أحد؟.

قيل: إن معنى ذلك: فلازمُ أبدانهنَّ أن تجلد نصف ما يَلزم أبدان المحصنات، كما يقال: (عليّ صلاةُ يوم) بمعنى: لازم عليّ أن أصلي صلاة يوم، و(عليّ الحج والصيام) مثل ذلك، وكذلك:(عليه الحدّ) بمعنى لازم له إمكانُ نفسه من الحدّ ليقام عليه»[٨].

فهذه إشارة منه إلى أن «على» يفهم منها اللزوم، وهو كثيرا ما يطلق اللزوم على الوجوب.

---

(١) الحواشي المفهمة: ١١٧.

(٢) كأبي الفتح المزي في فصوله: ٤١، وخالد الأزهري في حواشيه: ٢٦، وطاش كبري زاده في شرحه: ٥٥.

(٣) المنح الفكرية: ٦٥، ٦٦.

(٤) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٦.

(٥) الجواهر المضية: ٤٦.

(٦) الفوائد السرية: ٤٥.

(٧) النساء:٢٥.

(٨) جامع البيان في تأويل القرآن: ٦/٦١٣.

وقال الشيخ أبو حيان: «﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾[١] هذا مما يؤكد الوجوب في المتعة؛ إذ أتى بعد الأمر - الذي هو ظاهر في الوجوب - بلفظة: (على) التي تستعمل في الوجوب»[٢].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[٣]: «وجعَل الخبر جارا ومجرورا بلفظ (على) الدالة على الاستعلاء المجازي والوجوب»[٤].

وقال العلامة الزركشي (تـ ٧٩٤هـ): "على: لِلاستِعلاءِ حِسًّا، نَحْو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[٥]، أو معًنى، نَحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾[٦]، وَنَحْو: لِزَيْد عَلَيَّ كَذَا؛ لأَنَّ الوجوبَ وَالدَّيْن يَعْلُوه وَيَرْكَبُهُ في المعنَى، ولهذا قالوا: إنها تُستَعمَلُ لِلإيجَابِ"[٧].

فقول هؤلاء الأعلام وأمثالهم ممن سلك مسلكهم ليس صريحا في أن من معاني «على» الوجوب، بل غاية ما فيه أنها تستعمُل في الوجوب، أو تدل على الوجوب، وتلك الدلالة اكتسبتها من متعلقها.

وعلماء النحو مجمعون على أن المتعلّق إذا كان كونا خاصا - كما هنا - فإنه يكون هو الخبر، سواء أكان مذكورا، أم مقدرا[٨]، وهو في قول الناظم: (فيما على قارئه أن يعلمه) مقدر، مقدر، والسياق يقتضي أن يكون تقديره هو: (واجبٌ) أو (يجب)؛ فكأن الناظم قال: (فيما علمُه واجبٌ على قارئ القرآن) أو (فيما علمه يجب على قارئ القرآن).

إذا تقرر ذلك تبين أن استدراك الشيخ القاري في محله، وتبقى «على» دالة على الاستعلاء الذي هو الأصل فيها.

---

(١) البقرة: ٢٣٦.

(٢) البحر المحيط: ٥٣٢/٢.

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) البحر المحيط: ٥٠٤/٢.

(٥) المؤمنون: ٢٢، وغافر: ٨٠.

(٦) آل عمران: ٩٧.

(٧) البحر المحيط في أصول الفقه:: ٣٠٥/٢، و٣٠٦.

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني للخلاصة الألفية: ٢٩٢/١.

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «فقول شارح[١]: (أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعيَّ، وأما ما ذكره بعضهم[٢] من أنه يراد به ما لا بد منه مطلقا، وحَمَل عليه كلام الناظم هنا، فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته؛ كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلَّة وطبع عليه، فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه. وأما من لم يتصف بما ذُكِر فلا بد في حقه من التجويد، وعليه يحمل كلام الناظم، ويراد به الوجوب الشرعي)[٣]اهـ فمبني على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد، كما اختاره الشيخ زكريا بقوله: (إذ واجب صناعة؛ بمعنى: ما لا بد منه مطلقا، وشرعا بمعنى: ما يؤثم تاركه إذا أوهم خلل المعنى، أو اقتضى تغيير الإعراب والمبنى)[٤]. والتحقيق المرضيُّ المرضِيُّ عند الكل ما قدمناه[٥]، مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما كما تقدم، والله أعلم»[٦].

بداية لا بد من الإشارة هنا إلى أن قول الناظم رحمه الله:

إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ ... قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَعْلَمُوا
مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ ... لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ[٧]

متعلق بحكم تعلُّم علم التجويد، كما هو واضح من تصريحه بالعلم في قوله: «أن يعلموا»، فهو يختلف عن قوله فيما يأتي:

---

(١) هو سيف الدين الفضالي.

(٢) يقصد الشيخ ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ٤٥.

(٣) الجواهر المضية: ٤٦، و٤٧.

(٤) الدقائق المحكمة: ٢١ ببعض تصرف.

(٥) يعني: في قوله: «ثم الوجوب الشرعي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، [والعرفي مالا بد منه في فعله، ولا يستحسن تركه]، فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي، وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من الفن العرفي، ولا يجوز حمله على المعنى الشرعي؛ لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل، إلا إذا حمل على وجوب الكفاية» (المنح الفكرية: ٦٦).

(٦) المنح الفكرية: ٦٦، و٦٧.

(٧) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٦.

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ القُرْآنَ آثِمُ[١]

فإنه متعلق بحكم العمل بالتجويد؛ لأن الأخذ المراد به العمل، لكن بينهما تلازم؛ لأنه لا يمكن العمل بالتجويد دون تعلمه ولو عن طريق المحاكاة.

وبهذا التفريق يتم فهم كلام الشيخ الفضالي المستَدْرَك عليه هنا، فهو يرى أنه يمكن حمل الوجوب في كلام الناظم على الوجوب الصناعي، بمعنى: مالا بد منه، لكن في حق من كان التجويد سليقته التي لا يحتاج معها إلى تعلُّم، أما من لم يكن كذلك فتعلم التجويد واجب في حقه حتى يستطيع أن يتلو تلاوة صحيحة.

والمسألة خلافية بين العلماء[٢]، لكن شراح الجزرية ما كان ينبغي لهم أن يختلفوا في فهم كلام الناظم، بل كان عليهم أن يردُّوه إلى ما يبينه من كتبه الأخرى؛ ليتبين لهم أنه يقول بوجوب تعلم التجويد – وجوبا شرعيا – مع القدرة عليه.

قال في النشر: «ولا شك أن الأمة – كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده – متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها. والناس في ذلك بين مُحسِن مأجور، ومسيء آثم أو معذور؛ فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحدسه، واتكالاً على ما ألِف من حفظه، واستكبارا عن الرجوع إلى عالِم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الدين: النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[٣].

وعامتهم»[٣].

(١) المصدر السابق: ٤٨.

(٢) انظر شرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري: ٣٣٥ – ٣٤٢.

(٣) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (حديث: ٩٥) عن تميم الداري – رضي الله عنه – مرفوعا. و ورد أيضا من حديث أبي هريرة، و ابن عمر، و ابن عباس ﭫ، (ينظر: إرواء الغليل: ١/٦٢).

أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أميٍّ، وهو من لا يحسن القراءة»(١).

وهذا كلام واضح لا يقبل التأويل؛ فيُرجع إليه كلامه المحمل.

وأما قول الشيخ القاري: «مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم»(٢)، فجوابه أن المقدمة فيها - مما عدا التجويد - معرفة الوقف والابتداء، ورسم المصاحف.

أما الوقف والابتداء فمذهب الإمام ابن الجزري وجوب تعلُّمه، قال في النشر: «لما لم يمكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجر التنفس بين كلمتين حالة الوصل؛ بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمةُ على تعلمه ومعرفته، كما قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: (الترتيل: معرفة الوقوف وتجويد الحروف)(٣)، ورُوِّينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (قد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها)(٤). ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/٢١٠، ٢١١.

(٢) المنح الفكرية: ٦٧.

(٣) أثر يذكر في الكتب معلقا بلا سند، وأول من وجد عنده: الإمام الهذلي في الكامل: ٩٣.

(٤) رواه الطحاوي في مشكل الآثار: ٤/٨٤ (١٤٥٣)، والحاكم في المستدرك: ١/٩١ (١٠١)، والبيهقي في الكبرى: ٣/١٢٠ (٥٤٩٦)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه»، وعلق عليه الذهبي: «على شرطهما، ولا علة له».

الله عنهم. وصح، بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح»[(١)].

وأما رسم المصاحف فلم يذكر منه في المقدمة إلا ما تدعو الحاجة إليه في التلاوة، وفيه يقول: «وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارا واختبارا واضطراراً؛ فيوقف على الكلمة الموقوف عليها، أو المسؤول عنها، على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف، والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار»[(٢)].

فبان بهذا أن ما فهم من ظاهر كلام الإمام ابن الجزري من وجوب تعلم ما في المقدمة الجزرية مما يتعلق بالتجويد ومكملاته له ما يدعمه من كلامه في كتاب النشر، والله أعلم.

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/٢٢٥، أما العمل به فقد قال فيه: "قول الأئمة: لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا علي الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول... إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك، إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يُبتدأ بما بعده، وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة؛ فإنه حيث اضطُرَّ القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك - باعتبار قطع نفس، أو نحوه؛ من تعليم، أو اختبار - جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العودة إلى ما قبل، فيبتدئ به، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى فإنه - والعياذ بالله - يحرم عليه ذلك، ويجب ردعه بحسبه على ما تقتضيه الشريعة المطهرة. والله تعالى أعلم". (النشر: ١/٢٣٠).

(٢) النشر: ٢/١٢٨.

الاستدراك الخامس:

قال الشيخ القاري: «وقوله: (قبل الشروع) ظرف لـ(واجب)، وأكّد بقوله: (أولاً) أي: يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن، وفي ابتداء قصدهم تعلم الفرقان، (أن يعلموا مخارج الحروف والصفات)، لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بحرق؛ فإنه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم»(١).

ما ذكره بحرق فيه بعد؛ خصوصا أنه ذكره شرحا لقول الناظم:

وَبَعْــــدُ، إِنَّ هَـــذِهِ مُقَدِّمَـــةْ فِيمَـا عَلَـى قَارِئِـهِ أَنْ يَعْلَمَــهْ(٢)

وهذا نص كلامه: «أي: وبعد ما سبق من الحمد والصلاة فهذه مقدّمة - بفتح الدال - أي: طائفة من العلم يحتاج إليها قارئ القرآن، فيما يجب عليه أن يعلمه قبل الشروع في أدائه على المشايخ»(٣). فليت شعري كيف خصص القراءة التي هي فعل (قارئ القرآن) بالأداء، مع أنها تعم الأداء والتلاوة، كما بين ذلك هو بنفسه عند شرحه لقول الناظم:

وَهُــوَ أَيضــاً حِلْيَــةُ الــتِّلَاوَةْ وَزِينَـــةُ الأَدَاءِ وَالقِـــرَاءَةْ(٤)

حيث قال: «أي: والتجويد حلية التلاوة والقراءة (بمعنى واحد) والمراد بهما مطلق قراءة القرآن، وزينة الأداء، وهو خاص بالأخذ على المشايخ»(٥).

إذن استدراك الشيخ القاري وجيه، والله أعلم.

---

(١) المنح الفكرية: ٦٧.

(٢) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٦.

(٣) انظر: تحفة القاري والمقري بشرح مقدمة ابن الجزري: (٣/أ).

(٤) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٨.

(٥) تحفة القاري والمقري بشرح مقدمة ابن الجزري: (١١/أ).

المبحث الثاني: الاستدراكات الواردة في باب مخارج الحروف

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري معرفا الْمَخْرَج: «وهو موضع الخروج في الأصل، لكنه هنا عبارة عن الحيِّز المولِّد للحرف. كذا قاله جماعة من الشراح، والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره، ولذا قالوا في تعريف الحرف: هو صوت معتمد على مقطع محقق، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة، أو مقطع مقدر، وهو هواء الفم؛ إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء، ولذا يقبل الزيادة والنقصان»[١].

تباينت عبارات العلماء في تعريف «المخرج» اصطلاحا:

فقال الإمام الداني: «ومعنى المخرج: أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف»[٢].

وقال الشيخ أبو شامة: «وهو موضع خروج الحرف من الفم»[٣].

وقال العلامة الجعبري: «هو عبارة عن الحيز المولد للحرف»[٤]، وتبعه عليه كثيرون من شراح الجزرية[٥].

وجمع العلامة القسطلاني بين الأول والثالث فقال: «اسم للموضع الذي ينشأ منه الحرف، وهو عبارة عن الحيز المولد له»[٦].

وهي تعريفات متقاربة وإن اختلفت عباراتها[٧].

---

(١) المنح الفكرية: ٧١.

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٢، ومثله قول عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة: ٨٦.

(٣) إبراز المعاني: ٧٤٣.

(٤) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/٢٥٦٨.

(٥) منهم ابن الناظم في الحواشي المفهمة: ١١٩، ونقل عن الجعبري نصا مطولا، وخالد الأزهري في الحواشي الأزهرية: ٢٨، وأبو الفتح المزي في الفصول المؤيدة: ٤٥، ٤٦، والقسطلاني في اللآلئ السنية: ٧٦، وطاش كبري زاده في شرح المقدمة الجزرية: ٥٧.

(٦) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١/١٨١.

(٧) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٠٧، ١٠٨.

وكأن الشيخ القاري استشعر ما فيها من تجوز؛ لكونها تُفهم أن المخرج يستقلُّ بتكوين الحرف، والواقع أن للنَّفس الصاعد من الرئتين دورا في تكوينه، لذلك قال: «والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره» مستدلا بتعريف العلماء للحرف أنه الصوت المعتمد على مخرج، ولم يقولوا: إنه الصوت الناشئ من المخرج. وعبارته، وكونه صدَّر بتعريف من تقدمه؛ يدلان على أنه لا يلغي تعريفهم؛ إنما يرى أن تعريفه أظهر للحيثية التي شرحتها، والله أعلم.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «وأَغْوَبَ شَوِلَّح حيث قال: (أي: على القول الذي يختاره [منا][1] مِن بَيْنِ الأقوال من سبق اختباره للحروف) وأَعَجَبُ من هذا حيث أُعجِب بكلامه، وقال: هذا المعنى غنيٌّ عن تأويل المضارع بالماضي كما جنح إليه ابن الناظم وغيره»[2]،

قصده بالشارح: الفضاليُّ الذي نقل هذا القول عن ابن الحنبلي دون نسبة، ونص قوله: «أي: على القول الذي يختاره منا من بين الأقوال من سبق اختباره للحروف، أو على القول الذي اختاره من اختبر كالخليل. وإلى هذا المعنى جنح ابن الناظم وغيره، والمعنى الأول غني عن تأويل المضارع بالماضي»[3].

وكان الأولى بالشيخ القاري أن يذكر كلامهما كاملا؛ فمنه يتبين أنهما ذكرا احتمالين:

الأول: أن يكون المضارع على بابه وأصل دلالته، وأن يكون الناظم يعني بقوله: (من اختبر) نفسَه.

الثاني: أن يكون المضارع مرادا به الماضي، وهذا ما قصداه بقولهما: «على القول الذي اختاره من اختبر كالخليل».

والحقيقة أن الاحتمالين واردان، ويشهد لهما قول الناظم في النشر: «أما مخارج الحروف: فقد اختلفوا في عددها؛ فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل ابن

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من طبعة أسامة عطايا، ومثبت في سائر الطبعات، وفي مخطوطة جامعة الملك سعود.

(٢) المنح الفكرية: ٧٣، و٧٤.

(٣) الفوائد السرية: ٥٢، والجواهر المضية: ٦٧، و٦٨.

أحمد، ومكي بن أبي طالب، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الحسن شريح، وغيرهم، سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار»[١].

فواضح أنه ينسب الاختيار له ولمن تقدمه ممن ذَكَر، ولذلك قال تلميذه عبد الدائم الأزهري: «من اختبر ذلك من أهل المعرفة بالمخارج، والناظم – رحمه الله – اختبر ذلك واختاره»[٢].

ويظهر أن القول الذي استغربه الشيخ القاري هو الأقوى في الواقع؛ لأنه لم يَثبت أن أحدا اختار كون مخارج الحروف سبعة عشر اختيارا واضحا – قبل ابن الجزري – غير الجعبري[٣] فيما أعلم، والغريب أن ابن الجزري لم يصرح باسمه مع من سماهم في قوله الذي نقلته آنفا.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «وقول خالد: (والشين كالجيم في نحو: (أجدق) من الحروف المتفرعة المستحسنة؛ وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام)[٤] خطأ ظاهر في مقام المرام»[٥].

يظهر أن الشيخَ خالدًا – وهو نحوي – تأثر بشيخ النحاة سيبويه، أو بمن أخذ بقوله[٦]، وأرى أنه لا بد من نقل كلاميهما للمقارنة.

قال الشيخ خالد بعد ذِكْرِه مخارَج الحروف: «تنبيه: ما تقدمت هي الحروف الأصول، ويتبعها حروف أخرى متفرعة، والفصيح منها ثمانية: همزة بين بين، وهي ثلاثة: بين الهمزة والألف، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو. والنون الخفيَّة، نحو: عنك، سميت بذلك لخفائها. وألف الإمالة، نحو: رمى، ويسميه سيبويه ألف الترخيم. وألف التفخيم، نحو: الصلاة.

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١٩٨/١. وانظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول: ٧٤٩/٢.

(٢) الطرازات المعلمة: ٩٢.

(٣) ينظر: كنز المعاني شرح حرز الأماني: ٢٥٧١/٥.

(٤) الحواشي الأزهرية: ٣٨.

(٥) المنح الفكرية: ٧٥.

(٦) كالزمخشري في المفصَّل: ٥٤٦، قال القسطلاني في لطائف الإشارات: ١٨٤/١: «وقول الزمخشري في مفصَّله: (إنه مأخوذ بها في القرآن) ليس كذلك؛ فإنه لا يعرف في القراءة المشهورة قراءة شين بين الشين والجيم». وتعقب القسطلاني هذا كان ينبغي أن يكون على سيبويه؛ لسبقه.

والصاد كالزاي، وقرأ بذلك حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾[١]. والشين كالجيم في نحو: أجدق.

فهذه الحروف المتفرعة مستحسنة؛ وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام»[٢].

وقال العلامة سيبويه بعد ذكره للحروف العربية الأصلية التسعة والعشرين: «وتكون خمسةً وثلاثين حرفا بحروفٍ هن فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعنى: بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة»[٣].

وأستغرب كيف يقول هؤلاء الأعلام: إنها وجدت في القرآن، دون أن يمثلوا لها بكلمات قرآنية، ودون أن ينسبوها إلى من قرأ بها، وقد بحثت طويلا لأعثر على من اعتبرها قراءة فلم أجد.

ويزيد استغرابي عندما أجد أبا العلاء الهمذاني – وهو من هو في القراءات – يقول ذلك أيضا في تمهيده، ثم يعقب: «وأما الشين التي كالجيم فهي التي يقل تفشيها وتتراجع قليلا متصعدة نحو الجيم»[٤]، وسكت كالمِقرّ، مع أن مكيًّا كان قد قال بعد ذكره الحروف الخمسة الماضية: «وأما الحرف السادس: فهو حرف لم يستعمل في القرآن، وهو حرف بين الشين والجيم، وهي لغة لبعض العرب»[٥].

---

(١) النساء: ١٢٢.

(٢) الحواشي الأزهرية: ٣٦ – ٣٨، وقد كان شيخه عبد الدائم في الطرازات المعلمة: ٨٦ أكثر دقة؛ إذ ذكر الأنواع الخمسة، ولم يذكر الشين كالجيم، وكذلك فعل الشيخ زكريا في الدقائق: ٣٨، لكن ابن الحنبلي وهّمه في عد اللام المفخمة والنون المخفاة من الحروف الفرعية، وقال: «إذ ليس فيهما شائبة حرف آخر، ولم يقعا بين مخرجين، غاية الأمر أن اللام لام مغلظة، والنون نون مخفاة مخرجها من الخيشوم» (ينظر: الفوائد السرية: ٥٢).

(٣) كتاب سيبويه: ٤/٤٣٢.

(٤) التمهيد في معرفة التجويد: ٢٧٥.

(٥) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١١١.

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «ثم اعلم أن شارحاً ذكر هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيته على الأزهرية؛ مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الأظهرية»(١).

يقصد بالشارح الشيخ الفضالي، والحديث الذي ذكره هذا نصه:

«عن أبي ذر الغفاريِّ رضي الله عنه أنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: كل نبي مرسل بم أرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: أيُّ كتاب أنزله الله تعالى على آدم؟ قال: كتاب المعجم. قال: أ، ب، ث، إلى آخره. قلت: يا رسول الله؛ كم حرف؟ قال: تسعة وعشرون. قلت: يا رسول الله؛ عددت ثمانية وعشرين. فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمرت عيناه، ثم قال: يا أبا ذر؛ والذي بعثني بالحق نبيا، ما أنزل الله على آدم إلا تسعة وعشرين حرفا. قلت: أليس فيها ألف و لام؟ فقال صلى الله عليه وسلم: لام ألف حرف واحد. قال: أنزله الله تعالى على آدم في صحيفة واحدة ومعه سبعون ألف ملك، من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل عليَّ، من لم يعد لام ألف من الحروف فهو بريء مني وأنا بريء منه، ومن لم يؤمن بالحروف، وهي تسعة وعشرون، لا يخرج من النار أبدا».

ذكره الشيخ الفضالي في الجواهر المضية(٢) ثم قال: «وهذا الحديث ذكره بعض مشايخنا في حاشيته على الأزهرية»، وهو يقصد شيخه أبا بكر بن إسماعيل الشَّنَّوَانِي(٣)، وحاشيته لم تزل مخطوطة(٤).

---

(١) المنح الفكرية: ٧٦.

(٢) الجواهر المضية: ٦٨، ٦٩.

(٣) هو الشيخ أبو بكر بن إسماعيل ابن شهاب الدين الشنواني، الإمام الأستاذ، علامة عصره في جميع الفنون، كان في عصره إمام النحاة، وانتهت إليه الرياسة العلمية. أصله من تونس، ومولده بشَنْوان من قرى المُنوفية بمصر، وتخرج في القاهرة بابن قاسم العبادي، ومحمد الخفاجي والد الشهاب، وكثيرين. أخذ الناس عنه كثيرا، وعليه تخرجوا، وألف مؤلفات عديدة، منها حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد. توفي يوم الأحد، ثالث ذي الحجة، سنة ١٠١٩هـ، رحمه الله. (انظر للمزيد: خلاصة الأثر: ١/٧٩).

(٤) حاشية الشنواني على شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد: (٩/ب). ولم تتعرف محققة الجواهر المضية على هذه الحاشية؛ فلم تثبت الشنواني في شيوخ الفضالي. أما أسامة عطايا محقق المنح الفكرة، فقد أبعد النجعة بإشارته إلى وجود حاشية على شرح الشيخ زكريا على الجزرية، وهي لمحمد النابلسي، ولم يتنبه إلى أن هذا النابلسي توفي بعد ١٢٨٥هـ، فأخطأ مرتين.

والحديث موضوع كما قال الشيخ القاري، ذكره العلامة ابن عراق[١] في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» ثم قال: «سئل عنه الحافظ ابن حجر الشافعي فقال: لا أصل له، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، ولاسيما في آخره، فهو كذب قطعا»[٢].

وأول من وقفت على ذكره لهذا الحديث القلقشندي (ت: ٨٢١هـ) في صبح الأعشى[٣]، وهو بدوره نقله عن كتاب «لطائف الإشارات في أسرار الحروف المعلومات» لأبي العباس البُونِي[٤]، ولعل الحديث أُتي من هذا الأخير، إذ لا وجود له في كتب السنة، والله أعلم.

الاستدراك الخامس:

قال الشيخ القاري: «ثم قال: (التحقيق أن لكل حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر، وإلا لكان إياه؛ فيكون الحكم تقريباً) قلت: هذا التعليل بعيد من التحقيق؛ فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا لحروفٍ[٥] متعددةٍ مخرجاً واحداً؛ بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات، وإن كان الاتحاد باعتبار الذوات، ولذا قيل: إن معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار»[٦].

يقصد بالقائل الشيخَ الفضاليَّ، وهذا الأخير نقله عن الشيخ ابن الحنبلي دون أن ينسبه[٧]، وهما ليسا أول من قال به؛ بل أول من قال به –كما بدا للشيخ غانم قدوري الحمد

---

(١) هو علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الشامي، نور الدين الشافعي: فقيه، مقرئ، متصوف، له نظم، وفيه قوة على نقد الشعر، وله قدم راسخة في الفقه، والحديث والقراءات، ومشاركة جيدة في غيرها. ولد في دمشق، ورحل إلى الحجاز، فتولى الإمامة بالمدينة، وتوفي فيها سنة: ٩٦٣هـ، له مؤلفات، منها: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة». (انظر: الكواكب السائرة: ٢/١٩٦ ، والأعلام: ٥/١٢).

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة: ١/٢٥٠، ولم يتسن لي العثور على قول الحافظ ابن حجر في كتبه.

(٣) صبح الأعشى في كتابة الإنشا: ٣/١١.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف البوني، صاحب المصنفات في علم الحروف، متصوف ينسب إلى بُونَة، وهي مدينة عَنَّابَة بدولة الجزائر حاليا، وتوفي بالقاهرة سنة: ٦٢٢هـ. من كتبه «شمس المعارف الكبرى»، ويسمى «شمس المعارف، ولطائف العوارف، في علم الحروف والخواص» أربعة أجزاء، وهو مقصود القلقشندي، وقد طبع، لكنه ممنوع لما فيه من الشعوذة والسحر. (انظر الأعلام: ١/١٧٤).

(٥) في الطبعة المعتمدة: (جعلوا الحروف) والتصويب من المخطوط: (١١/ب).

(٦) المنح الفكرية: ٧٦.

(٧) الفوائد السرية: ٥٢، والجواهر المضية: ٦٩، وانظر أيضا الدقائق المحكمة: ٤٠، والفوائد المسعدية: ٢٨.

– هو أبو عمرو ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) الذي قال في شافيته: «ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا، وإلا فلكل مخرج»(١).

وقال في الإيضاح: "قسم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر على التقريبِ وإلحاقِ ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعلِه معه من مخرج واحد.

والتحقيق أن كل حرف له مخرج يخالف الآخر، وإلا كان إياه؛ فجعلوا للهمزة والألف والهاء أقصى الحلق، ولا شك أن الهمزة أولُ، والألف بعدها، والهاء بعدها، ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة، وبعده العين والحاء، وبعده الغين والخاء، على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والألف والهاء"(٢).

ولم يلق قوله هذا كبير استحسان؛ لمخالفته لما ذهب إليه كبار علماء العربية والتجويد، ولذلك، فإن الإستراباذي (توفي بعد ٦٨٦هـ) – بعد أن شرح قوله في الشافية – عقَّب عليه بقوله: «ويمكن أن يقال: إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة؛ من شدة الاعتماد، وسهولته، وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج»(٣).

وقال الإمام سيبويه: «ولولا الإطباقُ لصارتِ الطاء دُالاً، والصاُد سيناً، والظاء ذُالاً»(٤).

ومثله قول الإمام الداني: «ولولا الإطباقُ الذي في الطاء لصارت دالاً، ولولا الجهر الذي في الدال لصارت تاء»(٥).

وكان الإمام مكيٌّ قد قال: «قال المازني: إن الذي فصل بين الحروف التي أُلِّف منها الكلام سبعةُ أشياء: الجهر، والهمس، والشدة، والإرخاء، والإطباق، والمد، واللين. قال: لأنك إذا جهرت أو همست أو أطبقت أو شددت أو مددت أو ليَّنت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد. قال: فعند ذلك يأتلف الكلام، ويفهم المراد»(٦).

---

(١) الشافية في علم التصريف: ١٢١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٠/٢، وانظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٥٧.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٠/٣، و٢٥١، وانظر للمزيد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٥٧، و١٥٨.

(٤) الكتاب : ٤٣٦/٤.

(٥) التحديد في الإتقان والتجويد: ١٣٨.

(٦) الرعاية: ١٤٣.

وقال العلامة الفخر الموصلي: «فالحروف قد تكون من مخرج واحد، فتختلف في السمع لاختلاف صفاتها»[(١)].

الاستدراك السادس:

قال الشيخ القاري: «وقول الشارح الرومي: (كل خال هواء) ليس بخال عن قصور، بل كل خال محلُّ هواء»[(٢)].

يقصد بالشارح الرومي طاش كبري زاده، الذي يقول في معرض حديثه عن حروف المد: «وليس لهن حيز تستقر فيه، بل تمتد وتنتهي إلى الهواء، والهواء ممدود: مابين الأرض والسماء، وكل خال هواء»[(٣)]، وهو في الحقيقة نص عبارة الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) الذي يقول: «الهواء ممدود: ما بين السماء والأرض، والجمع: الأهوية، وكل خال هواء، قال زهير:

كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنهَا فَوقَ صَعْلٍ ... مِنَ الظِّلْمَانِ جُؤْجُؤُه هَوَاءُ

وقوله تعالى: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾[(٤)] يقال: إنه لا عقول لهم»[(٥)].

قال ابن فارس: «هوي: الهاء والواو والياء: أصلٌ صحيح يدلُّ على خُلُوٍّ وسقوط؛ أصله الهواء بين الأرض والسماء، سمِّي لخلوِّه، قالوا: وكلُّ خالٍ هواء...»[(٦)].

وبعد؛ فليت شعري ما الذي حمل الشيخ القاري على رمي قول الشيخ طاش كبري بالقصور، مع أنه هو المحفوظ من كلام علماء العربية.

---

(١) الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، وهي إحدى رسائل ثلاث نشرها الشيخ غانم بعنوان: ثلاث رسائل في التجويد: ٣٤.

والفخر الموصلي هو: محمد بن أبي الفرج بن معالي، أبو المعالي الشافعي، إمام فقيه مقرئ كامل، قرأ القراءات على يحيى بن سعدون، والعربية على الكمال عبد الرحمن بن محمد الأنباري، وتصدر للإقراء عليه عبد الصمد ابن أبي الجيش، والكمال عبد الرحمن بن المكبر، وغيرهما، له مؤلفات، منها الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، ولد بالموصل، وتوفي ببغداد سنة: ٦٢١هـ. (ينظر: غاية النهاية: ٢/٢٢٨، ومقدمة تحقيق الدكتور غانم للدر المرصوف).

(٢) المنح الفكرية: ٧٨.

(٣) شرح المقدمة الجزرية: ٦٧.

(٤) إبراهيم: ٤٣.

(٥) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (هوى).

(٦) معجم مقاييس اللغة: (هوي).

ويظهر لي أن الذي حمله على ذلك هو فهمه للهواء في قول الناظم:

فَـأَلِفُ الجَـوْفِ وَأُخْتَاهَـا وَهِـيْ   حُـرُوفُ مَـدٍّ لِلْهَـوَاءِ تَنْتَهِـيْ[1]

إذ قال عن حروف المد: «فإنهن لا حيز لهن محققا تنتهي إليه، بل تنتهي بانتهاء الهواء، أعني: هواء الفم، وهو الصوت»[2]. وقال قبل ذلك في حد الصوت: « حده: هواء يتموَّج بتصادم جسمين»[3].

وهو لم ينفرد بهذا الفهم، بل هو فهم كثير من شراح الجزرية[4]، وكلهم تأثروا بالعلامة الجعبري الذي يعتبر – فيما أعلم – أولَ من عرَّف الصوت بأنه هواء يتموج بتصادم جسمين، وقال: إن مادة الصوت الهواء الخارج من داخل[5].

وما ذهبوا إليه بعيد عن التعريف اللغوي والاصطلاحي، وأقرب إلى استعمال العامة:

أما في اللغة فكما تقدم.

وأما في اصطلاح الفلاسفة والأطباء والكيميائيين فالهواء هو: خليط متجانس من غازات متعددة عديمة اللون والطعم والرائحة[6].

وأما في العامية فالهواء عندنا في بلاد المغرب مرادف للرِّيح.

قال الشيخ ابن عاشور: «والهواءُ في كلام العرب: الخلاءُ وليس هو المعنى المصطلح عليه في علم الطب وعلم الهيئة»[7].

خلاصة القول أن المقصود بالهواء في قول الناظم: الخلاءُ ويراد به أحد شيئين:

الأول: الخلاء الذي هو داخل الفم والحلق، فيكون المعنى: أن مخرج الحروف الهوائية يكون من ذلك الخلاء كله دون أن ينحصر في بقعة معينة من أجزاء الفم والحلق.

---

(١) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٦.

(٢) المنح الفكرية: ٧٧.

(٣) السابق: ٧١.

(٤) منهم ابن الناظم: ١٢٦، وعبد الدائم الأزهري: ٩٤، وأبو الفتح المزي: ٤٨، والقسطلاني: ٧٦، وزكريا الأنصاري: ٤٢، وغيرهم.

(٥) انظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/٢٥٦٨، و٥/٢٥٨٣.

(٦) انظر على الشبكة: http://www.bytocom.com/vb/showthread.php?t=١٠٢٨٦

(٧) التحرير والتنوير: ١٢/٢٦٧.

الثاني: خلاء الجوّ خارج الفم، فيكون المعنى: أن صوت الحروف الهوائية لا ينتهي في جزء معين من الفم والحلق، إنما ينتهي خارج الفم في الجوّ. والله أعلم.

الاستدراك السابع:

قال الشيخ القاري: «وأَبعَدَ شَرِاُّح حيث قال: (الرواية في (الاَضراس) هو النصب على أنه مفعول (وليا) والفاعل المستتر عائد إلى اللسان) وبعده من وجهين: لفظاً، ومعنى.

أما أولاً: فلأن الضمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً.

وأما معنى: فلأنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة، لا بين الأضراس ومطلق اللسان»[١].

يقصد بالشارح هنا الشيخ الفضالي[٢]، استدرك عليه قوله: إن الضمير المستتر في: (وليا) يعود إلى اللّسان المكنى عنه بالضمير في قول الناظم: (والضاد من حافته)[٣]، والواقع أن الفضالي نقل ذلك بالحرف عن ابن الحنبلي[٤]، وكلاهما ذكر الاحتمالين معا: عود الضمير إلى اللسان، وعوده إلى الحافة، وذكرا أنهما قالا بالاحتمال الأول تماشيا مع ما أومأ إليه ابن الناظم بقوله: «والضاد مخرجها من حافتي اللسان وما يليه من الأضراس»[٥].

واستدراك الشيخ القاري وجيه، إلا أن هناك حجة قوية لم يذكرها، تِلْكُم هُو قولُ الناظم في التمهيد: «ومن إحدى حافتيه وما يحاذيها من الأضراس، من اليسرى صعب ومن اليمنى أصعب، الضاد»[٦]، ورد المتشابه إلى المحكم أولى من تمحل التأويل.

---

(١) المنح الفكرية: ٨٤.

(٢) الجواهر المضية: ٨٢.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٧.

(٤) ينظر: الفوائد السرية: ٥٩.

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة: ١٣١.

(٦) التمهيد في علم التجويد: ١١٤.

الاستدراك الثامن:

قال الشيخ القاري: «ثم قال: (ولو قيل برفعه على الفاعلية - فيكون المراد: إذ وَلِيَهُ الأضراسُ - لكانت ملاءمته لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً [ولاء][1] الأضراس [بالحافة][2] دون العكس)اهـ ولا يخفى ما في قوله: (أيضاً) وقوله: (دون العكس) من المناقضة، مع أن القرب والميل إنما هو من حافة اللسان إلى الأضراس دون العكس؛ لبقائها في محلها»[3].

كلامه مستمر في الاستدراك على الشيخ الفضالي، الذي نقل بالحرف عن الشيخ ابن الحنبلي[4]. وفي استدراكه هذا مسألتان:

المسألة الأولى: حكمه بتناقض الفضالي في قوله: «أيضاً» وقوله: «دون العكس»، وهذا غير مسلَّم؛ لأن ربط كلامه بكلام سابق يدل على أن لا تناقض، فهو يقول: «...كما هو الملائم لعبارة الجمهور، حيث اعتبروا الوَلْيَ بين الأضراس والحافة، لا بين الأضراس واللسان»، ثم قال بعد سطر: «ولو قيل برفعه على الفاعلية - فيكون المراد: إذ وَلِيَهُ الأضراسُ - لكانت ملاءمته لعبارتهم أقوى؛ لأنهم اعتبروا أيضاً ولي الأضراس للحافة دون العكس». فمعنى: (أيضا) أي: كما أنهم اعتبروا الوَلْيَ بين الأضراس والحافة، لا بينها وبين اللسان، فكذلك اعتبروا ولي الأضراس للحافة لا ولي الحافة للأضراس، فلا تناقض والله أعلم.

المسألة الثانية: قوله: «مع أن القرب والميل إنما هو من حافة اللسان إلى الأضراس دون العكس؛ لبقائها في محلها»، أي: لبقاء الأضراس في محلها. وهذا صحيح؛ لأن الأضراس العليا المقصودة هنا ثابتة، والتي تقترب منها هما الحافتان، سواء في تحركهما نحوها ذاتا، أو في تحركهما ضمن الفك السفلي.

لكنَّ هذا لا يمنع من التعبير بقرب الأضراس من الحافتين على سبيل التوسع في الكلام.

---

(١) في الجواهر المضية: [وَلْي].

(٢) في الجواهر المضية: [للحافة] وهو أولى.

(٣) المنح الفكرية: ٨٤.

(٤) ينظر: الجواهر المضية: ٨٣، والفوائد السرية: ٥٩.

الاستدراك التاسع:

قال الشيخ القاري: «وأما ما أسْنَدَ[١] إليه – صلى الله عليه وسلم – تبعاً للشيخ زكريا، من قوله: (أنا أفصح من نطق بالضاد) فقد صرح الحفاظ – منهم الناظم – بأنه موضوع»[٢].

لا يزال حديثه موصولا في الاستدراك على الشيخ الفضالي[٣]. و الحديث الذي ذكره استدل به عدد من الشراح، ففضلا عن الشيخ زكريا[٤]، الذي ذكر الشيخ القاري أن الشيخ الفضالي تَبِعه، استدل به قبله عبد الدائم الأزهري، وابن قوقب[٥]، وهما من تلامذة الناظم، وكذا ابن الحنبلي[٦]، والمسعدي[٧]، إلا أن الفضاليَّ والمسعديَّ الأخيرين أعقبا استدلالهما به بكلام ابن الجزري الآتي.

والحديث كما قال ابن الجزري في النشر: «لا أصل له ولا يصح»[٨]، وكذلك قال ابن كثير قبله[٩]، وقال الشيخ القاري في غير المنح: «قلت: والعجب من الجلال المحلي مع جلالة محله! ذَكَره في شرح جمع الجوامع من غير تنبيه، وكذا ذكره الشيخ زكريا في شرح المقدمة الجزرية»[١٠].

---

(١) يعني: الشيخَ الفضاليَّ.

(٢) المنح الفكرية: ٨٤.

(٣) الجواهر المضية: ٨٣، و٨٤.

(٤) الدقائق المحكمة: ٤٥.

(٥) انظر كتابيهما: الطرازات المعلمة: ١٠٠، وتحفة المريد لمقدمة التجويد: ص ١٢ (مخطوط).

(٦) الفوائد السرية: ٥٩.

(٧) الفوائد المسعدية: ٣٧.

والمسعدي هو: عمر بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن علي السعدي (ويقال: المُسْعَدي) الحموي الأصل، الدمشقي المولد، المعروف بابن كاسوحة ،كان والده شديد الاعتناء به حتى أشغله واجتهد على تعليمه، ودخل به القاهرة غير مرة، وأحضره عند الجلة من المشايخ، ولازم البرهان ابن كسباي في القراءات حتى صار أمثل جماعته، ثم تصدر للإقراء، وكان حسن التلاوة متقناً مجوداً خالياً من التكلف والتعسف، مع أنه لم يكن حسن الصوت. له "الفوائد المسعدية في حل الجزرية". توفي يوم الأحد عشري جمادى الأولى سنة ١٠١٧هـ. (ينظر: خلاصة الأثر: ٢٠٧/٣/، ٢٠٨، والأعلام: ٣٩/٥، ٤٠).

(٨) النشر: ٢٢٠/١.

(٩) تفسير القرآن العظيم: ١٤٣/١.

(١٠) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ١٣٧.

فالحديث موضوع كما قال الشيخ القاري.

الاستدراك العاشر:

قال الشيخ القاري: «وأغْرَبَ شَوِاُح حيث قال: (سقطت همزة الوصل في (الاضراس) والمراد بالأضراس: الأسنان)اهـ»[١].

يقصد هنا الشارح اليمني، وهذا نص كلامه: «المخرج الثامن: مخرج الضاد من حافة اللسان، أي: جانبه، وما يليه من الأضراس، أي: الأسنان... وسقطت همزة الوصل في الأضراس»[٢].

وغرابته من حيث تعريفه الأخص الذي هو الأضراس بالأعم الذي هو الأسنان مع أن المقام يحتاج إلى تحديد المخرج بدقة كما سيأتي.

الاستدراك الحادي عشر:

قال الشيخ القاري: «وشارح آخر قال: (أراد بها الطواحن)اهـ.

فالتحقيق: أن المراد بها الأضراس العليا من أحد الجانبين، مبتدئاً مما حاذى أوسط اللسان، بقرينة ذكره بعده، منتهياً إلى أول مخرج اللام، والله أعلم بالمرام»[٣].

يقصد بشارح آخر العلامة بحرق، الذي قال: «أي: ومخرج الضاد من حافة اللسان، وهي جانبه، مما يلي الأضراس الطواحن»[٤].

ولم يظهر لي وجه هذا الاستدراك، مع أن كلام بحرق أدق من كلامه، وهو أيضا موافق لكلام سيبويه الذي يقول: «ومن بَيْنِ أول حافَةِ اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد»[٥]، وأول حافة اللسان يليها من الأضراس: الطواحن، وليس كل الأضراس، ولا تكون إلا الطواحن العليا لأنها هي التي تحاذي الحافة، لذلك لم يقيدها سيبويه – وكذا بحرق – بالعليا.

---

(١) المنح الفكرية: ٨٦.

(٢) شرح المقدمة الجزرية: (٥/أ).

(٣) تحفة القاري والمقري بشرح مقدمة ابن الجزري: (٢/أ).

(٤) المنح الفكرية: ٨٦.

(٥) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وانظر أيضا: التحديد: ١٠٣، والرعاية: ١٨٤.

وكان الشيخ المرعشي أكثر دقة حين قال: «المخرج السابع: ما بين حافتي اللسان مما يحاذيها من الأضراس العليا يخرج منه الضاد المعجمة، وأول تلك الحافة مما يلي الحلق ما يحاذي وسط اللسان بُعَيْد مخرج الياء، كذا في بعض الرسائل، وآخرها مما يحاذي آخر الطواحن من جهة خارج الفم»(١).

الاستدراك الثاني عشر:

قال الشيخ القاري: «(واللام أدناها لمنتهاها) أي: ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها إلى نهايتها، أو إلى منتهى طرفها... فاللام بمعنى إلى.

وقيل: (اللام للاختصاص؛ أي: الأقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان) ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان»(٢).

هذا قول الشيخ طاش كبري زاده، ونصه: «(واللام) - بتقدير المضاف، أعني: المخرج - مبتدأ، (أدناها) خبره، والضمير للحافة، أي: أدنى حافة اللسان، واللام في (منتهاها) للاختصاص ومتعلق بالأدنى، والضمير للحافة أيضا، أي: الأقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان»(٣).

وهو قول بعيد جدا؛ وحمله عليه اعتقاده أن تلك اللام متعلقة بقول الناظم: (أدناها) فكأن المعنى عنده: ومخرج اللام المكان القريب من نهاية حافة اللسان، فيكون مخرج اللام على هذا محصورا في نقطة واحدة، وغير ممتد.

وواضح أن هذا غير مراد للناظم، بل إنه يريد أن مخرج اللام يبدأ من أقرب مكان لنهاية الحافة، ويمتد حتى ينتهي بنهاية الحافة، وكان يكفيه أن يرجع للنشر فيجد الناظم قد قال: «اللام: من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه...»(٤)، فأتى بـ(إلى) الصريحة في الانتهاء بدل اللام التي من معانيها - أيضا - الانتهاء.

---

(١) جهد المقل: ١٣٠.

(٢) المنح الفكرية: ٨٦.

(٣) شرح المقدمة الجزرية: ٧٨.

(٤) النشر في القراءات العشر: ١/٢٠٠.

فالصواب - إذَنْ - أن اللام بمعنى (إلى) التي للانتهاء[1]، والدليل على ذلك إتيان الناظم الناظم بها حين ساعده النثر، وأن الجار والمجرور في (لمنتهاها) متعلق بمحذوف، حال، والتقدير: ومخرج اللام أدنى الحافة ممتدا إلى نهايتها.

الاستدراك الثالث عشر:

قال الشيخ القاري: «وأَغْرَبَ شَارِحٌ في قوله: (أدنى حافة اللسان، أي: آخرها)»[2].

لم أجد هذا النقل بنصه في شرح من الشروح التي يستدرك عليها الشيخ القاري، وظهر لي بعد تأمل أنه يقصد الشيخ بحرق، ففي شرحه لقول الناظم:

... ... والـــلامُ أَدْناهَـــا لِمُنْتَهاهَـــا

والنــونُ مِــن طَرَفِــهِ تحتُ اجعَلُــوا والـــرا يُدانِيـــهِ لظهـــرٍ أدخَـــلُ[3]

يقول: "أي: ومخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتد إلى منتهاها؛ أي: آخرها؛ لأنَّ اللام تخرج من أدناها، وهو طرفُها مما يحاذيه من الحنك الأعلى في محاذاة الضاحك، والنون من طرف اللسان، أي: رأسه مما يحاذيه من اللثة تحت اللام قليلاً، والراء يداني مخرج النونِ داخلاً إلى ظهر رأس اللسان؛ فلا يكون حينئذٍ مُقَدَّماً على مخرج النون"[4].

فقوله: "لأنَّ اللاَم تخرج من أدناها، وهو طرفُها" مساو للقول الذي استغربه الشيخ القاري، وهو قول غريب حقا؛ إذ ليس من معاني (أدنى) آخِر، أو طرف.

فإن قال قائل: إن هذا الشارح تساهل في العبارة، فأطلق الطَّرَف على أدنى الحافة على اعتبار أن ما قارب الشيء يعطى حكمه.

قيل له: إن ذلك لا يصح، وإلا بقي قول الناظم: (لمنتهاها) بدون فائدة.

---

(١) وممن قال بذلك العلامة بحرق في تحفة القاري والمقري: (٢/أ) وهو من هو في النحو واللغة.

(٢) المنح الفكرية: ٨٧. وفي طبعة أسامة عطايا: [أدنى حافة اللسان إلى آخرها] وهو خطأ؛ لأنه موافق لكلام القاري؛ فكيف يستغربه. والتصويب من سائر الطبعات الأخرى، ومن مخطوطَتي جامعة الملك سعود.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٧.

(٤) تحفة القاري والمقري بشرح مقدمة ابن الجزري: (٢/أ).

الاستدراك الرابع عشر:

قال الشيخ القاري: «ثم المراد بالظهر ظهرُ اللسان، لا ظهر طرفه كما اختاره خالد»[١].

يعني: الظهر في قول الناظم: (والرا يدانيه لظهر أدخل)[٢]، ولا يوجد في شرح الشيخ خالد ما نسبه إليه الشيخ القاري، بل كل ما فيه: «أخبر أن مخرج الراء يقارب مخرج النون، وأفاد أن مخرج الراء أدخل في ظهر اللسان، وذلك رأي سيبويه ومن وافقه»[٣].

وقد توقعت أن يكون في النسخ المطبوعة سقط، وبعد الرجوع إلى ثلاث مخطوطات، وإلى حاشية محمد بن عبد الرحمن النابلي[٤]، ظهر لي أن الشيخ القاري قد سها، وأنه أراد العلامة بحرق الذي يقول: «والراء يداني مخرج النون داخلاً إلى ظهر رأس اللسان»[٥]، ورأس اللسان وطرفه شيء واحد.

وقول بحرق هذا ليس بصحيح، وهو مخالف لظاهر النظم، ومخالف أيضا لصريح النشر الذي يقول فيه ابن الجزري: «المخرج الحادي عشر: للراء، وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً»[٦].

فهذا قول واضح لا غبار عليه، فكان ينبغي رد المنظوم إليه.

---

(١) المنح الفكرية: ٨٩.

(٢) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٧.

(٣) الحواشي الأزهرية: ٣٣.

(٤) تقدمت ترجمته والتنويه بحاشيته في التعريف بالحواشي الأزهرية ص ٤٥.

(٥) تحفة القاري والمقري: (٢/أ).

(٦) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٠٠، وبديهي أن ابن الجزري نظم النشر في الطيبة، وضمنها البيت الذي يدور حوله الاستدراك: ص٣٥.

الاستدراك الخامس عشر:

قال الشيخ القاري: «وأغرب بحرق في قوله: (أي: مخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتداً إلى منتهاها... إلا أن[1] اللام تخرج من أدناها... والنون من طرف اللسان... والراء يداني يداني مخرج النون داخلاً إلى ظهر رأس اللسان؛ فلا يكون حينئذ مقدماً على مخرج النون)»[2].

النون)»[2].

لقد تصرف الشيخ القاري في كلام العلامة بحرق بالحذف، وقد أوردته بنصه في الاستدراك الذي قبل السابق.

وهو غريب فعلا، وتكمن غرابته في مخالفته لظاهر النظم؛ إذ الناظم جعل مخرج اللام ممتدا من أدنى الحافة إلى نهايته، وبحرق جعل هذا الوصف منسحبا على الحروف الثلاثة مجتمعة، ثم وزع هذه المساحة الممتدة من أدنى الحافة إلى منتهاها على الحروف الثلاثة، وحصر مخرج اللام في طرف اللسان، فأفقده صفة الانحراف.

وكلام الناظم في النشر يسُند ما أفاده ظاهر النظم، فهو يقول: "اللام: من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية"[3].

الاستدراك السادس عشر:

قال الشيخ القاري: «قال خالد: (المراد بالثنايا في هذه المواضع: الثنيتان، وإنما عبر الناظم - رحمه الله - بلفظ الجمع، لأن اللفظ به أخف، مع كونه معلوماً)[4]اهـ.

ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان.

والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة، اثنان فوق واثنان تحت، فالتقدير: عليا الأسنان الثنايا، أي: العليا منها.

وإنما الإشكال إذا قيل: التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: مخرج الطاء والدال

---

(١) كذا في المنح الفكرية، وهو موافق لما في نسخة مكتبة الملك عبد العزيز من تحفة القاري: (٥/ب).

(٢) المنح الفكرية: ٩٠.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/٢٠٠.

(٤) الحواشي الأزهرية: ٣٥.

والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا»[١].

يفهم من قول الشيخ القاري: «والتحقيق» أن ما ذكره الشيخ خالد ليس بتحقيق، ولبيان ذلك أقول:

إن قول الشيخ خالد ذكره بعد قول الناظم:

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ
مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا
مِنْ طَرْفِيهِمَا ... ...[٢]

فهو يشمل المواضع الثلاثة الواردة في قول الناظم، ولذلك قال: «المراد بالثنايا في هذه المواضع...»، وأوهم فعل الشيخ القاري أن الشيخ خالد جعله تعليلا للموضع الأول في قول الناظم:

وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ... ...

ولذلك وجّه هذا الموضع بقوله: «والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة، اثنان فوق واثنان تحت، فالتقدير: عليا الأسنان الثنايا، أي: العليا منها»، وفاته أن هذا التوجيه وإن أمكن هنا فلن يمكن في الموضع الذي بعده، أقصد قوله: «والصفير مستكن منه ومن فوق الثنايا السفلى».

أضف إلى ذلك أن الناظم نفسه قال: «المخرج الثاني عشر للطاء والدال والتاء: من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك»[٣]، فهل هناك أصرح من هذا؟.

وأما قول الشيخ القاري فيما تقدم: «وإنما الإشكال إذا قيل: التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا» فلا وجه له؛ لأن وضع الثنايا موضع الثنيتين جار في عرف العلماء بدءا من سيبويه شيخ النحاة، مرورا بمكي والداني شيخي القراء[٤]، وهلمّ جرّاً.

---

(١) المنح الفكرية: ٩٠.

(٢) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٧.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/٢٠٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣، والرعاية: ١٩٨، والتحديد: ١٠٣.

وعندما قال الإمام الشاطبي:

وَمِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ ... وَمِنْهُ وَمِنْ أَطْرَافِهَا مِثْلُهُ انْجَلَى[(١)]

قال شارح نظمه العلامة أبو شامة: «وقوله: (عليا الثنايا) من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، والأصل الثنايا العليا... وهذه إضافة صحيحة؛ لأن الثنايا قسمان: سفلى وعليا، فميز بالإضافة، نحو: علماء القوم، وفضلاء الرجال.

وليس في كل جهة إلا ثنيَّتان، فالمجموع أربع، وجوز التعبير عن المثنى بالجمع تخفيفا، وهو هنا أولى من غيره؛ لأمن الإلباس، ونظيره قولهم: هو عظيم المناكب، وغليظ الحواجب، وشديد المرافق، وضخم المناخر»[(٢)].

وجعله العلامة الجعبري[(٣)] نظير قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا﴾[(٤)].

الاستدراك السابع عشر:

قال الشيخ القاري: «ولا معنى لقول شارح يماني: (إما من أصولهما أو من وسطهما)»[(٥)].

كلام الشيخ القاري هذا جاء في سياق حديثه عن مخرج الطاء والدال والتاء، الذي قال فيه الشارح اليمني: «المخرج الثاني عشر: مخرج الطاء والدال والتاء، وهو من رأس اللسان ومن بين الثنيتين العلْيَيْنِ؛ إما من أصولهما، أو وسطهما»[(٦)].

وتجدر الإشارة إلى أن العلماء مطبقون على أن مخرج الحروف المذكورة من بين طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين، ولم أر في شراح المقدمة من صرح بخروجه من وسط الثنيتين غير الشارح اليمني، ويخيل إلي أنه فهم ذلك من كلام ابن الحاجب الذي يقول شارحا قول الزمخشري: «وقوله: (وأصول الثنايا) ليس بحتم؛ بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا، ويكون مما بعد أصولها قليلا، مع سلامة الطبع من التكلف»[(٧)].

---

(١) حرز الأماني ووجه التهاني: ٩٢.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٤٧.

(٣) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/٢٥٨٦.

(٤) التحريم: ٤.

(٥) المنح الفكرية: ٩٠، ٩١.

(٦) شرح المقدمة الجزرية للشارح اليمني: (٦/أ).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٤٨١.

ومن أبرز من تبنى قول العلامة ابن الحاجب، وفهمه كفهم الشارح اليمني، العلامة الجعبري، واسمع إليه يقول:

أَصْلُ الثَّنَايَا الْعُلْوِ مَعْهُ لِطَا وَدَا ... لِ ثُمَّ تَا أَوْ وَسْطُهَا فَتْقَانِ[١]

ويقول: «وقوله: (ومن عليا الثنايا)[٢] يريد الثنيتين... ولم يرد طرفيهما؛ لأنه خصه بعد، فبقي كلامه عاما في وسطهما وأصليهما.

وأطبق المصنفون على أنهما من أصل الثنيتين العلّيين، تابعين لقول سيبويه: (مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا)[٣]. قال ابن الحاجب: (ليس أصول الثنايا؛ لأنها قد تخرج من وسطهما)»[٤].

ويمكن الجمع بين القولين بالقول: إن رأس اللسان ليس دقيقا دقة الإبرة حتى يظن بأنه ينزل على نقطة صغيرة من أصول الثنايا، بل فيه نوع سِمَن، كما أن الثنيتين ليستا كبيرتي الحجم حتى نجزئهما تجزيئا دقيقا، لذا، فعندما يلاقي رأسُ اللسان أصولَ الثنيتين فإنه لابد أن يأخذ شيئا مما بعد أصوليهما؛ قد يصل إلى النصف، كما أنه لابد أن يأخذ شيئا من اللّثة والنّطع؛ مما يفسر قول الأئمة: الداني والمهدوي وعبد الوهاب القرطبي: «فالطاء والتاء والدال من مخرج واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى الحنك»[٥].

وبهذا يجمع بين الأقوال الثلاثة، ويكون قول الشيخ القاري: «ولا معنى لقول شارح يماني» غير دقيق، والله أعلم.

---

(١) عقود الجمان في تجويد القرآن: ٤٠، وحدود الإتقان في تجويد القرآن: (٢٥٤/أ) ضمن مجموع. وقوله: «معه» يعني: مع رأس اللسان المذكور في البيت قبله.

(٢) يعني: قول الإمام الشاطبي في حرز الأماني ص٩٢:

وَمِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ ....

(٣) الكتاب: ٤٣٣/٤.

(٤) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٢٥٨٦/٥. ولاحظ نقله قول ابن الحاجب بالمعنى.

(٥) التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٣وهذا لفظه، وشرح الهداية: ٢٦٩، والموضح في التجويد: ٧٩، وهو أيضا قول ابن الجزري في النشر: ٢٠٠/١، وكثيرين.

الاستدراك الثامن عشر:

قال الشيخ القاري: «ولا معنى لقول شارح يماني: (إما من أصولهما أو من وسطهما، ويقال لهذه الحروف الثلاثة: نطعية؛ لخروجها من نطع الغار الأعلى، أي: سقفه. والغار: داخل الحنك)[١].

والتحقيق أنها إنما سميت نِطْعية؛ لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى وهو سقفه، لا لخروجها منه، فتأمل يظهر لك وجه الخلل»[٢].

هذا التحقيق الذي ذكره سبقه إليه العلامة ابن الحنبلي، ونقله عنه – دون إحالة – الشيخ الفضالي، والشيخ ابن غازي السمنودي[٣]، ونص عبارتهم: «وتسمى هذه الثلاثة نِطعية؛ لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى، وهو سقفه، لا لخروجها منه كما قيل»[٤]. وهي –كما ترى– نفس عبارة الشيخ القاري.

وليت شعري ما الذي جعله يخص استدراكه بالشارح اليمني، مع أن القول بذلك قديم جدا؛ إذ أول من قال به الإمام الخليل بن أحمد، صاحب أول كتاب وصلنا يتحدث عن مخارج الحروف، ونص كلامه: «والطاء والتاء والدال نِطْعِيّة؛ لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى»[٥].

وقال الإمام مكي: «الخامس: الحروف النطعية، وهي ثلاثة: الطاء والدال والتاء، سماهن الخليل بذلك؛ لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه، فلما كنَّ يخرجن من نطع الغار الأعلى، وهو سقفه، نسبهنَّ إليه»[٦].

---

(١) شرح المقدمة الجزرية للشارح اليمني: (٦/أ).

(٢) المنح الفكرية: ٩٠، و٩١.

(٣) هو منصور بن عيسى بن غازي، زكي الدين الأنصاري الشافعي، المصري أصلا، المدني سكنا، الشهير بالسمنودي: قارئ مقرئ مجود للقرآن، عرف له كتابان: «الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية»، و«تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين»، وقد طبعا. كان حيا سنة: ١٠٩٢هـ. (انظر: الدرر المنظمة البهية: ١٠، و٢٠، والأعلام: ٣٠١/٧، ومعجم المؤلفين: ١٨/١٣).

(٤) الفوائد السرية: ٦٣، والجواهر المضية: ٩٥، والدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: ١٩٣.

(٥) كتاب العين: ٥٨/١.

(٦) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١٤٠.

وقال الإمام أبو القاسم الهذلي: «ثم النطعية، وهي الدال والطاء والتاء: من الحنك»[1].

وقال الإمام أبو العلاء الهمذاني: «والنِّطَعية أو النِّطْعية ثلاثة أحرف: الطاء والدال والتاء، سميت بذلك لأنها من نِطَع الفم أو نِطْعه، وهو أعلاه»[2].

ومن بعد هؤلاء الأعلام تبنى هذا القول كثيرون، منهم العلامة الجعبري[3]، والمحقق ابن الجزري[4] ومعظم شراح الجزرية السابقين للشيخ القاري[5].

والنِّطْع الذي يتحدثون عنه هو الجلد الملتصق بالحيز الصُّلب الذي فوق اللَّثة[6]، فهو بعيد بعيد نسبيا عن أصول الثنيتين، وعليه فهناك فرق بين من يقول: إنها تخرج من أصول الثنايا، ومن يقول: إنها تخرج من النِّطع. والذي يظهر أن الجمع بين القولين هو الأولى، وطريق ذلك ما ذكرته في الاستدراك الذي قبل هذا، والله أعلم.

---

(١) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٩٧.

(٢) التمهيد في معرفة التجويد: ٢٧٩.

(٣) ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/ ٢٦٠٤.

(٤) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٩٦، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٢٠٠.

(٥) منهم: ابن الناظم في الحواشي المفهمة: ١٣٧، وعبد الدائم في الطرازات المعلمة: ١٠٣، وابن قوقب في تحفة المريد: ص١٣ (مخطوط)، وأبي الفتح المزي في الفصول المؤيدة: ٥٠، والسنهوري في الفوائد السنهورية: (٦/ب)، وزكريا الأنصاري في دقائقه: ٤٦، وبحرق في تحفة القاري والمقري: (٣/أ)، وطاش كبري زاده في شرحه: ٨٢، وغيرهم.

(٦) ينظر: كتاب العين: (نطع)، ولسان العرب: (نطع).

الاستدراك التاسع عشر:

قال الشيخ القاري: «(منه ومن فوق الثنايا السفلى) أي: من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى. كذا قاله ابن المصنف[(١)]، وفيه بحث؛ لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى – الذي هو تحت العليا – بعينه، ويريد به ما بينهما، وهو لم يعتبر ذلك؛ إذ طرف الشيء غير فوقه، نعم، يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته إياه مجازاً»[(٢)].

هذا البحث نقله عن الشيخ الفضالي، الذي نقله هو أيضا عن الشيخ ابن الحنبلي دون نسبة[(٣)]، إلا أن الأخيرين قالا بدل الفقرة الأخيرة من كلام الشيخ القاري: «نعم، يمكن التوفيق بحمل الفوق على الأطراف؛ لمجاورته إياها، فيكون من باب إطلاق اسم المجاور على مجاوره، إلا أنه خلاف المتبادر»، فأضافا قولهما: «إلا أنه خلاف المتبادر»، وتخلى عنه الشيخ القاري.

وعلى أيٍّ، فالحق معهم في البحث الذي سطروه؛ لأن كلام الناظم صريح في إرادة الفوقية.

فإن قلتَ: إن النظم لم يساعده، أقول: ارجع إلى قوله المنثور تجدْه يقول: «المخرج الثالث عشر لحروف الصفير، وهي الصاد، والسين، والزاي: من بين طرفِ اللسان وفويقِ الثنايا السفلى»[(٤)].

إلا أن توفيقهم بين القولين بحمل (الفوق) في كلام الناظم على (الطرف) ليس بظاهر؛ إذ لو أراد الناظم ذلك لصرح به في النشر، وهو نثر لا يضطره فيه شيء إلى ركوب ما يوهم، لذا كان قول ابن الحنبلي: «إلا أنه خلاف المتبادر» في محله، وإن كان لا يكفي.

هذا، وما أقصده هو أن كلام ابن الناظم ليس براجح في شرحه لكلام والده، أما بخصوص تحديد مخرج حروف الصفير فذاك شأن آخر، وفيه وجهات نظر أخرى[(٥)].

---

(١) الحواشي المفهمة: ١٣٨، وبقوله قال أبو الفتح في فصوله: ٥٠، والسنهوري في فوائده: (٧/أ).

(٢) المنح الفكرية: ٩١.

(٣) الفوائد السرية: ٦٣، والجواهر المضية ٩٦.

(٤) النشر في القراءات العشر: ١/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٥) انظرها في: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٠، وشرح المقدمة الجزرية للشيخ غانم: ٢٦٤.

الاستدراك العشرون:

قال الشيخ القاري: «قال ابن المصنف: (وكان ينبغي أن يذكر هنا عوضاً عنها مخرج النون المخفاة؛ فإن مخرجها من الخيشوم، وهي حرف، بخلاف الغنة)[١].

قلت: ولهذا قال بعض الشراح: (أي: مخرج محلها من النون والميم)[٢] وفيه: أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق، وأن النون المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات»[٣].

يظهر لي أن في كلام الشيخ القاري هذا استدراكين:

الأول: استدراكه على الشيخ ابن الناظم في قوله: «وكان ينبغي أن يذكر هنا عوضاً عنها مخرج النون المخفاة...»؛ إذ اعتبر الشيخ القاري أن النون المخفاة ليست من الخيشوم، إنما هي من مخرج النون غير المخفاة، أي: من طرف اللسان، والذي يخرج من الخيشوم هي الصفة، أي: الغنة.

هذا ما فهمته من قوله: «النون المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات».

لكنه تراجع عن هذا الاستدراك بعد أسطر، فقال: «ثم رأيت المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه إلى الجوف على الصواب...[٤]اهـ

(١) الحواشي المفهمة: ١٤٠. وانظر: الفصول المؤيدة: ٥١. وهو في الأصل استدراك من العلامة الجعبري على الإمام الشاطبي، انظره في كنز المعاني: ٢٥٨٧/٥.

(٢) كزكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة: ٤٨، وابن الحنبلي في الفوائد السرية: ٦٦، والفضالي في الجواهر المضية: ١٠٢.

(٣) المنح الفكرية: ٩٤.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢٠١/١.

وقد صرح الجاربردي(١) أن النون الساكنة المخفاة تسمى غنة، وأنها من الحروف المتفرعة، ثم بين ذلك بقوله: (فإنك إذا قلت: (عَنْ) كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه، وإذا قلت: (عَنْكَ) لم يكن لها مخرج من الفم، لكنها غنة تخرج من الخيشوم، فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلافها)(٢).

فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفاة نفسها من غير تكلف؛ بقرينة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها»(٣).

فواضح أنه حمل الغنة في كلام الناظم على النون المخفاة، على اعتبار أن بعض العلماء سمى النون المخفاة غنة، لكن هذا الحمل لمُ يزِل استشكاله جعْلَ الناظمِ الغنةَ من المخارج السبعة عشر؛ لأن النون المخفاة، التي فسرت بها الغنة، ليست من الحروف الأصلية، بل هي من الحروف الفرعية، ولذلك قال بعد: «وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر، لا يخلو عن إشكال فتدبر»(٤).

الثاني: هو الاستدراك الآتي:

الاستدراك الواحد والعشرون:

استدراكه على بعض الشراح في قولهم: (أي: مخرج محلها من النون والميم) بقوله: «وفيه: أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق».

وأشرت قُبل في الحاشية إلى أن منهم الشيخَ زكريا الأنصاريَّ، والشيخَ ابنَ الحنبلي، والشيخَ الفضاليَّ، وأقول الآن: إن قولهم له ما يؤيده من اللغة ومن كلام الناظم:

أما من اللغة فإن ذلك على حذف مضاف، وحذف المضاف في مثل كلام الناظم جائز قياسا؛ لأنه كان – قبل حذفه – مجرورا بإضافة (مخرج) إليه، ونظيره قول النّابغة في معلقته:

---

(١) تقدمت ترجمته في ص ٢٦.

(٢) شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب: (١٣٥/ب)، و(١٣٦/أ).

(٣) المنح الفكرية: ٩٤، ٩٥، وهذا الكلام نقله – دون إحالة – عن الفضالي في الجواهر المضية: ١٠٤، الذي نقله هو الآخر – دون إحالة – عن ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ٦٧. وقول الجاربردي ليس صريحا كما يفهم من تعبير هؤلاء الشراح، بل غاية ما هنالك قوله: «وإذا قلت: (عَنْكَ) لم يكن لها مخرج من الفم، لكنها غنة تخرج من الخيشوم».

(٤) المنح الفكرية: ٩٤.

....   ولا يَحُولُ عطاءُ اليومِ دونَ غَدِ[١]

أي: دُونَ عَطاءِ غَدٍ، فحذفَ المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[٢].

وأما من كلام الناظم فأقصد كلامه في نشره حين قال: «المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة؛ فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها إلى الجوف على الصواب. وقول سيبويه: (إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة)[٣] إنما يريد به النون الساكنة المظهرة»[٤].

وقال في مكان آخر منه: «تنبيهات:

الأول: أن مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولاَ حَظَّ لهما معهنَّ في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة»[٥].

فكلامه واضح في أن الذي يخرج من الخيشوم هما حرفا الغنة، خصوصا قوله: «فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه...». والله أعلم.

أما قول الشيخ القاري فيما تقدم: «وفيه: أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق»، فيجاب عنه بأن الذي سبق هو مخرج النون والميم المظهرتين، والذين قالوا: «مخرج محلها من النون والميم» قصدوا حالة الإخفاء والإدغام بغنة، واسمع إلى الشيخ زكريا يقول: «مخرجها: أي: مخرج محلها... ومحلها: النونُ – ولو تنوينًا – والميُم إذا سكنتا ولم تظهرا»[٦]، وبنفس القيد قال الشيخان: ابنُ الحنبليِّ والفضاليُّ[٧].

---

(١) انظر: شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها: ٢٦٤.

(٢) انظر: انظر تعليق محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/١٥٦، و١٥٧.

(٣) الكتاب: ٤/٤٣٤.

(٤) النشر في القراءات العشر: ١/٢٠١.

(٥) المصدر السابق: ٢/٢٧.

(٦) الدقائق المحكمة: ٤٨.

(٧) الفوائد السرية: ٦٦، والجواهر المضية: ١٠٢.

الاستدراك الثاني والعشرون:

قال الشيخ القاري: «وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال: (الغنة تارة تكون صفة، وتارة تكون حرفاً؛ وهو النون والميم المدغمتان والمخفاتان، وهو مذهب المصنف)[١]اهـ. وغرابته مما لا لا يخفى»[٢].

وَجْهُ غرابة قولِ الشارحِ اليمنِّي نسبتهُ قولَه: «الغنة تارة تكون صفة، وتارة تكون حرفاً..» إلى الناظم ابن الجزري، وجعلُه ذلك مذهبهَ.

ولعله أخذ ذلك من ظاهر قول الناظم في المقدمة:

.... وَغُنَّـــةٌ مَخْرَجُهَــــا الْخَيْشُـــومُ[٣]

إذْ سياق هذا الشطر جاء في باب مخارج الحروف، فاعتبر الشارح اليمنُّي أن الغنة من ضمن الحروف التي ذكر الناظم مخارجها.

هذا مع أن الناظم لم يذكر الغنة في باب صفات الحروف اللازمة، إنما أشار إليها بعد ذلك في باب أحكام النون والميم المشددتين بقوله:

وَأَظْهِــرِ الْغُنَّــةَ مِــنْ نُــونٍ وَمِــنْ مِـيمٍ إِذَا مَـا شُـدِّدَا ....[٤]

وإن كان ذكرها في باب الصفات من النشر، فقال: «وحرفا الغنة هما: النون والميم ويقال لهما: الأغنان؛ لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم»[٥].

وإذا كان ظاهر كلامه في المقدمة يفهم منه أنه يقول: إن الغنة تكون حرفا، فإن هذا الظاهر لا يؤخذ به، بل يُرَدُّ إلى المبين، وهو كلامه في النشر، والذي يقول فيه: «المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة»[٦].

---

(١) شرح المقدمة الجزرية للشارح اليمني: (٦/ب).

(٢) المنح الفكرية: ٩٤.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٧.

(٤) المصدر السابق: ٥٢.

(٥) النشر في القراءات العشر: ١/٢٠٤.

(٦) المصدر السابق: ١/٢٠١.

فقوله: «وهي تكون في النون والميم...» صريح في أنه يقصد أن الغنة صفة تكون في ذينك الحرفين، وإلا لقال: وهي النون والميم.

إذَنْ فنسبة الشارح اليمني ذاك القول إلى الناظم غريبة كما قال الشيخ القاري، لكن القول في حد ذاته ثابت عن الجاربَرْدِي الذي تقدم أنه يسمي النون المخفاة غنة، وأن الشيخ القاري أخذ بقوله.

وقبل ذلك هو قول إمام من أئمة التجويد، ذلكم هو الإمام مكي، فقد ذكر الغنة مرتين؛ مرة على أنها صفة، ومرة على أنها حرف.

قال في الأولى في باب صفات الحروف: «الرابع والعشرون: حرفا الغنة، وهما: النون والميم الساكنتان، سميتا بذلك؛ لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف الصفير، فالغنة من علامات قوة الحرف، ومثلهما التنوين»[1].

وقال في الثانية في أبواب الحروف: «باب الغنة: الغنة نون ساكنة خفيفة تخرج من الخياشيم». ثم قال: «والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها، والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحنك الأعلى؛ فهي صوت يخرج من ذلك الموضع.

وتَعْرِفُ صحة ذلك أنك لو أردت اللفظ بالنون الخفيفة أو التنوين، وأمسكت أنفك، لم يمكن خروج الغنة التي في النون، وخرجت النون بغير غنة مع تغير الصوت بالنون عند عدم الغنة. فدل ذلك على أن مخرج الغنة من الخيشوم، ألا ترى أنك لو قلت: (عنك) و(منك) و(رب غفور)، فأمسكت أنفك عند اللفظ بذلك، لتغير لفظ النون والتنوين؛ لأنك قد حُلْت – بإمساكك أنفك – بين الحرف ومخرجه، فعلمت من ذلك أن مخرج النون الخفيفة – التي هي غنة في النون والتنوين – من الخياشيم، ومخرج النون المتحركة قد تقدم ذكره، فافهم ذلك»[2].

فواضح أنه يسمي النون المخفاة غنة، وهي عنده من الحروف المتفرعة الزائدة عن التسعة والعشرين[3]، وواضح – أيضا – أنه يفرق بين الغنة صفة، والغنة حرفا.

---

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١٣١.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) ذكر ذلك في المصدر السابق: ١٠٧.

غير أن الجعبري لم يقتنع بهذا المذهب، فقال عن مكي: «قوله: (الغنَّة نون ساكنة تابعة للنون الساكنة، وهو حرف شديد)، فَجَعْلُه إياها حرفاً غيرُ سديدٍ، وإن أراد أنها ذات محلٍّ مغاير فلا يلزم منه حرفيتها، وإلى هذا أشرنا في (العقود) بقولنا:

والغنَّـة ابْطِـلْ قـولَ مكـيٍّ بهـا في أنهـا حـرفٌ وأَمِّ بيـاني
في أنهـا لا تَسْـتقيلُ بنفسِـها وتحـلُّ حوفـاً ربَّـة اسـتعلانِ»[1]

وقد سلف أن مكيا جعلها حرفا فرعيا، وليس حرفا أصليا كما قد يفهم من كلام الجعبري، وقول مكي هو الذي يظهر لي رجحانه، والله أعلم، ورحم الله الجميع.

---

(١) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/ ٢٥٨٨، وعقود الجمان في تجويد القرآن: ٥٨.

المبحث الثالث: الاستدراك الوارد في باب صفات الحروف

قال الشيخ القاري: «(خص ضغط قظ حصر) أي: حصر سبعَ علوٍ حروفُ خص ضغط قظ. فقظ: أمر من قاظ بالمكان إذا قام به في الصيف، والخُصُّ بضم الخاء المعجمة: البيت من القصب، والضغط: الضِّيق، والمعنى: أقم في وقت حرارة الصيف في خُصٍّ ذي ضَغط، أي: اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه، واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه... كذا ذكره أبو شامة رحمه الله[(١)].

فقولُ شارحٍ: (خُصَّ: فعلٌ ماضٍ مبنٌي للمفعول، بمعنى: اختُصَّ) صُحِّف عليه»[(٢)].

مراده بشارح هنا: طاش كبري زاده[(٣)]، وقوله هذا فيه بُعْدٌ؛ لما يلي:

أولا: أنه يجعل قولهم: «خص ضغط قظ» مكوَّنا من جملتين لا يربطهما أي رابط، لا لفظي ولا معنوي: «خُصَّ ضَغْطٌ» جملة خبرية، و«قِظْ» جملة طلبية.

ثانيا: أن «خُصَّ» الذي بمعنى: «اخْتُصَّ» يحتاج إلى أن يتعدى بجار ومجرور ليتم معناه، فبما ذا خُصَّ ضَغْطٌ؟.

ثالثا: أنه لم يقل أحد بهذا القول رغم أن هذه الجملة مستعملة قديما، وأول من وجدتها عنده الإمام الداني، فقد قال في التحديد: «والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: ضغط خص قظ»، وذكر محققه في الهامش أنه في نسخة: «قظ خص ضغط»[(٤)].

غير أن الإمام الدانيَّ ضاق به النظم، فجاء بها في تركيب مختلف، قال:

جَمَعَهَـــا قُرَّاؤنَـــا لِلْحِفْـــظِ فِي قَوْلِنَا: ضُـغِطَ خُـصَّ قَـظِّ[(٥)]

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: ٢٥٦.

(٢) المنح الفكرية: ١٠٢.

(٣) شرح المقدمة الجزرية: ٩٤.

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٦.

(٥) منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني- دراسةُ وتحقيقُ وتعليقُ الشيخ حسنٍ وكاك: ٢/٦٤٥.

وقوله: «قظٌّ» لم أجد له أثرا في كتب اللغة، اللهم إلا ما قاله الصاحب ابن عباد: «قظ: مُهْمَلٌ عنده (يعني: عند الخليل) الخَارَزَنْجِيُّ: قَظَّ بَطْنُه: أي: امْتَلأ، مِثْل كظَّ»(١). وعليه فقد يكون المعنى: ضَاقَ خُصٌّ امتلاءٍ، والله أعلم.

وكان عَصرِيُّ الإمام الداني - وهو الإمام أبو العباس المهدويُّ (ت ٤٤٠هـ) - قد جمعها في قوله: «ضغط قظ خص»(٢).

وجاء الإمام الشاطبي - وهو المتأثر بالإمام الداني - فذكرها مرتين في الحرز بلفظ: «قِظْ خُصَّ ضَغْط»(٣). وكان لا بد لشراح الحرز أن يقفوا عند هذه الجملة، فكان أن قال أولهم، وهو الإمام السخاوي: «أي: أَقِمْ فِي القَيْظِ في خُصٍّ ضَيِّقٍ، والضغط: الضِّيق، أي: اقنع من الدنيا بمثل ذلك»(٤). وتابعه على هذا من جاء بعده، وبسطوا كلامه، كفعل تلميذه أبي شامة المتقدم قوله.

فكان ينبغي على الشيخ طاش كبري أن يذكر ما ذكره هؤلاء الشراح السابقون عليه؛ لكونه أوضح وأسلم من التكلف، والله أعلم.

---

(١) المحيط في اللغة: ٢٠١/٥. والخارزنجي: هو أبو حامد أحمد بن محمد البشتي، أديب خراسان في عصره، (ت ٣٤٨هـ) من كتبه «تكملة كتاب العين» و«شرح أبيات أدب الكاتب». ونسبته إلى بشت من نواحي نيسابور، ومثلها خارَزَنج بسكون الراء وفتح الزاي. (الأعلام: ٢٠٨/١).

(٢) شرح الهداية: ٢٧٠.

(٣) حرز الأماني ووجه التهاني: ٢٩ و٩٣.

(٤) فتح الوصيد في شرح القصيد: ٤٩٧/٢.

المبحث الرابع: الاستدراكات الواردة في باب التجويد.

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية، والعمل به فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة. وأما دقائق التجويد - على ما سيأتي بيانه - فإنما هو من مستحسناته.

فالأظهر أن المراد هنا بالحتم أيضاً الوجوب الاصطلاحي المشتمل على بعض أفراده من الوجوب الشرعي، لا الجمع بين الحقيقة والمجاز، أو استعمال المعنيين بالاشتراك، كما ذهب إليه الشراح من الشافعية؛ فإن اللحن على نوعين: جليٌّ، وخفي.

فالجلي: خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى والإعراب، كرفع المجرور، ونصبه، ونحوهما، سواء تغير المعنى به، أم لا.

والخفي: خطأ يخل بالحرف، كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة، وكترقيق المفخم وعكسه، ومد المقصور وقصر الممدود، وأمثال ذلك. ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوف العقاب والتهديد»(١).

يقصد بالشراح من الشافعية الشيخ زكريا الأنصاري الذي سبق وأن نَقَل عنه قوله: «إذ واجب صناعة؛ بمعنى: ما لا بد منه مطلقا، وشرعا بمعنى: ما يؤثم تاركه إذا أوهم خلل المعنى، أو اقتضى تغيير الإعراب»(٢)، لكن الشيخ زكريا ذكر هذا شرحا لقول الناظم:

إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ ... قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا(٣)

أما في هذا الموطن، أعني: عند قول الناظم:

وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لاَزِمُ ... مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمُ(٤)

---

(١) المنح الفكرية: ١١٢.

(٢) الدقائق المحكمة: ٢١.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٦.

(٤) السابق: ٤٨، وطيبة النشر: ٣٦.

فقد قال: «والأخذ بالتجويد حتم، أي: لازم للقارئ، فحينئذ من لم يجود - وفي نسخة: يصحح – القرآن، بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى أو بالإعراب، فهو آثم»(١)، فهو قد تنبه إلى تأثيم الناظم تارك التجويد، فحمل قوله على من وقع في اللحن الجلي فحسب.

أما الشيخ القاري فقد أغرب حين رأى أن مقصود الناظم بالوجوب الوجوب الاصطلاحي، مع أن الناظم يقول بصريح العبارة: «من لم يجود القرآن آثم»، وكان ينبغي للشيخ القاري أن يقول بأن هذا هو الراجح عنده، لا أن يتحكم في قول الناظم.

أما تعليله ما ذهب إليه بتقسيم اللحن إلى قسمين: جلي وخفي، فيَرِدُ عليه أن الناظم أيضا قسم اللحن كذلك، لكنه لم يفرق بين القسمين في الحكم(٢).

ثم إن بين كلام الشيخ القاري تعارضاً؛ فهو يقرر أن اجتناب اللحن الخفي ليس واجبا على القارئ، ثم يثبت أن الواقع فيه يُخاف عليه العقاب والتهديد، فخوف العقاب يكون في حق من ترك واجبا، أو ارتكب حراما، أما الجائز فلا يُخشى العقاب لا في تركه ولا في فعله.

ثم قوله: «ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين» فالصواب أن يقول: ولا شك أن ترك هذا النوع مما ليس بفرض عين، لأنه يتكلم عن اللحن. وهو كثيرا ما ينتقد مثل هذه العبارات على الشراح.

---

(١) الدقائق المحكمة: ٥٦.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢١١/١.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «وأما تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة، كما ذكره بعض الشراح، فليس مما يناسب المرام في هذا المقام»(١).

يقصد الشيخَين: ابن قوقب والفضاليّ الذين حكيا ذلك قولا عن بعض العلماء.

قال ابن قوقب: «اخْتُلِف: هل الواجب تجويد كل ما قرأه، أو ما يجب عليه قراءته كالفاتحة؟ وصحح الناظم الأول؛ إذ لا وجه لوجوب تجويد البعض دون البعض. نبه عليه في النشر»(٢).

و قال الفضالي: «وقد اختلف العلماء: هل الواجب تجويد كل ما قرأه، أو ما يجب عليه قراءته كالفاتحة؟ وصحح الناظم الأول. و نقله في النشر»(٣).

والحق أن هذين المذهبين ذكرهما الناظم في النشر نقلا عن ابن أبي مريم، ونص كلامه: «قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي في كتابه الموضح في وجوه القراءات في فصل التجويد منه، بعد ذكره الترتيل والحدر ولزوم التجويد فيهما، قال: فإن حسن الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حق تلاوته صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلاً. على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن:

فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات؛ فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف وحسن الأداء واجب فيه فحسب.

وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان؛ لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة، قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾(٤) انتهى(٥).

---

(١) المنح الفكرية: ١١٣.

(٢) تحفة المريد لمقدمة التجويد: ص ٢٣ (مخطوط).

(٣) الجواهر المضية: ١٤٩.

(٤) الزُّمر: ٢٨.

(٥) الكتاب الموضَح في وجوه القراءات وعللها: ١/١٥٦، و١٥٧.

وهذا الخلاف على الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح، بل الصواب على ما قدمناه، وكذا ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في تجويده، وصوَّب ما صوبناه، والله أعلم»[1].

فالقول الذي نبه عليه الشيخ القاري لم يذكره الشيخان: ابن قوقب والفضالي فحسب، بل ذُكِر قبلهما بقرون، كما أن الشيخين لم يتبنياه، إنما تبنيا قول الإمام ابن الجزري بوجوب التجويد على كل مستطيع أراد القراءة، والله أعلم.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «(من لم يجود القرآن آثم) أي: من لم يصحح، كما في نسخة صحيحة، بأن يقرأ قراءة تخل بالمعنى والإعراب، كما صرح به الشيخ زكريا، خلافاً لما أخذه بعض الشراح - منهم ابن المصنف - على وجه العموم الشامل للحن الخفي؛ فإنه لا يصح كما لا يخفى»[2].

الحق أن كلَّ الشراح الذين استدرك عليهم القاري - ما عدا الشيخ زكريا - قالوا بذلك العموم[3]، وليس بعضهم فقط كما يفهم من كلامه.

والشيخ القاري هنا لا زال يتمحل لإخراج كلام الناظم عن ظاهره. نعم، النسخة التي ذكرها صحيحة، لكنها ليست راجحة، إذ يبدو أن الناظم غَيَّرها في آخر عمره، فالنسخة الخطية الشهيرة المحفوظة في مكتبة (لا له لي) باستانبول قرئت على المؤلف، وفي آخرها إجازة بخطه مؤرخة بشهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ، يعني: أنها كتبت في السنوات الأولى من نظمها، وفيها ورد (من لم يصحح) بدل (من لم يجود)[4]، ومثلها النسخة التي شرح عليها ابن الناظم الذي انتهى من شرحه سنةَ ستٍّ وثمان مئة[5].

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/٢١١، و٢١٢. وكتاب التجويد لأبي الفضل الرازي (ت:٤٥٤هـ) مفقود فيما أعلم.

(٢) المنح الفكرية: ١١٣.

(٣) ينظر: تحفة المريد لمقدمة التجويد: ص ٢٣ (مخطوط)، وشرح الجزرية لليمني: (٩/ب)، والحواشي الأزهرية: ٤٩، وتحفة القاري والمقري: (٤/أ)، وشرح المقدمة الجزرية لزاده: ١٠٦، والجواهر المضية: ١٥١.

(٤) ينظر: شرح للمقدمة الجزرية للدكتور غانم: ١٣٣ ١٤١.

(٥) ينظر الحواشي المفهمة: ١٦٧ ٣٢٥.

بينما نجد تلميذَ الناظم العلامةَ عبد الدائم الأزهري يقول: «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم رحمه الله: (من لم يجود) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ: (من لم يصحح) بدل: (يجود)، والأولى أحسن؛ إذ التجويد أخص من التصحيح»[١].

والشيخ عبد الدائم أخذ عن الناظم في آخر حياته، إذ يعتقد أنه التقى به لأول مرة في إحدى رحلتيه الأخيرتين إلى مصر سنة سبعٍ وعشرين وثمان مئة، أو تسعٍ وعشرين.

وكان الإمام ابن الجزري قد تردد على مصر – قبل رحلتيه هاتين – مرات، كان آخرها سنة ثمان وتسعين وسبع مئة[٢]، وفي هذا التاريخ لم يكن قد نظم المقدمة، والشيخ عبد الدائم لم يلقه إلا بعد نظمها، ولم يلقه إلا في القاهرة، وقد صرح بذلك فقال في شرح قول الناظم:

كَالُوهُمِ أَوْوَزَنُوهُمْ صِلِ ... كَذَا مِنَ الْ وَهَا وَيَا لاَ تَفْصِلِ[٣]

«ومما اتفق أني وقفت على هذا الموضع فلم يظهر لي، وسألت عليه جماعة من أهل الفن فلم يجيبوا بشيء، فنمت متفكرا في جواب ذلك، فرأيت الناظم في المنام – ولم أكن رأيته قبل ذلك – فسألته عنه، فقرره لي في المنام، فانتبهت فرحا بذلك. ثم رأيته صبيحة ذلك اليوم قدم إلى القاهرة المحروسة، وقرره لي يقظة بمدرسة بالباسطية كذلك، نفعنا الله بعلومه في الدنيا والآخرة»[٤].

فتبين بهذا أن اللفظ الذي ارتضاه الناظم بأَخَرةٍ هو: (من لم يجود)، وعلى الأخذ بالنسخة الأولى يكون معنى (من لم يصحح): من لم يجود؛ لأن الناظم جعله كالتعليل لقوله: (والأخذ بالتجويد حتم لازم).

وأما اتباع الشيخ القاري للشيخ زكريا على حصره الإخلال بالتجويد في الإخلال بالمعنى والإعراب فشيء غريب حقا؛ لأن كلام الناظم في التجويد، والتجويد كما عرفه الشيخ القاري

(١) الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: ١٢٩.

(٢) ينظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٩.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٥.

(٤) الطرازات المعلمة في شرح المقدمة: ٢٢٦.

نفسه: «إعطاء الحروف – بعد إحسان مخارجها، وتمكينها في محايزها – حقَّها من كل صفة من صفاتها المتقدمة، وإعطاؤها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية»[١].

فمعالجة الأخطاء الإعرابية محلها كتب اللغة، أما التجويد فيُعنى ببيان مخارج الحروف وصفاتها اللازمة والعارضة، والابتعاد عن عيوب النطق التي من شأنها الإخلال بتلك المخارج والصفات.

لذلك أرى أن الشيخ ابن الحنبلي وفِّق في مناقشته للشيخ زكريا حين قال: «وفي بعض النسخ: (من لم يصحح) والمراد التصحيح بمراعاة قواعد التجويد خاصة، وإن كان تارك التصحيح بمراعاة قواعد الإعراب آثما أيضا؛ لأن الكلام في التجويد فقط. وبهذا يظهر ضعف ما ذكره القاضي حيث قال: (فحينئذ من لم يجود القرآن – وفي نسخة: من لم يصحح – بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى أو بالإعراب فهو آثم)[٢]؛ إذ اللائق أن يقال: بأن يقرأه قراءة تخل بإعطاء الحروف حقها ومستحقها وغير ذلك مما يأتي»[٣].

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «وأغرب من هذا أن الشارح المصري ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الإسلام في مذهبه»[٤].

يقصد بالشارح المصري الشيخَ الفضالي، وهو شافعيُّ المذهب؛ نص على ذلك في مقدمة كتابه[٥]، وهو حين تضعيفه لقول الشيخ زكريا لم يصرح باسمه، بل قال: «وبهذا يظهر ضعف ما ذكره بعضهم حيث قال: (من لم يجود القرآن، بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى أو بالإعراب، فهو

---

(١) المنح الفكرية: ١٢٠.

(٢) الدقائق المحكمة: ٥٦.

(٣) الفوائد السرية: ٨٤، ونقله عنه الشيخ الفضالي دون أن ينسبه إليه، ودون أن يسمي الشيخ زكريا، بل كنى عنه بالبعض. (ينظر: الجواهر المضية: ١٥٠، ١٥١).

(٤) المنح الفكرية: ١١٣.

(٥) الجواهر المضية: ٣.

آثم)[١]؛ إذ اللائق أن يقال: بأن يقرأه قراءة تخل بإعطاء الحروف حقها ومستحقها وغير ذلك كما سيأتي»[٢].

وكما ترى فإن هذا الرد في الأصل للشيخ ابنِ الحنبلي الحنفيِّ المذهب، كما سبق أن نقلته في آخر الاستدراك السابق.

ولإعجاب الشيخ الفضالي بتحقيقات الشيخ ابن الحنبلي – وأغلب تحقيقاته منقولة عنه – تبعه أيضا في هذا الرد، لكنه تأدب مع الشيخ زكريا، فلم يذكر اسمه.

والأصل أن لا غرابة في أن يخالف الشيخ الفضالي شيخ الإسلام زكريا الأنصاري؛ فلم يزل هذا دأب العلماء إذا ترجح لديهم ما يخالف رأي غيرهم، لكن الغريب أن ينعى عليه ذلك الشيخُ القاري، مع أنه كان يُؤَمَّل منه أن يمدحه على تجرده؛ خصوصا أنه هو نفسه رد على مفتي مذهبه العلامة قاضيخان الحنفي ردًّا حادًّا حين قال: «وأما قول قاضيخان من علمائنا الحنفية في فتاواه: (وإن غير المعنى تغيراً فاحشاً؛ بأن قرأ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[٣] برفع الهاء ونصب العلماء، وقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٤] بكسر لام الرسول، وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر، وإذا قرأ خطأً فسدت صلاته في قول المتقدمين) فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة القراءة الشاذة ووجوه القواعد العربية..»[٥].

فهل ما بقي من آثار التعصب المذهبي عند الشيخ القاري هو الذي حمله على استدراكه هذا؟.

قال العلامة أبو الحسنات اللكنوي في حقه: «وتصانيفه كلها جامعة مفيدة، حاوية على فوائد لطيفة، ولولا ما في بعضها من رائحة التعصب المذهبي لكان أجود وأجود»[٦].

---

(١) الدقائق المحكمة: ٥٦.

(٢) الجواهر المضية: ١٥١.

(٣) فاطر: ٢٨.

(٤) التوبة: ٣.

(٥) المنح الفكرية: ٢٥٦.

(٦) التعليق الممجد على موطأ محمد: ١/١٠٨.

الاستدراك الخامس:

قال الشيخ القاري مفسرا قول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا﴾[١]: «وعن مجاهد: أي: تَرَسَّل فيه تَرَسُّلًا[٢]. والمعنى: تمهل في المبنى ليتبين لك المعنى، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ﴾[٣] و﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ﴾[٤] وعن الضحاك: انبذه حرفاً حرفاً[٥]. وعن ابن عباس: بينه تبيينا[٦]. وقال بعض العلماء[٧]: أي: تلبث وتثبت في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي الذي بعده، ولا تستعجل فيدخل بعض الحوف في بعض.اهـ.

ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على الْمدَّعى»[٨].

كأن الشيخ القاري هنا يستدرك على الشيخ ابن الناظم[٩]، وهو في الحقيقة استدراك على على الإمام ابن الجزري، لأن ذلك النص إنما نقله ابنه عنه، لكن ببعض تصرف[١٠].

والعجب من الشيخ القاري كيف يقول: «ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المدعى» مع أن من بين تلك المعاني قولَ ابن عباس رضي الله عنهما: «بينه تبيينا»، ولا يحصل ذلك البيان إلا بإخراج الحروف من مخارجها وإعطائها حقها ومستحقها.

قال الإمام أبو منصور الأزهري: «قال أبو إسحاق (يعني: الزَّجَّاج): رَتِّل الْقُرْءَانَ ترتيلا: بَيِّنه تبييناً، والتبيين لا يتم بأن تَعْجل في القراءة، وإنما يتم التبيين بأن تُبَيِّن جميع الحروف وتُوفِّيهَا حقَّها من الإشباعِ»[١١].

---

(١) المزمل: ٤.

(٢) رواه الإمام ابن جرير في جامع البيان: ٢٣/٣٦٣.

(٣) طه: ١١٤.

(٤) القيامة: ١٦.

(٥) نقله عنه العلامة السمرقندي في بحر العلوم: ٣/٤١٦، لكن بلفظ: «اقرأه حرفا حرفا».

(٦) رواه الإمام ابن جرير في جامع البيان: ٢٣/٣٦٣.

(٧) هو الإمام النحاس في إعراب القرآن: ٥/٥٦، وليس فيه: «وتثبت».

(٨) المنح الفكرية: ١١٥.

(٩) تنظر: الحواشي المفهمة: ١٦٨، ١٦٩.

(١٠) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٦١، والنشر: ١/٢٠٨.

(١١) تهذيب اللغة: (رتل).

ومن تلك المعاني قول بعض العلماء، وهو الإمام النحاس: «أي: تلبث وتثبت في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فيدخل بعض الحروف في بعض»، فهو واضح في معنى التجويد.

الاستدراك السادس:

قال الشيخ القاري: «ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على الْمدَّعى، وكذا ما ذكره ابن المصنف - أيضا - من قوله سبحانه: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾[(١)] وفسر المكث بالترتيل، هو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل»[(٢)].

يعني الشيخُ القاري أن الآية التي استدل بها الشيخُ ابنُ الناظم لا دلالة فيها على الْمدَّعى أيضا؛ لأن التفسير الذي فسر به المكث خطأ.

وعبارة ابن الناظم هكذا: «وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ أي: على ترتيل»[(٣)].

والحق أن تفسيره هذا قال به جماعة من المفسرين، قال الإمام القرطبي: «﴿عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ أي: على ترسل في التلاوة وترتيل، قاله مجاهد وابن عباس وابن جريج، فيعطي القارئ القراءة حقها من ترتيلها وتحسينها وتطييبها بالصوت الحسن ما أمكن، من غير تلحين ولا تطريب مؤدٍّ إلى تغيير لفظ القرآن بزيادة أو نقصان؛ فإن ذلك حرام..»[(٤)].

علاوة على ذلك فإن اللغة تشهد لصحته، قال ابن فارس: «مكث: الميم والكاف والثاء كلمةٌ تدلُّ على توقف وانتظار. ومَكَثَ مَكْثاً ومُكْثاً ورجل مَكِيث: رزينٌ غير عجول. ومَكَثَ ومَكُثَ والتمكُّث: الانتظار»[(٥)].

---

(١) الإسراء: ١٠٦.

(٢) المنح الفكرية: ١١٥.

(٣) الحواشي المفهمة: ١٦٩.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣٣٩/١٠، ٣٤٠، وانظر: جامع البيان للإمام الطبري: ١١٦/١٥.

(٥) مقاييس اللغة: (مكث).

الاستدراك السابع:

قال الشيخ القاري: «وكذا في قوله: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[١] أي: أنزلناه بالترتيل، أي: التجويد، التجويد، فإنه أنزله بأفصح اللغات، بل معناه: بيناه تبيينا وفصلناه تفصيلا، كما يدل عليه صدر الآية»[٢].

هذا معطوف على الذي قبله، فهو استدراك على الشيخ ابن الناظم أيضا، لكن الشيخ القاري تصرف في كلامه قليلا، ونص كلامه: «وقال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ أي: أنزلناه على الترتيل، وهو المكث؛ ضد العجلة»[٣].

وهو كلام مستقيم، لا كما اعتقد الشيخ القاري، كما أنه موافق لرأي بعض اللغويين والمفسرين، بل يكاد يكون منقولا عنهم بالحرف.

قال العلامة ابن سيده: «وقولُه تَعالَى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ أي: أَنزَلْناه على التَّرتيلِ، وهو ضِدُّ العَجَلِة والتَّمَكُّثُ فيه. هذا قولُ الزَّجَّاج»[٤].

وقال أبو منصور الأزهري: «قال اليزيديّ: الترتيل في القراءة والتَّرسيل واحد. قال: وهو التحقيق بلا عَجَلة»[٥].

وقال العلامة ابن الجوزي: «﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ أي: أنزلناه على الترتيل، وهو التمكُّث الذي يُضادُّ العَجَلة»[٦].

الاستدراك الثامن:

قال الشيخ القاري: «وقوله: (أيضا) أي: مع كونه حتما. وأبعد الشارح الرومي في قوله: (أي: كمخارج الحروف والصفات) لأنهما داخلان في تعريف التجويد»[٧].

---

(١) الفرقان: ٣٢.

(٢) المنح الفكرية: ١١٥.

(٣) الحواشي المفهمة: ١٦٩.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: (رتل). ومثله في لسان العرب: (رتل)، ونقله الداني في التحديد: ٦٩ دون نسبته إلى الزجاج.

(٥) تهذيب اللغة: (رسل).

(٦) زاد المسير: ٦/٨٨.

(٧) المنح الفكرية: ١١٦.

كلام الشيخ القاري هذا شرح لقول الناظم:

وَهُوَ أيضاً حِلْيَةُ التِّلاوَةْ   وزِينَةُ الأداءِ والقِرَاءَةْ[١]

واستدراكه على الشيخ طاش كبري وجيه؛ لأنهما داخلان في تعريف التجويد، كما قال الشيخ، وأيضا لأنه لم يسبق لهما ذكر قريب، بل الذي سبق ذكره هو حكم التجويد، والله أعلم.

الاستدراك التاسع:

قال الشيخ القاري: «والأخذ عن الشيوخ على نوعين: أحدهما: أن يسمع من لسان المشايخ، وهو طريقة المتقدمين، وثانيهما: أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها، وهذا مسلك المتأخرين. واختلف أيهما أولى، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ. وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري: (والحق أن الأداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم، لا الأخذ نفسه)»[٢].

قول الشارح المصري، أي: الفضالي، نقله بنصه عن ابن الحنبلي، وقول ابن الحنبلي بدوره جاء في مقام الاستدراك على ابن الناظم، فهو يقول: «وفرق ابن الناظم بين التلاوة والأداء والقراءة بأن التلاوة: قراءة القرآن متتابعا كالأدوار والدراسة والأوراد الموظفة، والأداء: الأخذ عن الشيوخ، والقراءة: أعم منهما. والحق أن الأداء: القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم، لا الأخذ نفسه»[٣].

والذي يظهر لي أن كلا الطرفين لم يكن دقيقا في تعريف «الأداء»، فإذا رجعنا إلى اللغة نجد أن الأداء له معنيان: القضاء، والإيصال.

قال الجوهري: «أدَّى دَينه تأديةً أي: قضاه، والاسم: الأداء»[٤].

وقال ابن سيده: «أدَّى الشَّيءَ: أوصَله، والاسم: الأداءُ»[٥].

(١) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٨.

(٢) المنح الفكرية: ١١٧.

(٣) الفوائد السرية ٨٩، وهو في الجواهر المضيَّة ببعض تصرف.

(٤) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): (أدا).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: (أدي). وانظر لسان العرب: (أدا).

والتعريف الاصطلاحي[1] للأداء لا يبتعد عن هذين المعنيين كثيرا، ورغم أني لم أستطع العثور على تعريف القدماء له مع حثيث بحث، إلا أنني حاولت تلمس طريقه من خلال بعض اللفتات المبثوثة في الكتب.

وأقدم ما وقفت عليه قولُ الإمام ابن مجاهد رحمه الله: «فمن حملة القرآن: المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار... ومنهم من يعرب ولا يلحن، ولا علم له بغير ذلك... ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلم؛ لا يعرف الإعراب ولا غيره...»[2].

ومعنى الأداء عنده هو الإبلاغ المتقدم ذكره، يعني أن حامل القرآن هذا يبلغ ما سمعه من شيوخه إلى غيره، سواء أكان هذا الإبلاغ بقراءته عليه أم بسماعه منه.

وكان الإمام الداني كثير الإيراد لهذا المصطلح في كتبه، لكن دون أن يعرفه، إلا أنه أتى في المنبهة بما يشبه القرينة، فقال:

اَلْفَصْلُ بِالتَّسْمِيَةِ الْمُخْتَارُ   إِذْ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ الْأَخْبَارُ
أُرِيدُ فِي الْأَدَاءِ أَوْ فِي الْعَرْضِ   وَلَا أُرِيدُ فِي صَلَاةِ الْفَرْضِ[3]

فهو - كما ترى - فرق بين الأداء والعرض كما هو ظاهر العبارة، وهذا سنحتاجه بَعْدُ إن شاء الله.

ثم وجدت الشيخ أبا شامة يقول شارحا قول الإمام الشاطبي:

وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ   مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلَا[4]

---

(١) أي: عند القراء، أما في اصطلاح الفقهاء فقد قال الجرجاني في التعريفات ٢٩: «الأداء هو تسليم العين الثابت في الذمة بالسبب الموجب - كالوقت للصلاة، والشهر للصوم - إلى من يستحق ذلك الواجب، وعبارة عن إتيان عين الواجب في الوقت». وسيأتي تعريف الأداء عند علماء الحديث.

(٢) كتاب السبعة في القراءات: ٤٥.

(٣) الأرجوزة المنبهة: ٢٠٧.

(٤) حرز الأماني ووجه التهاني: ٢٨.

«ولفظة الأداء كثيرة الاستعمال بين القراء، ويعنون بها تأديةَ القراءِ القراءةَ إلينا بالنقل عمن قبلهم»(١)، وهذا أيضا عام في قراءة الشيخ على تلميذه، وسماع الشيخ منه.

ثم جاء العلامة الجعبري في شرح نفس بيت الشاطبية، فاختصر ذلك في قوله: «و(في الأداء): في النقل»(٢).

وقد يطلقون الأداء ويريدون به التجويد نفسه، قال العلامة مرتضى الزبيدي: «ويقالُ: هو حَسَن الأداءِ إذا كانَ حَسَن إخْراج الحُروفِ مِن مَخارِجِها»(٣). وهذا ما يفهم من قول الإمام ابن أبي مريم: «فإن حسن الأداء فرض في القراءة»(٤).

فبان بهذا أن تعريف ابن الناظم ومن لف لفه للأداء بأنه الأخذ عن الشيوخ، وتعميم الشيخ القاري له على كلا طُرُقَي الأخذ، ليس له ما يعضده؛ لا من اللغة، ولا من كلام الأقدمين، لأن الأداء فعلُ من يبلغ لغيره، لا فعل من يأخذ عن غيره، وقد قَدَّمت الإشارة إلى أن ظاهر عبارة الداني في المنبهة التفريق بين الأداء والعرض.

كما بان أيضا أن تقييد ابن الحنبلي، ومعه الفضالي، الأداءَ بالقراءة في حضرة الشيوخ لا يظهر له وجه، فقد يؤدي المؤدي بحضرة شيوخه، وقد يؤدي بحضرة تلامذته في حلق التعليم(٥).

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: ٢٥٣.

(٢) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني: ٢/٩٠١.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: (أدى).

(٤) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١/١٥٦.

(٥) ويشبه تعريفَ القراء للأداء تعريفُ المحدِّثين له، فهو عندهم: «تبليغ الحديث وإلقاؤه للطالب بصورة من صور الأداء» (ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: ٢٢٢).

الاستدراك العاشر:

قال الشيخ القاري: «ثم التجويد على ثلاث مراتب: ترتيل، وتدوير، وحدر. فالترتيل: هو تُؤَدَّةٌ وَتَأَنٍّ، وهو مختار ورشٍ وعاصمٍ وحمزةَ. والحَدْر: هو الإسراع، وهو مختار قالون وابن كثير وأبي عمرو. والتَّدوير: هو التوسط بينهما، وهو مختار ابن عامر والكسائي. وهذا كله إنما يتصور في مراتب الممدود، وأما ما ذكره ابن المصنف من (أن إسكانَ المرتِّل وتحريكَه وتشديدَه ومدَّه أتمُّ، وكذلك المتوسط بالنسبة إلى الحادر)[1]، فهو غير الظاهر، وخلاف المتبادر»[2].

كلام الشيخ القاري هنا يعارض أخرُه أولَه، فهو يعرف الترتيلَ بأنه التأنِّي والتؤدة، والحدَر بأنه الإسراع، ثم يقول: إن ذلك لا يتصور إلا في مراتب المدود.

إن الواقع القرائيَّ يرد هذا؛ فالقراءة المتأنية لا يمكن أن تكون مثل القراءة السريعة في الحركات والسكنات.

وكان على الشيخ القاري أن يضيف إلى المد ما أضافه السابقون، قال الإمام ابن الجزري في معرض كلامه عن التحقيق: «وهو عندهم: عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف... ولا يكون غالباً معه قصر، ولا اختلاس، ولا إسكان محرك، ولا إدغامه. فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات...

وأمّا الحدْر... فهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير، وتخفيف الهمز، ونحو ذلك مما صحت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب، ومراعاة تقويم اللفظ، وتمكن الحروف. وهو عندهم ضد التحقيق»[3].

---

(١) الحواشي المفهمة: ١٧٣.

(٢) المنح الفكرية: ١١٩، ١٢٠.

(٣) النشر في القراءات العشر: ١/٢٠٥ – ٢٠٧.

ويشهد لهذا في نظري حديث عَائِشَةَ - رَضِي اللّٰهُ عَنها - قَالتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْل صَلاَةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ بِأُمِّ الْكِتَابِ؟»(١).

فهذا التخفيف لا يمكن أن يكون في المدود فقط، خصوصا أن الفاتحة ليس فيها مدود جائزة غير العارضة للسكون، ومع العلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يضيف إلى الفاتحة غيرها، كالكافرون في الأولى، والإخلاص في الثانية(٢)، وهذه الأخيرة ليس فيها مدود فرعية بتاتا.

ثم إن توزيع مراتب التلاوة على القراء صنيع قديم، خلّفه جواز المراتب الثلاث لكل القراء.

قال الإمام ابن الباذش بعد أن ذكر مذاهب القراء في مراتب القراءة: «ولهذا كله حدود تحكمها المشافهة، فلا يدفع أن يكون الأخذ لهم بالترتيل أكثر استيثاقا لمخارج الحروف وصفاتها من الأخذ بالحدر أو التوسط، والكل غير خارج عن حد التجويد إلى الإخلال بالحروف. ولذلك ما(٣) وجدنا أهل الأداء ربما أخذوا لمن مذهبه الترتيل بالحدر، ولمن مذهبه الحدر بالترتيل.

هذا أبو عمرو، على ما تقرر من أخذه بالإدراج وإيثاره التخفيف، أخذوا له بالتحقيق...

وهذا حمزة، على ما ثبت من أخذه بالتحقيق والتصعيب على القارئ عليه حتى ناله في ذلك ما نال، قد أخذ له غير واحد من البغداديين بالحدر، وقد قرأنا له بالحدر.

فلولا استواء الحدر مع الترتيل في حصول التجويد ما كان ذلك»(٤).

وقال ابن الناظم بعد أن ذكر مذاهب القراء في أخذهم بتلك المراتب: «هذا الغالب على قراءتهم، والكل يجيز الثلاثة»(٥).

---

(١) رواه البخاري: أبواب التطوع، باب ما يقرأ في ركعتي الفجر (حديث: ١١١٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر (حديث: ٧٢٤).

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عند مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر (حديث: ٧٢٦).

(٣) كذا في المطبوع، و(ما) زائدة.

(٤) الإقناع في القراءات السبع: ٥٥٣/١، ٥٥٤.

(٥) الحواشي المفهمة: ١٧٣.

الاستدراك الحادي عشر:

قال الشيخ القاري شارحا قول الإمام ابن الجزري:

وَلَـيْسَ بَيْنَـهُ وَبَـيْنَ تَرْكِـهِ إِلَّا رِيَاضَـةُ امْـرِئٍ بِفَكِّـهِ[١]

«قال ابن المصنف[٢]: (أي: بفمه، وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكل)اهـ وتبعه غيره[٣]، وَرَدَّه تفسير القاموس للفك بمنبت اللَّحى؛ فإنه ليس من أجزاء الفم أصلاً، والأظهر أن المراد به ذكر المحلّ وإرادة الحالّ، وهو اللسان المعتبر للبيان»[٤].

قول الشيخ القاري: «ورده تفسير القاموس للفكّ بمنبت اللَّحَى؛ فإنه ليس من أجزاء الفم أصلاً» أخذه من الشيخ الفضالي، الذي هو بدوره أخذه من الشيخ ابن الحنبلي[٥]، وليس ما قالوه بدقيق، فقد وجدت في كتب اللغة ما يدل على أن الفك معدود في أجزاء الفم، قال العلامة ابن سيده: «الرَّأْد، والرُّؤْد: أَصْلُ اللَّحْيِ. وقيل: أَصْلُ مَنْبِتِ الأَضْراسِ في اللَّحْيِ»[٦].

وقال أبو الفتح المطرزي: «اللَّحْيُ: الْعَظْمُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَسْنَانُ، وَمِنْهُ: رَمَاهُ بِلَحْيِ جَمَلٍ»[٧].

فهذان العلَمَان أثبتا أن الأسنان تنبت على اللَّحْيِ، وصاحب القاموس، الذي استدل الشيخ القاري بقوله، لم يعُرِّف الفكَّ بأنه منبت اللَّحَى صراحة، إنما قال: «والأَفَكُّ: اللَّحْيِ،

---

(١) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٩.

(٢) الحواشي المفهمة: ١٨٣.

(٣) قال بهذا القول عبد الدائم في الطرازات المعلمة: ١٤٠، وخالد في الحواشي الأزهرية: ٥٣، وزكريا الأنصاري في الدقائق: ٦٠، وبحرق في تحفة القاري والمقري: (١٢/أ)، وطاش كبري في شرحه: ١١٩، والشارح اليمني في شرحه: (١١/أ).

(٤) المنح الفكرية: ١٣٠.

(٥) ينظر: الفوائد السرية: ٩٤، والجواهر المضية: ١٦٧.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم: (رأد).

(٧) المُغرب في ترتيب المُعْرِب: (لحي).

والمُطَرِّزي هو: أبو الفتح ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، برهان الدين الخوارزمي المطرزي، أديب عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، كان رأسا في الاعتزال، ولما توفي رثي بأكثر من ٣٠٠ قصيدة. من كتبه "المعرب" في اللغة، شرحه ورتبه في كتابه "المغرب في ترتيب المعرب". (ينظر: الأعلام: ٣٤٨/٧).

كالفَكّ»[١]. فقاموا بالربط بين قوله هذا، وقوله: «اللِّحْيَةُ بالكسر: شَعْرُ الخَدَّيْنِ والذَّقَن... واللَّحْي: مَنْبِتُها»[٢].

فإذا جمعنا بين قوليه وقول ابن سيده والمطرزي تحصل أن الفك هو اللَّحي، وأن اللَّحي هو منبت اللحية من الخارج، وهو أيضا منبت الأسنان من الداخل، وإذا صح إطلاقه على منبت الأسنان كان من أجزاء الفم ولا شك، خلافا للشيخ القاري وسابقَيه.

وأما قوله: «والأظهر أن المراد به ذكر المحلّ وإرادة الحالّ»، فليس بظاهر، إنما الظاهر هو قول الشيخ ابن الناظم: «وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكل، وهو اللسان المعتبر للبيان»، ذلك لأني أثبت أن الفكين جزء من الفم، فأن تكون علاقة المجاز المرسل هنا هي الجزئية أوضح من أن تكون المحليَّة، لأن اللسان ليس حالاً في الحنك، إنما هما معا جزءان للفم.

فاتضح بهذا أن معنى: (بفَكِّه): بفَمِه، أطلق الجزء الذي هو الفك، وأراد الكل الذي هو الفم، والله أعلم.

---

(١) القاموس المحيط: (فكك).

(٢) السابق: (لحي).

المبحث الخامس: الاستدراكات الواردة في باب ذكر بعض التنبيهات

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «قال المصنف في نشره: (إن الألف إذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم اتباعاً لما قبلها، نحو: ﴿طَالَ﴾[١] و﴿قَالَ﴾[٢] و(العصا)؛ لأن الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم؛ فتكون تابعة لما اتصلت به)[٣]اهـ. وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف في التمهيد، وجزم به شيخه ابن الجندي حيث قال: (إن تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ)[٤]اهـ فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه كما جوزه بعض الشراح[٥]؛ فإن فإن المصنف صنف التمهيد أولًا في سن البلوغ، والعمدة على تصنيفه النشر؛ فإنه وقع آخراً، وهو الحق كما جزم به القسطلاني[٦]»[٧].

ما سطره الشيخ القاري هنا وجيه؛ لأن الناظم – رحمه الله – انتهى من تأليف التمهيد يوم السبت، خامس ذي الحجة، سنة تسع وستين وسبع مئة كما صرح بذلك في خاتمته[٨]، وبدأ تأليف النشر أوائل ربيع الأول سنة تسع وتسعين وسبع مئة، وانتهى منه في ذي الحجة من نفس السنة، كما صرح بذلك في خاتمته أيضا[٩].

---

(١) الأنبياء: ٤٤.

(٢) في مواضع كثيرة، أولها في البقرة: ٣٠.

(٣) نقله بالمعنى من النشر في القراءات العشر: ٢١٥/١.

(٤) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ١٢٨.

(٥) يريد: الشيخ الفضالي في الجواهر المضية: ١٧٢، الذي تبع الشيخ ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ٩٥، فقد جوزا أن يكون كلام الناظم محمولا على ما في كتابه: التمهيد. وممن جوز ذلك – أيضا – الشيخ عبد الدائم في الطرازات المعلمة: ١٤١.

(٦) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ٢٢١/١.

(٧) المنح الفكرية: ١٣٢ ١٣٣.

(٨) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٢٣٨.

(٩) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٤٦٩/٢.

أما المقدمة فرغم أنه لم ينص على زمن نظمها إلا أن هناك قرائن تدل على أن نظمها كان بتزامن مع تأليف النشر[(١)]، ومهما يكن فإن البيت نفسه موجود في طيبة النشر التي قال ناظمها في خاتمتها:

وَهَا هُنَا تَمَّ نِظَامُ الطَّيِّبَةْ أَلْفِيَّةً سَعِيدَةً مُهَذَّبَةْ

بِالرُّومِ مِنْ شَعْبَانَ وَسْطَ سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِ مِئَةِ[(٢)]

يعني: أنه نظمها إبّان تأليفه النشر، ولا يعقل أن يكون بينهما تناقض، فلا بد - إذَنْ - من إيجاد محمل لقوله: (وحاذرن تفخيم لفظ الألف) ،كما سيأتي.

ونص كلامه في التمهيد: «واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها؛ فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرا ما يقع القراء في مثل هذا، ويظنون أنهم قد أتوا بالحروف بجودة، وهؤلاء مصدرون في زماننا؛ يقرئون الناس القراءات. فالواجب أنْ يلفظ بهذه كما يلفظ بها إذا قلت: ها، يا. قال الجعبري:

وإيَّاكَ وَاسْتِصْحَابَ تَفْخِيمِ لَفْظِهَا إِلَى الأَلِفَاتِ التَّالِيَاتِ فَتَعْثُرَا[(٣)]

وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ»[(٤)].

ثم تراجع عن هذا في النشر فقال: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها؛ فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً. وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه. وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهِم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه..»[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية للدكتور غانم: ٧٦، ٧٧، وتحقيق الشيخ الزعبي لنظم المقدمة: ١١- ١٣.

(٢) طيبة النشر في القراءات العشر: ١٠٢، ١٠٣.

(٣) البيت من منظومة: تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم: ٤٩.

(٤) التمهيد في علم التجويد: ١٢٨، وانظر: صفحة ١٦١ منه.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢١٥/١.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «وقال الشارح الرومي[١]: (لما اشتهر عند بعض الأعاجم - لاسيما الأروام - تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو، أمر بالتحرزُ عن مثل هذا التفخيم[٢]، لا عن تفخيمه مطلقاً؛ لما سبق من أن الألف بعد الحرف المستعلي تفخم اتفاقاً...) ثم قال: (وإنما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن[٣] يقال: يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستفل - كما فعله ولد المصنف في شرحه - مما لا تساعده العبارة؛ فحمل كلامه على هذا التقييد، لا يخلو عن التعقيد).

قلت: وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق، المعروفين عند أهل التحقيق، على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة، بعيد عن اصطلاح الخاصة، وأما الإطلاق والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء، مما لا ينكره أحد من العقلاء»[٤].

كل من الشيخين: طاش كبري زاده وعلي القاري لم يصيبا فيما ذهبا إليه، فالأول استبعد التقييد الذي ذكره ابن المصنف بحمل تحذير الناظم من تفخيم لفظ الألف على الألف التالية لحرف مستفل، والثاني استبعد حمل التفخيم في كلام الناظم على التفخيم المبالغ فيه.

والواقع أن كلا التوجيهين يمكن أخذهما من كلام الناظم نفسه، قال رحمه الله: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً. وما وقع في كلام بعض أئمتنا، من إطلاق ترقيقها، فإنما يريدون:

- التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو[٥].
- أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه»[٦].

---

(١) يعني طاش كبري زاده، قال ذلك في شرح المقدمة الجزرية: ١٢٠، و١٢١، ونقله الشيخ القاري بتصرف.

(٢) وسبقه إلى هذا تلميذ الناظم ابن قوقب في شرحه «تحفة المريد لمقدمة التجويد» ص: ٢٧ (مخطوط).

(٣) في مخطوطة جامعة الملك سعود (بأن)، وكذلك الحال في شرح الشيخ زاده المشار إليه آنفا، وهو أوضح.

(٤) المنح الفكرية: ١٣٣، و١٣٤.

(٥) اطلع الشيخ القاري على هذا التوجيه (ربما من خلال الجواهر المضية) ونقله عن الناظم مقتصرا عليه، (انظر: المنح الفكرية: ١٣٦).

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢١٥/١.

فالأول واضح، والثاني معناه أنهم أرادوا التنبيه على ترقيقها بعد حروف الاستفال على تفصيل في اللام والراء.

وعجيب أمر الشيخين كيف لم يتنبها لهذا الكلام! مع أن الشيخ القاري عاد – بعد سطور – ليقول: «وإنما حذر من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف وتفخيمه»(١)، كما أنه نقل التوجيه الأول عن الناظم، كما أشرت في الهامش.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «ثم قال(٢): (وأما السكوت عن التحرز عن تفخيمه، إذا كان بعد حرف مُسْتَعلٍ، فذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره؛ إذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف إذا فُخِّمَتْ تُفَخَّم حركتها، وإذا رُقِّقَتْ رُقِّقَتْ، فكذا ما يكون تابعاً لحركتها، أعني: الألف، وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه، فلا حاجة إلى التعرض لأمثاله).

قلت: أما قوله: (إنه أمر ظاهر) فليس يقول به الأكابر، وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة، فالقول قولُ ابنِ المصنف، عند المنصف دون المتعسف»(٣).

استدراك الشيخ القاري هنا وجيه؛ لأنه لو كان الأمر واضحا –كما ذكر الشيخ زاده – لما احتاج من العلماء التنبيه عليه، بل إن المحقق ابن الجزري ذكره في النشر(٤) مع أنه كتاب رواية أصالةً، فكان من باب أولى أن يُذْكَر في المقدمة التي وضعت أساسا للمبتدئين.

أضف إلى ذلك – وهذا أهم – أن أعلاما كبارا قالوا بترقيق الألف مطلقا، أي: ولو سبقها حرف استعلاء، وأول من قال ذلك هو العلامة الجعبري، وتبعه تلميذه ابن الجندي، وتبعه تلميذه ابن الجزري في التمهيد.

قال العلامة الجعبري مناقشا قول الإمام مكّي ابنِ أبي طالب في الحروف الفرعية: «الألف

---

(١) المنح الفكرية: ١٣٤.

(٢) يعني: الشيخ طاش كبري زاده في شرحه: ١٢١.

(٣) المنح الفكرية: ١٣٤.

(٤) ٢١٥/١، وقد نقلت نص كلامه في الاستدراك الذي قبل هذا.

كالواو: وهي مفرطة التفخيم، وبه قرأ ورش في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1]»[2]: «قلتُ: الألف مرقّقة لا يجوز تفخيمها، كما تقرّر في التجويد، وتجوَّز به عن فتح لفظها، وورش لم يقرأ إلا بتفخيم اللام فقط، كما نقل هو وغيره»[3].

وقال في عقود الجمان:

والمدُّ حرفٌ في الزّمان ولينُه … أدناه والألفُ الأصيل صلاتي
لُزومها الإسكانَ بعدَ تجانس … وتحفَّظنَّ بها عن الإنْحَان
قدْ جَدَّ في تفخيمها كالواوِ مَنْ … تَركَ الصَّوابَ وعَدَّ في اللُّحَّان[4]

ونقلت - قبلُ - بيتا من منظومة «تحقيق التعليم» للجعبري أيضا.

وأما قول ابن الجندي فقد تقدم قريبا ضمن قول ابن الجزري في التمهيد.

فكيف يكون الأمر واضحا وقد التبس على هؤلاء الكبار؟ فقول الشيخ طاش كبري زاده غير مسلم، والله أعلى وأعلم.

---

(١) في مواضع كثيرة، أولها في البقرة: ٣.

(٢) الرعاية: ١٠٩، ولفظه هناك: «الألف المفخمة: وهي ألف يخالط لفظَها تفخيم يقربها من لفظ الواو... وبذلك قرأ ورش عن نافع في: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾».

(٣) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٥/٢٥٧٠. وكأن الشيخ القاري لم يطلع على هذا القول حين قال: «وأما قول الجعبري [كنز المعاني: ٢/٩٣١]: (إياك وتفخيم الألف المصاحبة للأم، كـ ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾، و﴿طَالَ﴾، فإنه لحن) فمحمول على قراءة غير ورش؛ إذ اللام مرققة في هذه الأمثلة عند الجمهور، ولا وجه لتفخيم الألف حينئذ بعد ترقيق اللام التي هي من حروف الاستفالة، فصحت القاعدة السابقة إذ الألف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها. وأما إدخال ﴿طَالَ﴾ فوهم منه؛ لأنه ليس من الأمثلة التي فيها الألف مصاحبة للأم، بل هي مصاحبة للطاء، وهي من حروف الاستعلاء، فتفخم تبعاً للطاء ألبتة». المنح الفكرية: ١٣٥.

(٤) عقود الجمان في تجويد القرآن: ٥٩.

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «وقد أبعد شارح حيث قال: (الظاهر أن مراده بالألف: الهمزة مطلقاً؛ مصدرة كانت.. أو متوسطة.. أو متأخرة.. إذ الألف القائمة لازمةٌ لفتحة ما قبلها؛ فتلزم صفته أيضاً من ترقيق وتفخيم لها)اهـ.

ووجه البعد لا يخفى؛ إذ الهمزة حيزها محقق، وهي حلقية، والألف جوفية هوائية، فلا يصح إطلاق أحدهما على الآخر إلا على طريقة مجازية دون إرادة حقيقية، مع أنه لا فائدة حينئذ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها. وإنما حذر من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف وتفخيمه»[(١)].

مراده بشارح هنا الشيخ بحرق[(٢)]، قال ذلك ليجمع بين قول الشيخ ابن الجزري في المقدمة:(وحاذرن تفخيم لفظ الألف) وقوله في النشر: إن الألف تتبع ما قبلها ترقيقا وتفخيما.

وهو قول بعيد؛ من جهة أن الكلام في التجويد، وأهل التجويد يفرقون بين الهمزة والألف، ويسمون كلا باسمه، وكلام ابن الجزري في المقدمة وجّهه هو نفسه في النشر كما يفهم مما سبق، فلا حاجة إلى هذا التوجيه من بحرق.

أما إطلاق الألف على الهمزة، والعكس، فقد ورد عند الأقدمين، فابن جني (ت:٣٩٢هـ) يعتبر الهمزة ألفا متحركة[(٣)]، كما أن ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) قد أجاز أن تسمى الألفُ همزة[(٤)].

بل ذهب أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) إلى أبعد من ذلك فقال: «الألف: اسم يتناول الْمدَّة والهمزة، ومن ثم قيل: الألف في (إنما) و(ما) ساكنة ومتحركة، واسم الهمزة مستحدث؛ تمييزاً للمتحركة عن الساكنة، ولذلك لم تذكر في التهجي، بل اقتصر على الألف. وقد يقال: الهمزة والألف حرف واحد عند الفقهاء، وحرفان عند متعارف الجمهور»[(٥)].

---

(١) المنح الفكرية: ١٣٤.

(٢) ينظر: تحفة القاري والمقري: (٤/ب).

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٤١، ٤٢.

(٤) ينظر: مجمل اللغة: ٧٧.

(٥) الكليات: ٩٠٢.

فهو –كما ترى – يعتبر أن الأصل تسمية الحرفين معا ألفا، فيكون اسم الألف حقيقة فيهما، لكنه ذكر احتمالا آخر قبل ذلك، فقال: «والألف مشتركة بين العام والخاص، وقد راعوا في وضع الاسم التشابه حيث سموا الهمزة والألف باسم واحد، والتمييز بوضع الاسم للألف، ونبهوا على كثرة الألف وقلة الهمزة بذلك، حيث لم يسموا الهمزة باسم خاص. وقد يطلق الألف على الهمزة؛ إما لكونها اسما للساكنة والمتحركة جميعا كما قيل، أو على سبيل المجاز؛ لكونها تكتب بصورة الألف إذا كانت في أول الكلمة»(١).

لاحظ أنه ذكر احتمالا ثانيا وافق فيه قول الشيخ القاري أعلاه، وهو أن يكون اسم الألف وضع أساسا للألف المدية، ثم أطلق على الهمزة مجازا، ويظهر أنهم يقصدون المجاز بالاستعارة، وتكون علاقته المشابهة بين الحرفين في الرسم في بعض الأحوال.

الاستدراك الخامس:

قال الشيخ القاري: «وقال الشارح المصري: (وما علل به شيخ الإسلام – يعني زكريا – تبعاً لابن المصنف بقوله: وذلك لأنها لازمة..(٢)الخ، فيه بحث؛ فإننا لا نسلم أن الألف لازمة لفتحة ما قبلها، بل هي لازمة للألف؛ لأنها توجد بوجود الألف، وتُعدَم الألف بعدمها، ولا عكس، بدليل قولهم: ضرب ضرباً، فظهر أن فتحة ما قبل الألف في: ضرباً، وهي الباء، لا تُعدَم بعدم الألف، ولا توجد الألف بوجودها، وإلا لم يقولوا: ضَرَبَ، من غير ألف)اهـ.

ولا يخفى أن قوله هذا مبنٍّي على تحريف المبنى، وتصحيف المعنى؛ إذ المراد بقولهم: (إن الألف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه) أن الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها إلا بوجود حرف قبلها؛ إذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرف عليها، غايته أن حركة ذلك الحرف الذي قبلها لا تكون إلا فتحة دون أختيها، فتسقط علته التي ذكرها من أصلها»(٣).

---

(١) المصدر السابق: ١٧.

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة: ١٨٣، والدقائق المحكمة: ٦١، وأيضا: الحواشي الأزهرية: ٥٤، والفصول المؤيدة: ٩٣، والفوائد السنهورية: (١١/أ)، وتحفة القاري والمقري: (١٢/ب).

(٣) المنح الفكرية: ١٣٤، و١٣٥.

مراده بالشارح المصري – كعادته – الشيخ الفضالي، والشيخ الفضالي نقل كل ذلك عن العلامة ابن الحنبلي[١] دون إحالة، إلا أن ابن الحنبلي عقَّب على كلامه – الذي نقله الفضالي أعلاه – بنفس استدراك القاري على الفضالي، وذلك أنه قال: «اللهم إلا أن يراد بفتحة ما قبلها فتحُه في حال كونه قبلها، لا مطلقا، فيثبت التلازم بينهما من الطرفين، وتكون صفة ما قبلها – من التفخيم والترقيق – مستتبعَة لتفخيمها وترقيقها كاستتباع فتحته المذكورة – التي هي صفته أيضا – وجودَ الألف؛ باعتبار أنها ملزومة للألف، وحكم الملزوم أن يكون وجوده مستتبعًا لوجود اللازم، وأن يكون عدم اللازم مستتبعًا لعدمه»[٢].

فهذا التعقيب هو نفسه استدراك الشيخ القاري، وكان الأولى بالشيخ الفضالي أن ينقله، بدل أن يكتفي بشطر الكلام الذي أبان عن قصور في تصوره للزوم.

وإضافة إلى ما قاله الشيخ القاري، وما عقب به الشيخ ابن الحنبلي كلام نفسه قبله، أقول: عَرَّفَ بعضُ أهل العلم اللازَم بقولهم: «اللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء»[٣]. وإذا طبق هذا التعريف على مسألتنا قيل: الألف لازم لفتحة الحرف الذي قبله، بمعنى أنه لا ينفك عنها أبدا، أي: لا يوجد إلا بوجودها. وعلى هذا لا يصح قول ابن الحنبلي والفضالي فيما تقدم: «بل الفتحة لازمة للألف»، لأن الفتحة لا يمتنع انفكاكها عن الألف، بل يجوز أن تنفك عنه كما هو ظاهر.

---

(١) ينظر شرحاهما: الفوائد السريَّة: ٩٥، ٩٦، والجواهر المضيَّة: ١٧٢، ١٧٣.

(٢) الفوائد السرية: ٩٦.

(٣) انظر: التعريفات للجرجاني: ٢٤٤، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: ٦١٥، وتاج العروس للزبيدي: (لزم)، وللتوسع في تعريف اللزوم وأقسامه ينظر: الكليات للكفوي: ٦٧١، ٦٧٢.

الاستدراك السادس:

قال الشيخ القاري: «أما قول المصري: (وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء، وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي؛ لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك) فمدفوع بما سبق من أن المعتبر، ما اختاره في النشر فتدبر»[١].

هذا تابع لما نقله الفضالي عن ابن الحنبلي[٢]، وهما - في الحقيقة - لم يتبنيا هذا المذهب، إنما أورداه على سبيل المناقشة للشيخ زكريا، لأنهما قالا في ختام المسألة: «هذا، والحق ما نص عليه الناظم في النشر[٣] من أن الألف لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل ترقيقها وتفخيمها بحسب ما تقدمها، فهي متّبعة له ترقيقا وتفخيما، ولا معارضة بما ذكره في تمهيده[٤]، لأنه مما صنفه في سن البلوغ، كما جزم به القسطلاني[٥] من المتأخرين، والعبرة بما صنفه بعد ذلك»[٦].

والذي يؤخذ عليهما أن من قرأ مناقشتهما دون أن يقرأ هذا الذي ختما به، لا يتردد في نسبة القول بترقيق الألف مطلقا إليهما، وربما هذا ما حصل للشيخ القاري، والعلم عند العليم الباري.

---

(١) المنح الفكرية: ١٣٦.

(٢) ينظر شرحاهما: الفوائد السريَّة: ٩٦، والجواهر المضيَّة: ١٧٤.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢١٥/١.

(٤) التمهيد في علم التجويد: ١٢٨، وانظر: صفحة ١٦١ منه.

(٥) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ٢٢١/١.

(٦) هذا نص الفوائد السريَّة: ٩٧، وقريب منه في الجواهر المضيَّة: ١٧٥.

الاستدراك السابع:

قال الشيخ القاري: «وأما قوله[١]: (وفيه[٢] تصريح – أيضاً – بأنه لا بد من ترقيقها إذا كانت بعد اللام المفخمة، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾[٣] و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤] و﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾[٥] في مذهب ورش، قال[٦]: وبعض الناس يتبعون الألف اللام – يعني: فيفخمونها – وليس بجيِّد) فهو الصواب، المطابق لما قدمناه في هذا الباب»[٧].

هذا – أيضا – تابع لما نقله الفضالي عن ابن الحنبلي، وهو يدل على أن الشيخ القاري لم يطلع على كتاب التمهيد للإمام ابن الجزري، وكل ما نقله عنه إنما هو بواسطة الشيخ الفضالي، فهو هنا ظن أن قول الناظم: «وليس بجيد» هو قول الفضالي، فراح يرد عليه، والحق أن الرجل – وقبله ابن الحنبلي – يصف ما جاء في التمهيد للناظم.

الاستدراك الثامن:

قال الشيخ القاري: «وأما قوله[٨]: (وما ذكره الشيخ زكريا – تبعا لابن المصنف – من قوله: لأنها تخرج من طرف اللسان..الخ، لا يصلح تعليلاً لما فُهِم من كون الراء شبهاً للمستعلي؛ لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهين له؛ لوجود العلة المذكورة، ولم يقل به أحد، لا هو ولا غيره)، فمردود؛ لأن العلة لا تستلزم أن تكون مطردة، مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة، وهي الواقعة قبل الألف، مع إجماعهم على أن النون واللام إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان»[٩].

---

(١) أي: الشارح المصري الفضالي في الجواهر المضية: ١٧٤، وقد نقله عن ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ٩٦.

(٢) أي: في التمهيد في علم التجويد: ١٦١.

(٣) في مواضع، أولها في البقرة: ٢٠.

(٤) في مواضع، أولها في البقرة: ٣.

(٥) البقرة: ٢٢٧، و٢٢٩.

(٦) يعني: ابن الجزري في التمهيد في علم التجويد: ١٦١.

(٧) المنح الفكرية: ١٣٦.

(٨) أي: الشارح المصري في الجواهر المضية: ١٧٤، وقد نقله عن ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ٩٦.

(٩) المنح الفكرية: ١٣٦.

لا يزال الشيخ القاري متتبعا الشيخ الفضالي، ولا يزال الشيخ الفضالي ناقلا عن الشيخ ابن الحنبلي دون إحالة.

والقاري هنا يستدرك على استدراك الفضالي – وقبله ابن الحنبلي – على ابن الناظم وزكريا الأنصاري في قولهما: «وأعني بشبه المستعلي: الراء؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء»[1].

ويظهر للباحث أن الصواب مع الشيخين ابن الحنبلي والفضالي في قولهما: إن العلة التي ذكرها ابن الناظم ومن تبعه تستلزم لوازم لم يقل بها أحد، فلو كان خروج الحرف من الحنك الأعلى هو علة شبهه لحروف الاستعلاء لَدَخَل اللام والنون، وهما قريبان من الراء في المخرج، ولدخل – أيضا – الجيم والشين والياء؛ لأنها تخرج من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك.

ثم إن أكثر حروف الاستعلاء لا يخرج من الحنك الأعلى، وذلك كالغين والخاء والضاد والصاد والظاء، فعلم أن المعتبر في الاستعلاء ليس المخرج، إنما هو ارتفاع اللسان إلى جهة الحنك[2]، أو هو على وجه التدقيق: ارتفاع أقصى اللسان إلى جهة الحنك الأعلى، سواء ارتفع ارتفع معه بقية اللسان، أم لا[3].

وكان الإمام ابن الجزري قد حكى – على لسان من يرى أن الأصل في الراء التفخيم – علةً شبيهة بهذه، فقال: «واحتج غيره[4] على أن أصل الراء التفخيم بكونها متمكنة في ظهر اللسان؛ فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق»[5].

ثم ساق حجة من يرى أن الراء ليس لها أصل في الترقيق ولا في التفخيم، بل يعرض لها ذلك بسبب نوع حركتها، فقال: «الذي يصح فيها أنها تخرج من ظهر اللسان، ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان؛ فترقق إذ ذاك، أو تمكنها في ظهر اللسان؛ فتغلظ، ولا يمكن خلاف هذا..».

---

(١) هذا لفظ ابن الناظم في الحواشي المفهمة: ١٨٣، وقريب منه في الدقائق المحكمة: ٦١، وأيضا في الطرازات المعلمة: ١٤١، والفصول المؤيدة: ٩٣.

(٢) كما في التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٦.

(٣) كما في جهد المقل: ١٥١.

(٤) يعني: غير الإمام مكي.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/١٠٨.

وقد يكون ابن الناظم أخذ تلك العلة مما حكاه والده هنا.

ووصفُ الراء بأنها شبيهة بالمستعلي أول من قال به - حسب ما وقفت عليه — هو ابن مطروح السريني[١]، فقد نقل عنه ابن القاضي قوله: «إن الراء أصلها الترقيق، وإنما فخمت لشبهها بحروف الاستعلاء»[٢]. ثم تتابع الناس على وصفها بذلك، ومنهم علامة الفن ابن الجزري في موضعين من تمهيده[٣].

ثم جاء المرعشي، فقرر أن الراء واللام في حالة تفخيمهما يكونان من الحروف المستعلية، وليسا شبيهين بها فحسب[٤].

وقول الشيخ القاري: «لأن العلة لا تستلزم أن تكون مطردة»؛ هو أحد الأقوال في المسألة عند الأصوليين والنحويين الذين يجيزون تخصيص العلة[٥]، لكنْ، في مسألتنا هذه علة الحكم قاصرة على مثال واحد هو الراء، ونواقضها كثيرة كما تقدم، فلا أراها تصلح علة أصلا.

وقوله: «مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة، وهي الواقعة قبل الألف، مع إجماعهم على أن النون واللام إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان» فيه أن اللام إذا وقعت قبل الألف في لفظ الجلالة الواقع بعد فتح أو ضم تفخم بإجماع، ولا أدري كيف أطلق الحكم دون أن ينبه على هذا.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن داود بن مطروح السريني، من أعيان المئة السابعة، له شرح على القصيدة الحصرية سماه: «إبداء الدرة الخفية في شرح القصيدة الحصرية». (ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من طريق أبي سعيد ورش: ٧٩/٢).

(٢) الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع: ٣٧٧/٣.

(٣) التمهيد في علم التجويد: ١٣٤، و١٥٤.

(٤) جهد المقل: ١٥١.

(٥) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٥٧/٤، وفيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح: ٩٩٧/٢.

الاستدراك التاسع:

قال الشيخ القاري: «ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محله الشاطبية، وغيرها من كتب القراءات الموضوعة للوجوه الخلافية، والشيخ إنما التزم في مقدمته الأمور الضرورية الوفاقية»(١).

هو هنا يستدرك على الشيخ الفضالي ذِكْرِه لقاعدة ورش في تغليظ اللامات(٢)، والدليل على أنه يقصده هو أنه ذكر هذا الاستدراك عقب استدراك آخر عليه، وكلا المسألتين ذكرهما الفضالي متتابعتين.

وما قرره الشيخ القاري من أن قاعدة ورش محلها كتب القراءات صواب، لكنَّ هذا لا يمنع من أن تذكر في كتب التجويد، فقد ذكرها الرواد الأوائل مؤسسو هذا العلم، كالأئمة: مكي، والداني، وعبد الوهاب القرطبي(٣). رغم أن الإمام مكيًّا ابن أبي طالب قد قال: «ولست أذكر في هذا الكتاب إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء»(٤).

وقد يعتذر له بقوله في مكان آخر: «فليس هذا كتابَ اختلاف، وإنما هو كتاب تجويد ألفاظ، ووقوف على حقائق الكلام، وإعطاء اللفظ حقه، ومعرفة أحكام الحروف التي ينشأ الكلام منها؛ مما لا خلاف في أكثره»(٥)، قال الشيخ غانم قدوري: «أي: أن هناك خلافا في أقله، فمن تلك المسائل المختلف فيها بين القراء(٦):

١. إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء بغير غنة.

٢. إخفاء النون الساكنة عند الغين والخاء.

٣. تفخيم اللام إذا جاورت الصاد والطاء والظاء»(٧).

قال العلامة المرعشي: «إن قلت: ما الفرق بين علمي التجويد والقراءات؟ قلت: علم القراءات علم يعرف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه، أو في صفاتها،

---

(١) المنح الفكرية: ١٣٩.

(٢) ينظر: الجواهر المضية: ١٨٠.

(٣) ينظر: الرعاية: ١٢٩، ١٩٠، والتحديد: ١٦٠، والموضح في التجويد: ١١٩، ١٢٠.

(٤) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ٥٢.

(٥) المصدر السابق: ١٥٤.

(٦) يعني: ويوردها بعض المؤلفين في التجويد.

(٧) شرح المقدمة الجزرية: ١٠٩.

فإذا ذكر فيه شيء من ماهية صفات الحروف فهو تتميم؛ إذ لا يتعلق الغرض به. وأما علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذكر فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تتميم، كذا حقق في الرعاية»[1].

إذًا، ما فعله الشيخ الفضالي إنما هو تتميم، خصوصا أنه عنَّنه بقوله: «تنبيه» إشارة إلى أنه ليس من صلب مادة الكتاب.

الاستدراك العاشر:

قال الشيخ القاري: «وقول خالد[2]: أمر بترقيق الهمزة.. عند مجاورة الحاء في: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾[3]، ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها معدومة، بعيد جداً»[4].

ما قاله الشيخ القاري هنا صواب، ويمكن الاستشهاد له بقول الناظم نفسه، فهو يقول: «فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق، سهلة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ﴾[5]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[6]، ولاسيما إذا أتى بعدها بعدها ألف، نحو: ﴿ءَاتِي﴾[7]، و﴿ءَايَٰتٍ﴾[8]، و﴿ءَآمِّينَ﴾[9]. فإن جاء بعدها حرف مغلظ كان التحفظ آكد، نحو: ﴿ٱللَّهُ﴾[10]، ﴿ٱللَّهُمَّ﴾[11]، أو مفخم نحو: ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾[12]،

---

(١) جهد المقل: ١١٠، وهو يشير إلى الموضعين اللذين أحلت عليهما قبل قليل من كتاب الرعاية.

(٢) في الحواشي الأزهرية: ٥٤.

(٣) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٢.

(٤) المنح الفكرية: ١٤٠.

(٥) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٧.

(٦) البقرة: ٦، ويس: ١٠.

(٧) مريم: ٩٣.

(٨) في مواضع، أولها في البقرة: ٩٩.

(٩) المائدة: ٢.

(١٠) في مواضع، منها في البقرة: ١٥.

(١١) في خمسة مواضع، أولها في آل عمران: ٢٦.

(١٢) البقرة: ٢٢٧، و٢٢٩.

﴿أَصْطَفَى﴾[١]، ﴿وَأَصْلَحَ﴾[٢]، فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد، وبترقيقها أوكد، نحو: ﴿ٱهْدِنَا﴾[٣]، ﴿أَعُوذُ﴾[٤]، ﴿أَعْطَىٰ﴾[٥]...»[٦].

فهذا النص يستدل به من جهتين:

الأولى: جعله سبب التحفظ من ترقيقها كونَهَا مبتدأً بها، وهذا واضح من صدر النص، وكذلك فعل ابن الناظم في شرح الطيبة[٧].

الثانية: اعتداده بالساكن في قوله: «فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد، وبترقيقها أوكد، نحو: اهدنا، أعوذ، أعطى»، فلم لم يعتد بالساكن لما مثل لمجانس الهمزة ولمقاربها بقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا﴾ و﴿أَعْطَىٰ﴾، ولاعتبر أن الهمزة جاورت الدال والطاء، وليسا بمجانسين ولا بمقاربين، كما أن الطاء تقدمت في المفخم الذي يلي الهمز.

الاستدراك الحادي عشر:

قال الشيخ القاري: «ثم قوله تبعاً لابن المصنف: (أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[٨] أبعد مما قاله أولاً؛ لأن الكلام هنا في الترقيق والتفخيم، لا في التسكين والتحريك، كما لا يخفى على ذوي التحقيق، والله ولي التوفيق»[٩].

هذا – أيضا – استدراك على الشيخ خالد الأزهري[١٠]، والشيخ خالد مسبوق إلى هذا القول من الشيخ ابن الناظم، والشيخ أبي الفتح المزي[١١]، لكن ابن الناظم استغنى عنه في شرح

---

(١) الصافات: ١٥٣.

(٢) في مواضع، أولها في المائدة: ٣٩.

(٣) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٦.

(٤) في مواضع، أولها في البقرة: ٦٧.

(٥) طه: ٥٠، والليل: ٥.

(٦) النشر: ٢١٦/١.

(٧) ينظر: شرح طيبة النشر: ٣٦.

(٨) الكهف: ١٩.

(٩) المنح الفكرية: ١٤٠.

(١٠) الحواشي الأزهرية: ٥٤.

(١١) ينظر: الحواشي المفهمة: ١٨٧، والفصول المؤيدة: ٩٤، وقد تقدمت ترجمة أبي الفتح المزي في ص ٦٧.

نفس البيت من الطيبة[١].

وهو استدراك وجيه؛ ولذلك قال العلامة النَّابلي[٢] المحشي على شرح الشيخ خالد: «قوله: (وأمر بالمحافظة على سكون اللام..)الخ، الأوجه أنه أمر بالمحافظة على ترقيقها، كما جرى عليه شيخ الإسلام[٣] وغيره[٤]؛ إذ الكلام في الترقيق والتفخيم، لا في التسكين؛ فإنه يأتي»[٥].

الاستدراك الثاني عشر:

قال الشيخ القاري: «وقال اليماني: (أي: رقق اللام الثانية؛ لأن اللام الأولى مرققة لا محالة)[٦].

قلت: وكذا اللام الثانية مرققة لا محالة، نعم؛ كون الثانية، لمجاورتها الحروف المفخمة، يصعب ترقيقها، فيتأكد الاهتمام بحالها»[٧].

يريد الشارح اليمني اللامَ من قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾. وقصرهُ كلام الناظم على اللام الثانية فقط لا دليل عليه، بل الناظم أمر بترقيق اللامين معا، لكن؛ لما جاورت الثانية مفخما كان الحرص على ترقيقها أكثر؛ لسبق اللسان إلى تفخيمها، ويشهد لهذا قوله في النشر: «واللام: يحسن ترقيقها، لاسيما إذا جاورت حرفَ تفخيم..»[٨].

---

(١) ينظر: شرح طيبة النشر: ٣٦.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٤٦.

(٣) أي: زكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة: ٦٢.

(٤) كعبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة: ١٤٣.

(٥) إتحاف المريد لشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد: (٢٦/أ)

(٦) شرح المقدمة الجزرية لليمني: (١١/ب).

(٧) المنح الفكرية: ١٤٠.

(٨) النشر: ٢٢١/١.

الاستدراك الثالث عشر:

قال الشيخ القاري: «وأما قول الشيخ زكريا: (وباء باطل؛ لمجاورتها الألف المدية)[١] ففيه بحث، حيث يشعر بأنها ترقق لمجاورة ما هو مرقق، فيلزم أن يكون ما قبل الألف تابعاً لها في الترقيق، مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق، أنها هي التابعة له؛ حيث ترقق بعد المستفل، وتفخم بعد المستعلي.

نعم؛ في التمهيد ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة، حيث قال: (إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها، لاسيما إن وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق، نحو قوله تعالى: ﴿بَاغٍ﴾[٢] و﴿بَسِطٌ﴾[٣] ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾[٤] و﴿ٱلۡبَٰطِلَ﴾[٥] و﴿بَٰلِغَ﴾[٦])[٧].

وأما عبارته الصحيحة في النشر فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم، نحو (باطل)[٨] ﴿وَٱلۡبَغۡيَ﴾[٩] ﴿وَبَصَلِهَا﴾[١٠]، ثم قال فيه: (فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ، نحو (باطل) و﴿بَٰلِغَ﴾ و﴿بَاغٍ﴾ ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾، فكيف إذا وليها حرفان مفخمان، نحو: ﴿ٱلۡبَرۡقُ﴾[١١] و(البقرة)[١٢])[١٣]»[١٤].

---

(١) الدقائق المحكمة: ٦٢، ومعناه: وحاذرن تفخيم باء باطل لمجاورتها الألف المدية.

(٢) في ثلاثة مواضع أولها في البقرة: ١٧٣.

(٣) الكهف: ١٨.

(٤) في مواضع، أولها في البقرة: ١٣٦.

(٥) في مواضع، أولها في الأنفال: ٨.

(٦) كما في المائدة: ٩٥.

(٧) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ١١٨.

(٨) مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ الأعراف: ١٣٩.

(٩) الأعراف: ٣٣، والنحل: ٩٠.

(١٠) البقرة: ٦١.

(١١) في مواضع، أولها في البقرة: ٢٠.

(١٢) في النشر: ﴿ٱلۡبَقَرَ﴾، وهي في سورة البقرة: ٧٠.

(١٣) ينظر: النشر: ١/٢١٦.

(١٤) المنح الفكرية: ١٤٠.

هذا الاستدراك ليس فيه للشيخ القاري إلا نقله عن الشيخ الفضالي ببعض تصرف، وهو بدوره نقله عن الشيخ ابن الحنبلي دون إحالة(١).

وما ألزموا به الشيخ زكريا ليس بلازم، وإلا كان عليهم أن يلزموا الإمام ابن الجزري بذلك فيما نقلته عنه قبل من قوله: «فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق، سهلة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولا سيما إذا أتى بعدها ألف، نحو: ﴿ءَاتِي﴾، و﴿ءَايَٰتٍ﴾، و﴿ءَآمِّينَ﴾»(٢).

بل قصد الشيخ زكريا أن الباء إذا جاورها ألف يسبق اللسان إلى تفخيمها، فحث الناظم على التحفظ من ذلك، والله أعلم.

ولو صح هذا الإلزام أيضا لأُلزم به الشيخ القاري حين قال: «أمر بترقيق لامَيْ ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ لمجاورة الأولى الياء الرخوة..»(٣)، فالياء الرخوة مرققة دائما، فهل قوله هذا يشعر بأن اللام ترقق لمجاورة ما هو مرقق؟.

الاستدراك الرابع عشر:

قال الشيخ القاري: «وأما قول ابن المصنف: (أي: بَيِّن باء ﴿بِهِمْ﴾(٤) ﴿وَبِذِى﴾(٥) لمجاورتهما حرفاً خفياً، وهو الهاء، والذال)(٦) فمحل بحث؛ إذ ليس الكلام في التبيين، بل سوق سوق العبارة في الترقيق... مع أن أمر البيان، لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الأعيان، مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة في تركيب (هاوي)، فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله: (لمجاورتها الرخوة)»(٧).

استدرك الشيخ القاري هنا على الشيخ ابن الناظم مسألتين:

---

(١) ينظر: الفوائد السرية: ١٠٠، والجواهر المضية: ١٨١، ١٨٢.

(٢) النشر: ٢١٦/١.

(٣) المنح الفكرية: ١٣٩.

(٤) في مواضع كثيرة، أولها في البقرة: ١٥.

(٥) النساء: ٣٦.

(٦) الحواشي المفهمة: ١٨٨.

(٧) المنح الفكرية: ١٤١.

أولاهما: قوله: «أي: بَيِّنْ باءَ ﴿بِهِمْ﴾ ﴿وَبِذِى﴾»، وهو استدراك وجيه[١]؛ لأن كلام الناظم في الأمر بترقيق هذه الحروف، والتحذير من تفخيمها، لا في المطالبة ببيانها.

وظهر لي أن ابن الناظم قسم الكلمات التي أمر والده بترقيقها قسمين:

- ما جاورها مفخم، وهذه شرح كلام والده على الأمر بترقيقها.
- ما جاورها مرقق، وهذه شرح كلام والده على الأمر ببيانها، إلا كلمة ﴿الْحَمْدُ﴾ قال فيها: «أي: ورققن ﴿الْحَمْدُ﴾، أي: تلطف في إخراج همزتها»[٢].

وكأنه بذلك يرى أن ما جاوره مرقق فإن لسان القارئ لا يسبق إلى تفخيمه حتى يُحَثَّ على التحفظ منه، وكان ينبغي على الشيخ القاري أن يستدرك عليه في كل تلك المواضع، والله أعلم.

ويبدو أن هذا كان رأيه أولا، ثم غيره في شرح الطيبة[٣]، فحمل كلام والده هناك على الأمر بترقيق تلك الحروف كلها[٤].

وأما قول الشيخ القاري: «مع أن أمر البيان، لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الأعيان»، فلا يظهر صوابه، بل بعض الحروف يحرص على بيانها أكثر من غيرها، ولذلك قال الناظم بعد:

وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إِنْ سَكَنَا ... وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا[٥]

---

(١) وقد سبقه إليه ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ١٠١.

(٢) الحواشي المفهمة: ١٨٧.

(٣) ترجح لدي أنه شرح الطيبة سنة: ٨٢٨هـ، وذلك أخذا من قول والده في ترجمته من غاية النهاية: ١/١٣٠: «فلما يسر الله تعالى لي الحج في سنة سبع وعشرين وثمان مئة، كتبت إليه، فحضر عندي، واجتمعنا بمصر نحو عشرة أيام، وتوجهت إلى الحج، وجاورت، وأقام هو بمصر من شوال وإلى شوال سنة ثمان، فحج معي سنة ثمان، ورجعنا جميعاً إلى الديار المصرية... ولما كان بمصر في غيبتي، وأنا مجاور بمكة، شرح طيبة النشر، فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواشي التي كنت كتبتها عليها، ومن قبل ذلك شرح مقدمة التجويد ومقدمة علوم الحديث من نظمي في غاية الحسن». أما شرحه للجزرية فقد صرح في خاتمته ص: ٣٢٥ أنه فرغ منه في رمضان سنة: ٨٠٦هـ، فبين الشرحين أكثر من عشرين سنة.

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر: ٣٦.

(٥) المقدمة فيما قارئ القرآن أن يعلمه: ٤٩.

ثانيتهما: هو الاستدراك التالي:

الاستدراك الخامس عشر:

استدراكه على قول ابن الناظم: (أي: بَيِّن باءَ ﴿بِهِمْ﴾﴿وَبِذِى﴾ لمجاورتهما حرفاً خفيّاً، وهو الهاء، والذال) بقوله: «مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة في تركيب (هاوي)، فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله: (لمجاورتها الرخوة)».

وهو استدراك وجيه أيضا، وإن كان سبقه إليه الفضالي، الذي نقله - دون إحالة - عن ابن الحنبلي(١). ولا أدري كيف عدَّ ابن الناظم ومن تبعه(٢) حرف الذال حرفا خفيا؛ إذ لم أجد من عده كذلك أبدا.

والجدير بالذكر أن محقق «الحواشي المفهمة» ذكر أنه وجد في نسخة مخطوطة نصَّ ابن الناظم هكذا: «أي: بَيِّن باءَ ﴿بِهِمْ﴾﴿وَبِذِى﴾ لمجاورتهما حرفاً خفيّاً، وهو الهاء، وباء (بذي) لمجاورتها حرفا رخوا، وهو الذال»(٣).

وهي نسخة عتيقة، كتبها القاسم الحلّي يوم الأحد، خامس عشري ذي الحجة، عام ٨٤٢هـ، كما ذكر في خاتمتها(٤)، فهي قريبة العهد من حياة المؤلف على القول المشهور بأنه توفي سنة: ٨٣٥هـ، أو تكون كتبت في حياة المؤلف على القول بأنه توفي سنة: ٨٥٩هـ.

ورغم ما في هذا النص من إشكال كرَّسه قوله صاحبه: «أي: بَيِّن باءَ ﴿بِهِمْ﴾﴿وَبِذِى﴾ لمجاورتهما حرفاً خفيّاً»، إلا أن قوله بعدُ: «وباء (بذي) لمجاورتها حرفا رخوا، وهو الذال» يدل على:

- أن هذا النص فيه اختلاف بين النسخ، فلذلك لا يعتمد عليه في نسبة القول إلى ابن الناظم.
- أن ابن الناظم كان يغير في شرحه كلما قام المقتضي، فنتيجة لذلك اختلفت نسخه، هذا إضافة إلى ما تقدم من أنه ألفه في وقت مبكر.

---

(١) ينظر: الفوائد السرية: ١٠١، والجواهر المضية: ١٨٣.

(٢) كالأزهري في الحواشي المفهمة: ٥٦.

(٣) الحواشي المفهمة بتحقيق عبد الحكيم واحسين: ٤٦.

(٤) ينظر: الحواشي المفهمة بتحقيق عبد الحكيم واحسين: ١٤.

الاستدراك السادس عشر:

قال الشيخ القاري: «فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله: (لمجاورتها الرخوة)[(١)]، إلا أن فيه بحثاً للمصري، حيث قال: (مجاورة الرخوة لا تقتضي الترقيق، وإلا لاقتضت مجاورة الشدة ضده)[(٢)].

قلت: قد تكون العلة مطردة لا منعكسة. نعم؛ الأولى أن يعلل ترقيق الباء في ﴿بِهِمْ﴾ لمجاورتها حرفاً خفياً، وهو الهاء، وفي (بذي) لمجاورتها حرفاً ضعيفاً، كما قال المصنف في النشر: (وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة، لاسيما إن كان حرفاً خفيّاً، وهو الهاء، نحو: ﴿بِهِمْ﴾، و﴿بِهِۦ﴾، و﴿بَلَغَ﴾، و﴿بَسَطَ﴾، أو ضعيفاً، نحو: (بذي)، و﴿بِثَلَٰثَةِ﴾[(٣)]، و﴿بِسَاحَتِهِمْ﴾[(٤)]. وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد)[(٥)]»[(٦)].

الشيخ القاري هنا يستدرك على الشيخ الفضالي مباحثته للشيخ زكريا الأنصاري، وإن كان ابن الحنبلي، ومن قبله الفضالي، لم يذكرا اسم القاضي بالاسم، كما أنهما لم يخطئاه، إنما أوردا عليه هذا الإيراد، ثم قال الفضالي بعد ذلك: «والأولى أن يعلل ترقيق الباء في ﴿بِهِمْ﴾ لمجاورتها حرفا خفيا، وهو الهاء، و(بذي) لمجاورتها حرفا ضعيفا»[(٧)]. وقد وافقه على اعتبار هذه الأولوية الشيخُ القاري كما تقدم.

وواضح أن هذه الْمُباحَثَة من الشيوخ: ابن الحنبلي والفضالي والقاري، ومن الْمُباحَث، وهو الشيخ زكريا، مبنية على مغالطة؛ ففحوى كلامهم أن الباء ترقق لمجاورة الحرف الرخو أو الضعيف، وهذا ليس صحيحا أبدا، بل ترقق لأنها مستفلة الأصلُ فيها الترقيق، وما جاء على

---

(١) الدقائق المحكمة: ٦٢.

(٢) الجواهر المضية: ١٨٣، وقد نقله عن ابن الحنبلي في الفوائد السرية: ١٠١ دون إحالة.

(٣) آل عمران: ١٢٤.

(٤) الصافات: ١٧٧.

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢١٦/١، وفيه: «وليحذر في ترقيقها» بدل: «وليحذر بترقيقها»، وليس فيه: «وهو الهاء».

(٦) المنح الفكرية: ١٤١، و١٤٢.

(٧) الجواهر المضية: ١٨٣.

أصله فلا سؤال عليه. وإنما أمر الناظم بترقيقها والتحرز من تفخيمها؛ لأن اللسان قد يسبق إلى تفخيمها.

أما ما استدلوا به من كلام الناظم في النشر فشيء في غاية الغرابة لكونه صدر من أعلام كبار في العلم والفضل؛ فالإمام ابن الجزري يحذر من ذهاب صفة الشدة عن الحرف عند ترقيقه، وليس بصدد بيان علة ترقيق الحرف، واسمع إليه يقول: «وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة، لاسيما إن كان حرفاً خفيّاً، نحو: ﴿بِهِمْ﴾... أو ضعيفاً، نحو: (بذي)... وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد».

وأظنه من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تعليق، والله ولي التوفيق.

وقد وقع فيما وقع فيه هؤلاء الأفاضل كثير من الشراح قديما وحديثا، وسهولة الوقوف على ذلك في شروحهم تغني عن الإحالة، وكان منهم ابن الناظم، إلا أنه فطن لذلك، فتراجع عنه في شرح الطيبة، وغير أسلوبه تماما، وأحب أن آتي ببعض كلامه؛ ليتأكد للقارئ الكريم ما أردت التنويه به، قال في شرح قول الناظم:

كَهَمْزِ اَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنَا ... اَللهُ ثُمَّ لاَمِ لِلهِ لَنَا

وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللهِ وَلاَ الضْ ... وَالْمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ[1]

«وهذه أمثلة مما يتحفظ بترقيقه من حيث إن اللسان ربما سبق إلى تفخيمه، وهو سر ما سرقته الطباع من العجم والنبط، مثل الهمز في ﴿الْحَمْدُ﴾[2] إذا ابتدأ بها، وكذلك من ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾[3] و﴿اهْدِنَا﴾[4] حالة الابتداء، وكذا ﴿اللَّهُ﴾[5]، والتحفظ فيه آكد؛ لوجود اللام المفخمة بعده، وكذلك ينبغي أن يتحفظ بترقيق اللام من ﴿لِلَّهِ﴾[6] و﴿لَنَا﴾[7]، وكل ذلك مما

(١) طيبة النشر: ٣٦.

(٢) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٢.

(٣) في مواضع، أولها في البقرة: ٦٧.

(٤) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٦.

(٥) منها في البقرة: ١٥.

(٦) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٢.

(٧) في مواضع، أولها في البقرة: ٣٢.

مما تحكمه المشافهة، وتسهله الرياضة..وكذلك يجب التحفظ بترقيق اللام من قوله: ﴿وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾[١]، أعني: اللام بعد التاء؛ فإن الطاء بعده، لقوته وشدة تفخيمه، يجذب اللسان إلى تفخيمه»[٢].

---

(١) الكهف: ١٩.

(٢) شرح طيبة النشر: ٣٦، وارجع إليه للمزيد.

المبحث السادس: الاستدراكان الواردان في باب الراءات

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعله الداني، وبعض المغاربة، إلا أنه تَجَوُّز؛ لأن الإمالة: أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء، والترقيقَ: إنحاف صوت الحرف. فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، وأيضاً لو كان الترقيق إمالة لم يدخل مع المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم.

كذا ذكره المصري، والتحقيق ما قاله في النشر من أن تغليظ اللام تسمينها، لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفه، إلا أن التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء، والترقيق ضدهما، وقد يطلق عليه الإمالةُ مجازا، لكن الصحيح هو الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة، والإمالة في الحركة دون الحرف»[(١)].

هذا الاستدراك من أوضح الأدلة على أن الشيخ القاري لم يطلع على كتاب النشر، وإنما كان ينقل عنه بواسطة، وغالبا ما تكون الواسطة هو الفضالي، لكن هذه المرة نقل عن طاش كبري زاده، وإليك تفصيل ذلك:

١ . من أول قوله: «وقد عبر قوم..» إلى قوله: «وذلك خلاف إجماعهم» هو كلام الإمام ابن الجزري في النشر[(٢)]، ونسبه إلى الفضالي؛ لأن الفضالي نقله دون أن ينسبه للنشر[(٣)]، فظنه له.

٢ . ما نسبه إلى النشر نقله عن الشيخ طاش كبري زاده[(٤)]، بدليل أنه تصرف فيه نفس تصرفه، وبما أنه لم يطلع على النشر لم يعرف منتهى كلام ابن الجزري، فهو ينتهي عند قوله: «وقد يطلق عليه الإمالةُ مجازا»، أما قول: «لكن الصحيح...» فهو من قول طاش كبري زاده،

---

(١) المنح الفكرية: ١٤٨، ١٤٩.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٩٠، وأشير إلى أن بعضه موجود في كنز المعاني للجعبري: ٢/٨٨٩.

(٣) ينظر: الجواهر المضية: ١٩١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزرية له: ١٤٢، وينظر قول ابن الجزري في النشر: ٢/١١١.

وإن كان هو في الأصل للإمام الداني في تحديده[١]، ونقله عنه الإمام الجزري، ثم أثنى عليه بقوله: «وهذا حسن جدا»[٢].

فانظر كيف حقق قول الإمام ابن الجزري بقول آخر له، مع أنه لا فرق بينهما، غاية ما هنالك أنه ظنه للمصري، فراح يستدرك عليه.

أما مسألة إطلاق المتقدمين من المغاربة الإمالة بين اللفظين على الترقيق فقد ناقشها مناقشة جيدة، ونسبها إلى أصحابها: الشيخُ أيمن سويد في دراسته لكتاب التذكرة[٣]، فلْيُرجع إليها ثَمَّ.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر[٤]، نحو: ﴿الَّذِي ارْتَضَىٰ﴾[٥] عند الكل، و﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ﴾[٦] لورش..

وقال ابن المصنف وتبعه غيره: (والمنفصلة اللازمة لم تجيء في القرآن قبل راء ساكنة)[٧].

لكن فيه نظر ظاهر؛ لوجود ما سبق. اللهم إلا أن يريد المتفق عليها، وأنه جعل كسرة (الذي) اتباعا، ولذا فُتح في (اللذان). لكنه يخالف ما ذكره شراح الشاطبية[٨] في قوله:

وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ فَفَخِّمْ، فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلَا[٩]

---

(١) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد: ١٦١.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٩١/٢.

(٣) التذكرة في القراءات الثمان: ١١٢/١. ١٣٠.

(٤) هذا التعريف للجعبري في كنز المعاني: ٩٠٩/٢.

(٥) النور: ٥٥.

(٦) مريم: ٢٨.

(٧) الحواشي المفهمة: ١٩٤، والفصول المؤيدة: ٩٧، واللآلئ السنية: ١٣٧، وشرح المقدمة الجزرية لزاده: ١٣٧، والفوائد السرية: ١١٠، والجواهر المضية: ١٩٩.

(٨) يقصد: شعلة الموصلي في كنز المعاني: ١٢٩.

(٩) حرز الأماني ووجه التهاني: ٢٩.

أن العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداء، نحو: ﴿ٱمۡرَأَةٌ﴾(١)، أو لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ﴾(٢)، والمنفصل ما كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة، نحو: ﴿ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ﴾»(٣).

ابن المصنف ومن معه يتكلمون عن الكسرة التي تسبق الراء الساكنة، ويرون أن الكسرة المنفصلة اللازمة لم ترد في القرآن، ويبدو أن ابن الناظم أخذ هذا من قول الجعبري: «والمنفصلة اللازمة: ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسرة، نحو: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾ لورش حسب»(٤).

وإحسانا للظن بهؤلاء الأعلام أقول: إن كسرة الذال في قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ﴾ عندهم منفصلة عارضة(٥)، وعروضها ليس للإتباع كما قال الشيخ القاري، إنما هو للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك على مذهب الكوفيين، إذ مذهبهم أن «الذي» أصلها «اللَّذْ» بسكون الذال، فزادت العرب ياء، فالتقى ساكنان، فكسروا الأول، لكن هذا المذهب ضعيف عند النحويين(٦).

أما البصريون فيرون أن الياء أصلية(٧)، فالكسرة التي تحت الذال أصلية إذًا، وعليه يحمل ما نقله الشيخ القاري عن الشيخ شعلة، إلا أن هذا الأخير لم يصف الكسر باللازم، إنما وصفه بالمنفصل فقط، وهذا متحقق في: ﴿ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ﴾ الذي مثل به.

أما الشيخ القاري فما طبق المفصل هذه المرة؛ فتعريفه للكسرة المنفصلة اللازمة، الذي أخذه عن الجعبري كما تقدم، وهو قوله: «وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت

---

(١) في مواضع، أولها في النساء: ١٢.

(٢) النور: ٥٠.

(٣) المنح الفكرية: ١٥٢.

(٤) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٢/٩٠٩، وإنما قلت ذلك، لأن معظم ما في هذه المسألة نقله عنه.

(٥) وقد صرح الشيخ بحرق بعروضها في هذا المثال. ينظر: تحفة القاري والمقري: (١٤/ب).

(٦) ينظر تفصيل ذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/٦٧٠، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣/١٧.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/٦٧٢، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣/١٧.

في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر، نحو: ﴿ٱلَّذِى ٱرۡتَضَىٰ﴾ عند الكل...» فيه أن الكسرة تكون علامة بناء في الكلمة الأولى، وهذا لا يتوفر في: ﴿ٱلَّذِى ٱرۡتَضَىٰ﴾ محل تمثيله، لأن كسرة ذاله كسرة بِنَية، وليست كسرة بناء؛ إذ كسرة البناء محلها آخر الكلمة، ككسرة الإعراب، والذال ليست آخر الكلمة، كما هو ظاهر.

المبحث السابع: الاستدراكات الواردة في باب اللامات وأحكام متفرقة

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «وأما ما ذكره الرومي من أنهم فرقوا بين ﴿بَسَطتَ﴾[(١)]، و﴿نَخۡلُقكُّم﴾[(٢)]، بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة، وفي الثاني بلا زيادة القاف[(٣)]، فلم نره في الكتب المنسوبة إليهم، ولا سمعناه من المشايخ الذين قرأنا عليهم، وحققنا وجوه القراءة لديهم.

ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فمما لا يلتفت إليه، ولا يعول عليه.

ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب[(٤)] من غير فهمه؛ حيث استشكل الإدغام بأن الإطباق صفة لُلمطَبق، ولا يتأتى إلا به، فلو بقي الإطباق مع الإدغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها وصف الإطباق، وفي ذلك جمع بين ساكنين، فإنَّ نحو: ﴿فَرَّطتُ﴾[(٥)] بالإطباق ليس فيه إدغام حقيقة، ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجازا؛ لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل، على ما ذكره الجاربردي[(٦)] وغيره»[(٧)].

ما ذكره الشيخ طاش كبري زاده لا يصح قراءة، ولم يذكره أحد من القراء حسب بحثي المتواضع، إنما ذكره ابن الحاجب من اللغويين على سبيل الرد على النحاة الذين سموا ذلك إدغاما، لا أنه وجه لغوي، وهذا ما بينه شارح شافيته العلامة رضي الدين (ت: ٦٨٦هـ) حين قال: «فإذا أدغمت حروف الإطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الإطباق؛ لئلا تذهب فضيلة الحرف. وبعض العرب يذهب الإطباق بالكلية..

---

(١) المائدة: ٢٨.

(٢) المرسلات: ٢٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزرية: ١٤٩.

(٤) أي: في الشافية: ١٢٧، ١٢٨، ونصه: «والإطباق في نحو: ﴿فَرَّطتُ﴾ إن كان معه إدغام فهو إتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنين، بخلاف غنة النون في: ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]».

(٥) الزمر: ٥٦.

(٦) أي: في شرحه على شافية ابن الحاجب: (١٣٩/ب).

(٧) المنح الفكرية: ١٦٢، ١٦٣.

ومع بقاء الإطباق تردد المصنف[(١)] في أنه هل هناك إدغام صريح، أو إخفاء لحرف الإطباق مسمى بالإدغام لتقاربهما؟، فقال: إن كان الإطباق مع الإدغام الصريح فذلك لا يكون إلا بأن يقلب حرف الإطباق - كالطاء مثلا في ﴿فَرَّطتُ﴾ - تاء، وتدغمها في التاء إدغاما صريحا، ثم تأتي بطاء أخرى ساكنة قبل الحرف المدغم، وذلك لأن الإطباق من دون حرف الإطباق متعذر؛ فيلزم الجمع بين ساكنين. قال: وليس كذلك إبقاء الغنة مع النون المدغمة في الواو والياء إدغاما صريحا؛ لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة، وذلك بأن تشرب الواو والياء المضَعَفْين غنةً في الخيشوم، ولا تقدُر على إشراب التاء المضعفة إطباقا؛ إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الإطباق. قال: والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح، بل هو إخفاء يسمى بالإدغام؛ لشبهه به، كما يسمى الإخفاء في نحو: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[(٢)] و﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[(٣)] إدغاما»[(٤)].

ولهذا الذي لاحظه ابن الحاجب سمى القراء هذا الإدغام إدغاما ناقصا، أو غير مستكمل[(٥)].

---

(١) يعني: ابن الحاجب.

(٢) النور: ٦٢.

(٣) الأعراف: ١٩٩.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/٢٨١، و٢٨٢، وانظر أيضا: شرح الشافية لنقره كار (ت: ٧٧٦هـ): (١٧٤/أ)، والمناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري: (١٧١/أ).

(٥) ينظر: الرعاية: ١٩٩، ٢٠٠، والتحديد: ١٣٨، والنشر: ١/٢٢٠، و٢/٢٧، ٢٨.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «وأما ما ذكره المصري بقوله: (وأجيب بأن القراء نصوا على أن في نحو: ﴿فَرَّطتُ﴾ تشديداً، ولا يمتنع إبقاء الإطباق في الطاء قائماً بمحض صوت الطاء؛ لأن الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء، ولا يلزم احتلاب طاءٍ أخرى، ولا جمع بين ساكنين، وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم)[١]اهـ فلا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما في معارضته من المكابرة»[٢].

المصري – وهو الشيخ الفضالي – يجيب هنا عن الاعتراض المتقدم الذي اعترض به ابن الحاجب على من سمى إدخال الطاء في التاء إدغاما؛ وقد تقدم أن ابن الحاجب رجح أن يسمى ذلك إخفاء لا إدغاما، وهذا الذي اختاره – أيضا – الشيخ القاري على ما يظهر من قوله: «فعلم أن ما ذُكر ليس بإدغام محض، ولا إظهار محض، بل حالة بينهما، فهو بالإخفاء أشبه، فيكون نظير ما قال الشاطبي رحمه الله[٣]:

وَإِدْغَـامُ حَـرْفٍ قَبْلَـهُ صَـحَّ سَـاكِنٌ ... عَسِـيْرٌ وَبالإِخْفَـاءِ طَبَّـقَ مَفْصِـلاَ»[٤].

واختياره لهذا القول جعله يرد هنا على الشيخ الفضالي، مع أن قول هذا الأخير هو الراجح عند القراء، فهم يسمون ذلك إدغاما ناقصا، ولا يسمونه إخفاء؛ إلا ما ورد عن بعضهم، كالإمام السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) في فتح الوصيد، حين قال: «..لا يُظهِر الحرفَ إظهارا بينا، ولا يُدغِم بحيث لا يبقى له أثر، ولكنه يُخفِي»[٥].

وكان الإمام ابن الجزري قد تطرق إلى قول الإمام السخاوي، لكن في الإدغام بغنة، فقال: «الإدغام بالغنة في الواو والياء، وكذلك في اللام والراء عند من روى ذلك، هو إدغام غير كامل من أجل الغنة الباقية معه.. وقال بعض أئمتنا: إنما هو الإخفاء، وإطلاق الإدغام عليه مجاز، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي، فقال: (واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا

---

(١) الجواهر المضية: ٢١١.

(٢) المنح الفكرية: ١٦٣.

(٣) أي: في حرز الأماني: ١٣.

(٤) المنح الفكرية: ١٦٢.

(٥) فتح الوصيد في شرح القصيد: ٢/٤١١.

إدغام، وإنما يقولون له: إدغام، مجازاً). قال: (وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة، ويمنع تمحيض الإدغام، إلا أنه لابد من تشديد يسير فيهما). قال: وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة)[١].

قلت: والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه؛ فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في: ﴿بَسَطتَ﴾؛ و﴿أَحَطتُ﴾[٢]، والدليل على أن ذلك إدغام وجودُ التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء»[٣].

ويبدو لي أن الإمام السخاوي تراجع عن هذا القول، فقال في جمال القراء: «والحرفان المتقاربان إذا دخل أحدهما في الآخر قلب الأول منهما إلى لفظ الثاني قلبا صحيحا وأدغم فيه إدغاما تاما. هذا ما لم يكن للأول صوت يبقى، نحو صوت النون والتنوين إذا أدغما في الياء والواو، وصوت الطاء إذا أدغمت في التاء وبقي ذلك الصوت مع الإدغام؛ فإن الأولى تنقلب قلبا صحيحا ولا تدغم إدغاما تاما؛ إذ لو فعل ذلك به لذهب ذلك الصوت بذهابه؛ لعدم وجوده في غيره»[٤].

ولما نظم ذلك في عمدة المجيد قال:

...وَأَدغَمُوا (وَطْتُ) فَاتْـــبَعْ في القُرانِ أَئِمَّةَ الأَمَانِ[٥]

فسماه إدغاما، ولم يسمه إخفاء.

ولا بأس أن أنقل بعض كلام الأقدمين من المجودين في المسألة.

قال الإمام مكي: «وإذا وقعت الطاء مدغمة في تاء بعدها وجب على القارئ أن يبين التشديد متوسِّطا، ويبين الإدغام، ويظهر الإطباق الذي كان في الطاء؛ لئلا تذهب الطاء في الإدغام، ويذهب إطباقها معها، كما تظهر الغنة من النون الساكنة ومن التنوين إذا أدغمتهما

---

(١) السابق: ٢/٤٠٩.

(٢) النمل: ٢٢.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٧، ٢٨.

(٤) جمال القراء وكمال الإقراء: ٢/٥٣٦، وقد ألفه بعد فتح الوصيد؛ لأنه أحال عليه فيه في: ٢/٤٣٨، ٥٤٣، نبه على ذلك مولاي محمد الطاهري، محقق فتح الوصيد: ١/١٦٠.

(٥) جمال القراء وكمال الإقراء: ٢/٥٤٥، والمفيد في شرح عمدة المجيد: ١٠٠.

في أحد هجاء (يومن)، فالغنة الباقية عند الإدغام في هذا كله، كالإطباق الباقي عند إدغام الطاء في التاء... تدغم الطاء في التاء ويبقى لفظ الإطباق ظاهرا، كما يبقى لفظ الغنة عند إدغامك النون والتنوين في أحد هجاء (يومن)، فالتشديد في هذا النوع متوسط غير مشبع؛ ليبقى بعض ما كان في الحرف المدغم»[1].

ولعلك تلاحظ قياسه إدغام الطاء في التاء على إدغام النون الساكنة والتنوين في الحروف الأربعة المذكورة.

وقال الإمام الداني: «فإذا التقت الطاء، وهي ساكنة، بتاء، أدغمت فيها بيسر، وبُيِّن إطباقُها مع الإدغام، وإذا بيُِّن امتنعت من أن تنقلب تاء خالصة؛ لأنها بمثابة النون والتنوين إذا أدغما وبقيت غنتهما، هذا مذهب القراء»[2].

والجدير بالذكر أن هذا الجواب، الذي ذكره الفضالي بصيغة البناء للنائب، نقله عن ابن الحنبلي الذي ذكره أيضا بتلك الصيغة[3]، وصاحب الجواب هو المقرئ اللغوي المتفنن ابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)[4]، فهل ينطبق على جوابه قول الشيخ القاري: «فلا يخفى ما فيه من المصادرة، بل ما في معارضته من المكابرة»؟.

---

(١) الرعاية: ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) التحديد: ١٣٨.

(٣) ينظر: الفوائد السرية: ١١٦.

(٤) ينظر: المفيد في شرح عمدة المجيد: ١٠٥.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «ثم قوله: (إذا سكنت الطاء، وأتى بعدها تاء، وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل، بل يبقى معه صفة الإطباق؛ لقوة الطاء وضعف التاء، فيتعين على المجود أن يوفيها حقها، لاسيما إذا كانت مشددة، نحو: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾[(١)]، و﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾[(٢)]، ففيه أن المثالين الأخيرين ليسا مما نحن فيه، بل من قبيل: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾[(٣)]، حيث أجمعوا على أنه من الإدغام الكامل، وأن أصلهما (اتطيرنا) و(يتطوف)، فأُعلا بإعلال حقق في محلهما، فهو من باب إدغام الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة، بخلاف نحو: ﴿أَحَطتُ﴾، فإنه من باب إدغام الأقوى في الأضعف، فيمتنع اندراجه فيه بالكلية، وبه يحصل الفرق في هذه القضية، على قواعد العربية»[(٤)].

هذا أيضا استدراك على الشارح المصري: الشيخ الفضالي[(٥)].

و لا ينبغي أن يظن به أنه لا يفرق بين باب ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾، وباب ﴿أَحَطتُ﴾ كما ظن به ذلك الشيخ القاري، غاية ما في الأمر أنه لما أتى بقوله: «لقوة الطاء وضعف التاء» وذكر –كنتيجة لذلك – أنه لا بد من توفية الطاء حقها، ناسب أن يذكر أنها أكثر ما تكون في حاجة إلى أن توفى حقها عندما تكون مشددة، كما هي في: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾.

فهو بمثابة كلام معترَض، وهو في الأصل مأخوذ من المحقق ابن الجزري حين قال: «والطاء أقوى الحروف تفخيماً، فلتوفَّ حقها، ولاسيما إذا كانت مشددة، نحو: ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾، و﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾، وإذا سكنت، وأتى بعدها تاء، وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء»[(٦)].

---

(١) النمل: ٤٧.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) آل عمران: ٦٩.

(٤) المنح الفكرية: ١٦٣، ١٦٤.

(٥) ينظر: الجواهر المضية: ٢٠٩.

(٦) النشر في القراءات العشر: ١/٢٢٠.

ومن نوادر التعليقات تعليق محققة شرح الشيخ الفضالي على هذه المسألة، فبعد أن نقلت استدراك الشيخ القاري هذا، قالت: «وقد يعتذر عن المؤلف أن هذه الأمور لا تدرك إلا بالنظر في رسم المصحف، والمؤلف كان بصيرا كما تقدم»(١).

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «قال المصري: (لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها).

قلت: اللام ليست من حروف القلقلة؛ فإن حروفها (قطب جد) لا حروف القلقلة سبعة كما توهم المصري من الذهول والغفلة»(٢).

كان الشيخ الفضالي بصدد شرح قول الناظم:

وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا ... أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا(٣)

فقال: «أمر – رحمه الله – بالحرص على بيان اللام الساكنة من ﴿جَعَلْنَا﴾(٤) ونحوها... حيث وقع بعدها نون، فيجب التحفظ بإظهارها مع رعاية السكون فيها، لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها حرصا على إظهارها؛ فإنه من فضيع اللحن، وهو لا يجوز؛ لأنه لم يرد به نصٌّ ولا أداء».

وغريب أمر الشيخ القاري، فكيف يتهجم عليه هذا الهجوم العنيف، مع أنه لم يزعم أن اللام من حروف القلقة، ولا يفهم ذلك من كلامه أصلا، فهو يحذر من قلقلتها، ولو كانت عنده من حروف القلقلة لأمر بقلقلتها!.

أضف إلى ذلك أن ما قاله هو نص عبارة ابن الجزري في النشر(٥)، فهل يجرؤ القاري أن يصفه بالوهم والذهول والغفلة؟.

---

(١) الجواهر المضية: ٢٠٩، حاشية رقم: ٢.

(٢) المنح الفكرية: ١٦٥.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٠.

(٤) في مواضع، أولها في البقرة: ١٢٥.

(٥) ٢٢١/١، ونصه: «وإذا سكنت وأتى بعدها نون، فليحرص على إظهارها مع رعاية السكون، وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها حرصاً على الإظهار؛ فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنص ولا أداء».

ولكلامه ما يدعمه من نصوص الأقدمين، فقد قال الإمام أبو الحسن السعيدي: «ومما يحفظ أيضا: تخليص اللامات إذا سكنت عند النونات، وتخفيف النونات بعدها... ويحتاج في ذلك إلى حذق؛ لأن كثيرا من الناس ربما يتكلف لسكونها فيحركها وهو لا يدري، فإذا أردت اللفظ بها على حسب ما يجب ألصقت طرف لسانك بما يليه من الحنك من مخرج اللام، ثم نطقت بالنون، فتحرك به لسانك حركة خفيفة، من غير أن تضطرب اللام عند خروج النون؛ فإن ذلك يؤدي إلى الحركة»(١).

فقوله: «من غير أن تضطرب اللام عند خروج النون» هو نفس قول ابن الجزري وبعده الفضالي، كما يظهر لي؛ لأن القلقلة اضطراب.

وقول الشيخ القاري: «لا حروف القلقلة سبعة كما توهم المصري» فيه أن ظاهر العد يقتضي أن يتوهمها ستة؛ لأنه أضاف إلى الخمسة اللاَم فقط، مع أن كلام الشيخ الفضالي – شيخ قراء مصر – صريح في عدها خمسة، وإن كان قد تبع ابن الجزري في حكايته عن بعض الأقدمين جعلهم الهمزة والتاء والكاف من حروف القلقة، لكنهما رجحا قول الجمهور(٢)، ولم يذكرا – ولا غيرها – اللاَم في حروف القلقة.

---

(١) كتاب التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، إحدى رسالتين طبعهما الدكتور غانم بعنوان: رسالتان في تجويد القرآن: ٤٢. وأبو الحسن السعيدي هو: علي بن جعفر الرازي الحذاء، نزيل شيراز، أخذ القراءات عن جماعة، منهم أبو بكر النقاش، وأحمد بن نصر الشذائي، له مصنف في القراءات الثمان وقف عليه الذهبي، توفي بعيد الأربع مئة. (ينظر: معرفة القراء الكبار: ٦٩٩/٢، وغاية النهاية: ٥٢٩/١).

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠٣/١، والجواهر المضية: ١٣٦.

الاستدراك الخامس:

قال الشيخ القاري: «واقتصر ابن المصنف على نون ﴿أَنْعَمْتَ﴾[1]، وتبعه الشراح[2]، فالحكم يشمل الميم، على حسب التعميم»[3].

استدراك الشيخ القاري أورده في شرحه لبيت الناظم الذي أَثْبَتُّه قبل قليل، وهو استدراك وجيه؛ لأن الناظم أمر بالحرص على بيان السكون، وميم ﴿أَنْعَمْتَ﴾ ساكنة كنونها، ولا دليل على التخصيص.

ولم أجد في شراح الجزرية السابقين على القاري أو المعاصرين له – ممن توفرت لدي شروحهم – من عمم الحكم على الحرفين[4]؛ إلا العلامة المسعدي (ت: ١٠١٧هـ) لكنه كان أكثر شمولية من الشيخ القاري، إذ قال: «أي: كما يجب الحرص على تحريك الحرف المتحرك، كذلك يجب الحرص على تسكين الحرف الساكن، مثل اللام من ﴿جَعَلْنَا﴾، والنون والميم من ﴿أَنْعَمْتَ﴾، واللام والغين والواو من ﴿الْمَغْضُوبِ﴾[5]...»[6]، فهو –كما ترى – سحب الحكم على لام وواو ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ مما لم يفعله لا الشيخ القاري ولا غيره.

وكان الأولى بمن خصص ذاك العموم أن يقتصر على ميم ﴿أَنْعَمْتَ﴾ بدل نونها؛ لأن الناظم أمر صراحة ببيان سكونها، فقال وهو يتحدث عن أحكام الميم الساكنة: «الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف، نحو: ﴿الْحَمْدُ﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾... وإذا أظهرت في ذلك، فليتحفظ بإسكانها، وليحترز من تحريكها»[7].

---

(١) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٧.

(٢) ينظر: الحواشي المفهمة: ٢٠٦، وممن تبعه: عبد الدائم في طرازاته: ١٥٥، وابن قوقب في تحفته: ص٣٦ (مخطوط)، وخالد الأزهري في حواشيه: ٦٤، وأبي الفتح المزي في فصوله: ١٠٠، وزكريا في دقائقه: ٦٨، و٦٩، وطاش كبري في شرحه: ١٥٠، وغيرهم.

(٣) المنح الفكرية: ١٦٥.

(٤) أما في المحدَثين فقد رأيت ذلك عند صاحب: الروضة الندية شرح متن الجزرية: ٦٠.

(٥) الفاتحة: ٧.

(٦) الفوائد المسعدية في حل الجزرية: ٧٨.

(٧) النشر في القراءات العشر: ١/٢٢٢، ٢٢٣.

ولم أر من نحا هذا المنحى غير العلامة بحرق[١]، والعلم عند الله تعالى.

الاستدراك السادس:

قال الشيخ القاري: «وقول زكريا: (ولو سكوناً عارضاً) إنما يتم في الإدغام الكبير، كما قرأ به السوسي. والظاهر أن المصنف أراد به الإدغام المتفق عليه من الإدغام الصغير»[٢].

قول الشيخ زكريا أورده شرحا لقول الناظم:

وَأَوَّلِي مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ ....[٣]

فقال: (ولو سكوناً عارضاً)[٤]، وعلى ما فهمه الشيخ القاري – من أن السكون العارض لا يكون إلا في الإدغام الكبير – فلا شك أن قول الشيخ زكريا غير صحيح، بدليل ما يلي:

أولا: أن الناظم قال بعد الشطر الذي نقلته آنفا: (أَدْغِم) وهو أمر يدل على الوجوب، ومعلوم أن الإدغام الكبير ليس واجبا، بل هو جائز، ولبعض القراء فحسب، فهو – إِذَنْ – من الأمور الخلافية التي محلها كتب القراءات، وليس كتب التجويد.

ثانيا: أن الناظم مثل للإدغام الصغير فحسب، ولو أراد الكبير لمثل له، كما أنه لما ذكر ما يمتنع فيه الإدغام اقتصر على ما كان في صورة الإدغام الصغير، ولم يذكر ما يمتنع من الكبير.

ثالثا: يرد على قول الشيخ زكريا قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾[٥]، حيث قرأ أبو عمرو والبزي والبزي في أحد الوجهين عنهما ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ بياء ساكنة، فاجتمعت مع ياء ﴿يَئِسْنَ﴾، فعلى قول الشيخ زكريا يجب الإدغام، لكن، لما كان السكون عارضا جاز الإظهار والإدغام، واختار الإمام الشاطبي الأول، وفي ذلك قال:

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءِ فِي اللَّاءِ عَارِضٌ سُكُوناً أَوِ اصْلاً؛ فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا[٦]

---

(١) ينظر: تحفة القاري والمقري بشرح مقدمة ابن الجزري: (١٦/أ).

(٢) المنح الفكرية: ١٧٠.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٠.

(٤) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة: ٧٠.

(٥) الطلاق: ٤.

(٦) حرز الأماني ووجه التهاني: ١١، وانظر قراءة البزي وأبي عمرو في ص: ٧٧ منها، وفي النشر: ٢٨٤/١.

لكنَّ هناك فهماً آخَر للسكون العارض في قول زكريا، وجدته عند حفيده زين العابدين الأنصاري (ت: ١٠٦٨هـ)[١]، قال فيه: "(ولو سكونا عارضا) في كلمة أو كلمتين، فالأصلي نحو: ﴿بَلْ لَا﴾[٢]؛ فإن (بل) موضوع على السكون لا حظ له في الحركة، والعارض نحو المضارع المجزوم، مثل: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ﴾[٣]؛ إذ الحركة فيه هي الأصل، والسكون عارض للجازم، كما صرح بمثله في النشر بقوله: (.........)[٤].

فقول الهروي: (وقول الشيخ زكريا: "ولو سكوناً عارضاً" إنما يتم في الإدغام الكبير، كما قرأ به السوسي. فالظاهر أن المصنف أراد به الإدغام المتفق عليه في الإدغام الصغير)انتهى، مردود عليه لما تقرر"[٥].

فهذا الفهم – في نظري – أولى من فهم الشيخ القاري، وله ما يشهد له من قول العلماء، وقد وقفت من كلامهم على قول ثلة من شراح الحرز، وهم يعللون استثناء الهمز الساكن في الفعل المضارع المجزوم من الإبدال للسوسي، قالوا: "أما ما سكونه علامة للجزم فيتجه في تحقيقه وجهان غير ما سبق:

أحدهما أن يقال: إن السكون فيه عارض، والأصل الحركة؛ فكأنه تخيل ذلك فيه، فحققه كما يحقق المتحرك.

الثاني: أنه لما تغير من الحركة إلى السكون ، لم يمكن تغييره مرة ثانية بالبدل.

وكذلك القول فيما سكونه للبناء؛ لأن الحركة أصلُه، والسكون فيه عارض"[٦].

وهذا الفهم هو الذي يترجح لديَّ، لأن وجهته قوية من حيث إن الأصل في المضارع الرفع، ولا يجزم إلا لموجب، وعليه فكلام الشيخ زكريا لا غبار عليه، والعلم عند الله تعالى.

---

(١) سبقت ترجمته في ص٣٠.

(٢) في مواضع، أولها في المؤمنون: ٥٦.

(٣) البلد: ٨.

(٤) في هذا الموضع بياض بالمخطوط، ولم أستطع التعرف على قول الإمام ابن الجزري المراد.

(٥) النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام زكريا ص: ٢١٤ (مخطوط).

(٦) هذا لفظ السخاوي في فتح الوصيد: ٣٢٥/٢، وقريب منه في اللآلئ الفريدة: ٢٧٢/١، وكنز المعاني لشعلة: ٨٤، والعقد النضيد: ٨٤٧/٢.

الاستدراك السابع:

قال الشيخ القاري: «وأما ما اعتذر عنه المصري بقوله: (ولعل الناظم نظر إلى أن المتقارب داخل في المتجانس، بخلاف عكسه) فلا يصح؛ للاتفاق على عكسه»[(١)].

سياق كلام الشيخ الفضالي جاء هكذا: «والناظم - رحمه الله تعالى - اقتصر على المتماثلين والمتجانسين هنا، ولم يتبع الأكثر، ولعله نظر إلى أن المتقارب داخل في المتجانس، بخلاف عكسه»[(٢)].

وهذا لا يصح؛ لا على تعريفه هو للتقارب والتجانس، ولا على تعريف الناظم.

أما تعريفه هو فهو قوله: «والتجانس: أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة... والتقارب: أن يتفقا مخرجا أو صفة...»[(٣)].

وهو تعريف غريب لم أره لغيره، وعليه؛ فالمتجانس هو الداخل في المتقارب؛ لأنه يجتمع معه في الاتفاق في المخرج والاختلاف في الصفة، وينفرد المتقارب بالاتفاق في الصفة والاختلاف في المخرج، وهذا عكس ما ذهب إليه في اعتذاره.

وأما تعريف الناظم فهو قوله: «والتجانس: أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة... والتقارب: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة، أو مخرجاً وصفة...»[(٤)].

وعليه؛ فلا يصح أن نقول: إن المتقارب داخل في المتجانس؛ لأن هذا الأخير يمتاز بالاتفاق في المخرج، والله أعلم.

---

(١) المنح الفكرية: ١٧١.

(٢) الجواهر المضية: ٢٢٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) النشر في القراءات العشر: ١/٢٧٨.

الاستدراك الثامن:

قال الشيخ القاري: «وأما قول الرومي: (اللهم إلا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد) فغير صحيح»[١].

نص عبارة الشيخ طاش كبري زاده جاءت هكذا في شرحه المطبوع: «فالمثلان والمتجانسان إذا التقيا، وسكن الأول منهما، أدغم الأول في الثاني.. اللهم إلا أن يكون الأول من المتماثلين والمتجانسين حرف مد، وقد أشار إلى كون الأول حرف مد بقوله: (وأبن) أي: أظهر نحو: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ﴾[٢]؛ إذ الياء الأولى حرف مد، ونحو: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾[٣]... لأن الواو الأولى حرف مد»[٤].

ووجه كونه غير صحيح هو ما يُفهمه من جعله الياء والواو المديتين مماثلتين لغير المديتين، مع أن الشارح في باب المخارج رجح مذهب الخليل الذي يقضي باحتساب مخرج لحروف المد الثلاث، وهو الجوف، ويجعل الياء غير المدية من وسط اللسان، والواو غير المدية من الشفتين، وقال عن هذا المذهب: «وهو الحق الذي عليه الجمهور»[٥].

وعندما جاء لتعريف المثلين عرفهما بقوله: «المثلان: ما يكون مخرجهما وصفتهما واحدا»[٦].

هذا؛ وقد استشكل بعض العلماء هذا التعريف للتماثل؛ لكونه يخرج الحرفين السابقين؛ فراحوا يبحثون عن تعريف أنسب لما أرادوه من إدخال الحرفين.

قال الإمام الجعبري: «فالغيران إن اتحدا مخرجا وصفة، فمتماثلان، أو في أحدهما، أو تجاورا، فمتناسبان، وإلا فمتباينان. هذا تعريفهم، ويلزم منه أن يكون نحو: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾[٧]،

---

(١) المنح الفكرية: ١٧٢.

(٢) السجدة: ٥، والمعارج: ٤.

(٣) الشعراء: ٩٦.

(٤) شرح المقدمة الجزرية: ١٦٠.

(٥) المصدر السابق: ٦٤.

(٦) المصدر السابق: ١٥٦.

وَعَمِلُواْ﴾[١]، و﴿فِي يُوسُفَ﴾[٢] غير متماثلين، وهما متماثلان.

والتحقيق أن تقول: الغيران إن اتحدا ذاتا أو اندراجا في الاسم فمتماثلان، وإلا، فإن اتحدا مخرجا وصفة، أو تجاورا، فمتناسبان، وإلا فمتباينان»[٣].

وقال الشيخ المارغيني: «والتماثل: هو أحد أسباب الإدغام الثلاثة المتقدمة، وهو على التحقيق: أن يتحد الحرفان في الاسم والرسم، ويسمى الحرفان متماثلين، كالكاف في الكاف؛ فإن اسمهما واحد، وذاتهما في الرسم واحدة.

و خرج بالاتحاد في الاسم: الحاء والخاء مثلا؛ فإن ذاتهما في الرسم واحدة، ولا عبرة بالنقط؛ لعروضه، لكنهما مختلفان في الاسم، فليسا بمتماثلين. ودخل الواوان في نحو: ﴿كَفَرُواْ وَصَدُّواْ﴾[٤]، والياءان في نحو: ﴿الَّذِى يَدُعُّ﴾[٥]، لاتحادهما في الاسم والرسم؛ فهما متماثلان. متماثلان.

ومن عرّف المتماثلين بما اتحدا مخرجا وصفة فتعريفه غير جامع؛ لخروج الواوين والياءين في نحو ما ذكرنا؛ لأنهما مختلفان مخرجا وصفة مع أنهما من المتماثلين عندهم»[٦].

---

(١) في مواضع كثيرة، أولها في البقرة: ٢٥.

(٢) يوسف: ٧، ٨٠.

(٣) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ١/٤٢٤.

(٤) في مواضع، أولها في النساء: ١٦٧.

(٥) الماعون: ٢.

(٦) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع: ٨٠.

الاستدراك التاسع:

قال الشيخ القاري: «وأما قول الرومي: (ولم تدغم اللام الساكنة في النون، مع تقاربهما أو تجانسهما، بناءً على أن النون لما لم يدغم فيها ما يدغم في اللام من الحروف؛ كالميم والواو والياء، حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك، فلم تدغم اللام فيها، إلا ما روي عن الكسائي من إدغام (هل) و(بل) خاصة في الإدغام الصغير؛ نحو: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾[1]، و﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾[2])[3] اهـ.

فهو خطأ ظاهر؛ لأن النون تدغم في اللام كما تدغم في الميم والواو والياء، كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة»[4].

فكرت في هذا الاستدراك كثيرا، وأخذ مني وقتا ليس يسيرا، إلى أن ترجح لدي أن يكون قد حصل تحريف في كلام الشيخ طاش كبري زاده[5]، واستبعدت أن يكون قصد كتابة ما هو موجود في شرحه؛ لأنه خطأ لا يخفى على أمثاله، وهذا الخطأ هو قوله: «بناءً على أن النون لما لم يدغم فيها ما يدغم في اللام من الحروف؛ كالميم والواو والياء..» فهل يقول أحد: إن الميم والواو والياء تدغم في اللام، كما يفهم من هذا الكلام؟.

أما تعليل الشيخ القاري للخطأ فلا أدري ما محله من كلام الشيخ زاده؛ إذ لا يفهم من كلام زاده نفي إدغام النون في الحروف الأربعة لا من قريب ولا من بعيد!.

وبعد لأيٍ توصلت إلى من أتوقع أن يكون صاحب التعليل الأول الذي تحرف في شرح الشيخ زاده، ذلكم هو أبو عبد الله الفاسي، ونصه كلامه: «فإن قيل: لم اتفق على إدغام اللام الساكنة في الراء، واتفق على إظهارها عند النون، إلا ما روي عن الكسائي من إدغام (بل) و(هل) خاصة؛ نحو: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ و(هل نتبع)؟

---

(١) البقرة: ١٧٠، ولقمان: ٢١.

(٢) الكهف: ١٠٣.

(٣) شرح المقدمة الجزرية: ١٦١.

(٤) المنح الفكرية: ١٧٢، و١٧٣.

(٥) وقد اتفقت على ذلك النسخ الخمس التي حقق عليها الشيخ محمد سيدي الأمين، وضمنها نسخة كتبت سنة: ٩٨١هـ، أي: بعد وفاة المؤلف بـ ١٣ سنة، وهو كذلك في نسخة عندي عتيقة، كتبت سنة: ٩٩٩هـ.

فالجواب: أن النون، لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه؛ نحو الميم والياء والواو، استوحش من إدغام اللام فيها.. لذلك»[(١)].

ومعناه: أن النون تدغم في الميم والياء والواو، وكذا الراء، لكن هذه الحروف الأربعة لا تدغم في النون، ولما كانت اللام تشارك الحروف الأربعة في أن النون تدغم فيها، ألحقت بتلك الحروف في عدم إدغامها في النون.

وما بين النصين من تشابه لفظي يجعلني أقتنع بأن هذا هو مراد الشيخ زاده، فلا اعتراض عليه، والله أعلم.

الاستدراك العاشر:

قال الشيخ القاري: «وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[(٢)]. قال ابن المصنف: (لتغايرهما؛ فإن الغين حلقية، والقاف لَهَوِيَّة)[(٣)].

وفيه أن بينهما قربَ المخرج؛ فلا ينافي تغايرهما، فالأولى أن يقال: لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها.

وقد ذكر المصنف في التمهيد أن الغين إذا لقيت حرفاً حلقياً وجب بيانها؛ نحو: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾[(٤)]، و﴿أَبْلِغْهُ﴾[(٥)]، وكذا القاف؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾؛ لأن مخرج الغين قريب من من مخرج العينِ قبله والقافِ بعده؛ فيخشى أن يُبادر اللفظ إلى الإخفاء والإدغام[(٦)]اهـ»[(٧)].

---

(١) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: ٣٦١/١، ونقله عنه دون إحالة السمين في العقد النضيد: ١١٨٣/٢. وهو موجود بتصرف يسير في الفصول المؤيدة: ١٠٣، ١٠٤ والفوائد السرية: ١٢٤، والفوائد المسعدية: ٨١، والجواهر المضية: ٢٢٧، وشرح الجزرية لليمني: (١٥/أ).

(٢) آل عمران: ٨.

(٣) الحواشي المفهمة: ٢١١، وتبعه على قوله عبد الدائم في طرازاته: ١٦٠، وخالد في حواشيه: ٦٧، والمزي في الفصول المؤيدة: ١٠٤، والقسطلاني في اللآلئ السنية: ١٤٩، وطاش كبري زاده في شرحه: ١٦٢.

(٤) البقرة: ٢٥، والأعراف: ١٢٦.

(٥) التوبة: ٦.

(٦) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ١٤٧. ويظهر من السياق أن القاري نقله بواسطة الجواهر المضية: ٢٣١.

(٧) المنح الفكرية: ١٧٤.

يظهر أن كلا من الشيخين: ابن الناظم والقاري لم يكشفا العلة الحقيقية التي من أجلها أمر الناظم ببيان الغين عند القاف، وبما أن الناظم – رحمه الله – صرح بها فيما نقله القاري عنه في التمهيد، فكان عليهما التزام ما صرح به؛ لأنه أدرى بمقصود كلامه، خصوصا وأنه أعاد ذلك في نشره، وبلفظ أصرح من الأول، حيث قال: «والغين يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها، وذلك آكد في حرف الحلق، وحالة الإسكان أوجب.. وليكن اعتناؤه بإظهار: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ أبلغ، وحرصه على سكونه أشد؛ لقرب ما بين الغين والقاف مخرجاً وصفة»[1].

إذًا، فالعلة الصحيحة هي أنه أمر ببيانها لملاقاتها حرفا قريبا منها في المخرج والصفات، قد يسرع اللسان إلى الإدغام أو الإخفاء عنده.

أما علة ابن الناظم فمنقوضة؛ لأن كل حرفين متجانسين أو متقاربين بينهما نوع تغاير؛ وإلا لكانا مثلين، ومن المتجانس والمتقارب ما يجب إدغامه، فلا أثر للتغاير إذًا.

وأما العلة التي اختارها القاري بقوله: «فالأولى أن يقال: لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها»، فهي في الأصل للجعبري[2]، وتبناها بعد ذلك بعض شراح الجزرية[3]، وقد وقد ناقشهم ابن الحنبلي – بعد أن نسب التعليل إلى الشيخ زكريا – بقوله: «وفيه نظر؛ إذ لو أدغمت الغين في القاف لقلبت قافا، ولفاتت صعوبة إدغام الحلقيِّ في مثله، فلا يستقيم تعليل عدم إدغامها فيها بهذا. ومنهم من علل بتغايرهما؛ بناء على أن الغين حلقية والقاف لهوية، والناظم لم ينف التغاير بينهما بهذا الوجه، ولكنه يثبت التقارب بوجه..»[4].

أضف إلى ذلك أن أبا الحسن السعيدي حكى أنه روي – على شذوذ – إدغام الغين مع القاف في ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ عن أبي عمرو بن العلاء[5].

---

(١) النشر في القراءات العشر: ١/٢٢٠.

(٢) ينظر: كنز المعاني: ١/٤٥٨، وفيه «بعيدة عن» بدل: «بعيدة من».

(٣) كعبد الدائم في طرازاته: ١٦٠، وخالد في حواشيه: ٦٧، والمزي في فصوله: ١٠٤، وزكريا في دقائقه: ٧١، والقسطلاني في لآلئه: ١٤٩، وطاش كبري زاده في شرحه: ١٦٢.

(٤) الفوائد السرية: ١٢٦، ونقله عنه دون إحالة صاحب الجواهر المضية: ٢٣١.

(٥) ينظر: كتاب اختلاف القراء، إحدى رسالتين طبعهما الدكتور غانم بعنوان: رسالتان في تجويد القرآن: ٦٥.

المبحث الثامن: الاستدراكان الواردان في باب الضاد والظاء

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «(وإن تلاقيا) أي: الضاد والظاء، (البيان) أي: فالبيان لكل منهما، لا أحدهما من الآخر كما قال زكريا؛ لأن المرَاد بيانُ مخرج كل منهما وصفتِهما، لا انفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما، كما يوهم كلامه، حيث علل أيضا بقوله: (لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته)»[١].

بداية أسوق نص كلام الشيخ زكريا، فقد قال رحمه الله: «(وإن تلاقيا) أي: الضاد والظاء، فقل: (البيان) لأحدهما من الآخر (لازم) للقارئ؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر؛ فتبطل صلاته»[٢].

وهو في الأصل للشيخ عبد الدائم الأزهري[٣]، وله ما يعضده من كلام الأقدمين:

قال أبو محمد مكي: «وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق، وجب التحفظ بلفظ الضاد؛ لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه، وهو الإدغام، نحو: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾[٤] و﴿أَنقَضَ ظَهۡرَكَ﴾[٥]... وكذلك إن كان الثاني مشددا، نحو: ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾[٦] و﴿بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٧]، فهذا فهذا ليس يُخَاف من دخول الإدغام فيه؛ لأن المشدد لا يدغم في[٨] شيء أبدا... ولكن يخاف يخاف أن تَلفِظ بالأول مثل لفظِك بالثاني؛ لتقارب المشابهة والألفاظ في الظاء والضاد، فيجب أن تُبيِّن الظاء من الضاد»[٩].

---

(١) المنح الفكرية: ١٩٣.

(٢) الدقائق المحكمة: ٧٨، ٧٩.

(٣) ينظر: الطرازات المعلمة: ١٧٢.

(٤) في أربعة مواضع، أولها في البقرة: ١٧٣.

(٥) الشرح: ٣.

(٦) الفرقان: ٢٧.

(٧) الأنعام: ١٢٩.

(٨) كذا في المطبوع، وفي الجامع المفيد في صناعة التجويد: ٢٧٠، نقلا عن مكي: «لا يدغم فيه»، وهو أنسب للمقام.

(٩) الرعاية: ١٨٥، ١٨٦.

وأظن هذا واضح الشبه بقول الشيخ زكريا، خصوصا قوله: «ولكن يخاف أن تَلفِظ بالأول مثل لفظِك بالثاني».

ومع هذا يبقى ما ذكره الشيخ القاري في استدراكه أولى؛ لأنه يشهد له كلام الناظم نفسه، واسمع إلى قوله: «وإذا تكررت هي، أو أتى بعدها ظاء، فلا بد من بيان كل واحد منهما، وإخراجهما من مخرجها، كقوله: ﴿يَغْضُضْنَ﴾[1] و﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾، و﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾، ونحوه»[2].

وكأنه أخذه من الإمام عبد الوهاب القرطبي – رحمه الله – الذي قال: «وكذلك إذا لقيتها ظاء أو قاربتها في مثل قوله تعالى: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾، وما أشبه ذلك، وجب إفراد كل منهما بتحقيق مخرجه..»[3].

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «(واضطر مع وعظت مع أفضتم)... أي: وبيان الضاد والظاء لازم إذا وقعا قبل طاء أو تاء خوفاً من إدغامهما حيث لا يجوز؛ لاختلاف مخارجهما.

وأما قول زكريا: (ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾، مع بيان الظاء من التاء...)[4] الخ، فليس في محله؛ إذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة، ولا بين الظاء المشالة والتاء الفوقية حتى يُسلك في سلك[5] ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين»[6].

هذا الاستدراك قريب من الذي قبله، وقول الشيخ زكريا هو في الأصل – أيضا – للشيخ عبد الدائم الأزهري[7].

---

(١) النور: ٣١.

(٢) التمهيد في علم التجويد: ١٤٢.

(٣) الموضح في التجويد: ١٨٢.

(٤) الدقائق المحكمة: ٧٩، وسقط من الطبعة المعتمدة قوله: «بيان الظاء من التاء» والمثبت من الطبعة التي حققها زكريا توناني ص٨٢.

(٥) في المطبوع «مسلك» والمثبت من مخطوطة جامعة الملك سعود (٦٠/ب)، وهو أنسب.

(٦) المنح الفكرية: ١٩٦. ونقله عنه مقرا له المرعشي في جهد المقل: ١٧٠.

(٧) ينظر: الطرازات المعلمة: ١٧٤.

والصواب هنا مع الشيخ القاري، لأنه –كما قال – لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة، ولا بين الظاء المشالة والتاء الفوقية حتى يَسلك الشيخان: عبد الدائم وزكريا، في التمييز بين هذه الحروف ما سلكاه في التمييز بين الضاد والظاء المعجمتين[1] حسبما سلف في الاستدراك السابق.

فقول الشيخ القاري في شرح كلام الناظم: «وبيان الضاد والظاء لازم إذا وقعا قبل طاء أو تاء خوفاً من إدغامهما» هو المناسب، وهو الذي يتماشا مع قول الناظم: «وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد؛ لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف عليه، وهو الإدغام، كقوله: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾»[2].

وقوله: «وإذا سكنت الظاء وأتى بعدها تاء وجب بيانها؛ لئلا تقرب من الإدغام، نحو: ﴿أَوَعَظۡتَ﴾[3]، ولا ثاني له»[4].

---

(١) وهذا اعتراف من الشيخ القاري بأن قول الشيخين في الاستدراك السابق محتمل.

(٢) التمهيد في علم التجويد: ١٤١، و١٤٢، وهو في الأصل قول الإمام مكي، كما في الاستدراك السابق.

(٣) الشعراء: ٢٣٦.

(٤) التمهيد في علم التجويد: ١٤٥، والنشر في القراءات العشر: ١/ ٢٢٠.

المبحث التاسع: الاستدراكات الواردة في باب النون والميم المشددتين والميم الساكنة.

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «وأما الميم المشددة بغير الإدغام، نحو: ﴿لَمَّا﴾[(١)]، و﴿ثُمَّ﴾[(٢)]، و﴿ثَمَّ﴾[(٣)]، وكذا ﴿أَمَّا﴾[(٤)] بالفتح.

و(إِمَّا) بالكسر: ففي بعض المواضع مدغمة، نحو: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾[(٥)]؛ إذ أصله (إِنْ) الشرطية أدغمت في (ما) المزيدة للتأكيد، وفي بعضها مشددة بغير إدغام، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[(٦)]، فاعرف التفصيل، وإن وقع إجمالاً في كلام ابن المصنف»[(٧)].

إجمال الشيخ ابن الناظم الذي يشير إليه الشيخ القاري هو في قوله: «والميم المشددة لغير الإدغام، نحو: ﴿لَمَّا﴾، و(امَّا)..»[(٨)]، وإجماله -كما ترى- من جهتين؛ من جهة كونه لم يبين شكلة همزة (امَّا) أكسرة هي، أم ضمة؟ ومن جهة كونه لم يبين أن مكسورة الهمزة تأتي ميمها مشددة للإدغام ولغير الإدغام، كما أوضحه الشيخ القاري، وإن كان أصل المسألة غير مسلم كما سيأتي في الاستدراك التالي.

ويرِد على الشيخ القاري أنه وقع فيما فرَّ منه من الإجمال، وذلك من وجهين:

الأول: أن (أَمَّا) المفتوحة قد ذهب ثعلب إلى أنها جزءان: (إِنْ) الشرطية، و(ما)، حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزة (إِنْ) مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره[(٩)].

وقد يستدل على أنها مشددة للإدغام بما ذكره ابن هشام من أن ميمها الأولى قد تبدل

---

(١) في مواضع، منها في الأنعام: ٥.

(٢) في مواضع، أولها في البقرة: ٢٨.

(٣) الإنسان: ٢٠، والتكوير: ٢١.

(٤) في مواضع، منها في الأنعام: ١٤٣.

(٥) البقرة: ٣٨، وطه: ١٢٣.

(٦) محمد: ٤.

(٧) المنح الفكرية: ١٩٧.

(٨) الحواشي المفهمة: ٢٢٥.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٥٢٣.

ياء استثقالا للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلاً أَيْمَا إِذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وأَيْمَا بالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ[١]

الثاني: أن (لَمَّا) الجازمةَ الجمهوُر على أنها حرف مركب من (لَمْ) و(مَا)، قال ابن أم قاسم: «واختلف في (لَمَّا)، فقيل: مركبة من (لَمْ) و(مَا)، وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة»[٢].

كما يرد عليه أن ما ذكره عن (إِمّا) المكسورة في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ من أنها مشدد لغير إدغام غير مسلم، فقد قال ابن هشام: «إما المكسورة المشددة قد تفتح همزتها، وقد تبدل ميمها الأولى ياء، وهي مركبة عند سيبويه من (إنْ) و(ما)، وقد تحذف (ما)، كقوله:

سَقَتْه الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

أي: إمّا من صيف، وإمّا من خريف»[٣].

تجدر الإشارة إلى أن ابن الناظم قد يكون أخذ هذا من قول والده: «التشديد ينقسم على أقسام:

منها ما هو مشدد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدد في الوزن، فشُدِّد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو: ﴿زَيَّنَ﴾[٤]، و(بيَّن)، و﴿عَلَّمَ﴾[٥]. وأكثر وأكثر ما يقع هذا في عين الفعل.

ومنها ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شُدِّد ذلك للإدغام، نحو: ﴿عِتِيًّا﴾[٦]،

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٩.

(٢) الجنى الداني: ٥٩٣.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٤.

(٤) الأنعام: ١٣٧، والأنفال: ٤٨.

(٥) في مواضع، منها في الرحمن: ٢.

(٦) مريم: ٨، و٦٩.

و﴿وَلِيًّا﴾[١]، ومن ذلك ما يكون من كلمتين، نحو: ﴿قُل رَّبِّ﴾[٢]، ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾[٣]»[٤].

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «و(إمّا) بالكسر: ففي بعض المواضع مدغمة، نحو: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾؛ إذ أصله (إنْ) الشرطية أدغمت في (ما) المزيدة للتأكيد، وفي بعضها مشددة بغير إدغام، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، فاعرف التفصيل، وإن وقع إجمالاً في كلام ابن المصنف.

ولعل هذا مراد خالد حيث قال: (وفيه بحث يعرف بالتأمل)[٥]، ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري حيث قال: (وفيه بحث؛ إذ التشديد مستلزم للإدغام)[٦]، لكنه غير صحيح؛ إذ الأمر بالعكس؛ فإن الإدغام مستلزم للتشديد، بخلاف عكسه، وإنما يتبين لك الفرق بينهما بحسب بِنْية أصولهما»[٧].

مراد الشيخ خالد قول شيخه عبد الدائم الأزهري: «ومثال الميم المشددة لغير الإدغام ﴿أَمَّا﴾[٨]، و﴿لَمَّا﴾[٩]. كذا قال ابن الناظم نقلا عن غيره، وفيه نظر؛ فإن المشدد كله مدغم، مدغم، فإنه حرفان سكن الأول أصلا ﴿مِّن نَّذِيرٍ﴾[١٠]، أو عارضا لأجل الإدغام ﴿كَالَّذِينَ نَسُوا﴾[١١] وشبهه، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ نَافَقُوا﴾[١٢]، وأدغم في الثاني بعد قلبه في غير المثلين.

---

(١) في مواضع، منها في النساء: ٤٥.

(٢) المؤمنون: ٩٣.

(٣) النساء: ٦٣.

(٤) التمهيد في علم التجويد: ٢١٨، وهو مأخوذ من الرعاية لمكي: ٢٤٥ بتصرف يسير.

(٥) الحواشي الأزهرية: ٧٨.

(٦) الجواهر المضية: ٢٨٥.

(٧) المنح الفكرية: ١٩٧.

(٨) في مواضع، منها في الأنعام: ١٤٣.

(٩) في مواضع، منها في الأنعام: ٥.

(١٠) في مواضع، أولها في القصص: ٤٦.

(١١) الحشر: ١٩.

(١٢) آل عمران: ١٦٧، والحشر: ١١.

وأيضا الذي مثل به للمدغم من كلمة في النون والميم من نحو: ﴿جَنَّةٌ﴾[1]، و﴿النَّاسِ﴾[2]، وكذا في الميم في نحو: ﴿ثُمَّ﴾[3]، و﴿هَمَّت﴾[4]، هو بعينه الذي مثل به للمشدد غير المدغم من نحو: ﴿إِنَّ﴾[5]، و﴿لَمَّا﴾ لا فرق بينهما، لاسيما وقد تقدم أن المشدد بحرفين أدغم الأول بالثاني؛ فكلٌّ مشدد مدغَم»[6].

فقول الشيخ القاري: «ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري» جار حسب ما وقف عليه، وإلا فالمصري ناقل له بحروفه عن ابن الحنبلي كما تقدم في الهامش، وكلاهما مسبوقان إليه من عبدالدائم كما هو ظاهر.

والصواب في هذا مع الشيخ عبد الدائم ومن قال بقوله، لأن القاعدة اللغوية تقول: «كل حرف مشدد فهو حرفان»[7].

قال ابن جني: «والحرف المشدد أبدا حرفان من جنس واحد، الأول منهما ساكن»[8].

وإذا كان كذلك فلا يتأتى جعلهما حرفا واحدا مشددا إلا بإدغام.

هذا إضافة إلى ما تقدم في الاستدراك السابق من أن الأمثلة التي مثل بها ابن الناظم ومن لفَّ لفَّه منقوضة.

وأما ما أسلفته عن الناظم في التمهيد، ومكّي قبله في الرعاية، من قولهما: «والمشدد المفرد يأتي على ضروب:

منها ما هو مشدد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدد في الوزن، فشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو: ﴿عَلَّمَ﴾[9]... وإنما يأتي هذا في أكثر الكلام

(١) في مواضع، أولها في البقرة: ٢٦٥.

(٢) في مواضع، أولها في البقرة: ٨.

(٣) في مواضع، أولها في البقرة: ٢٨.

(٤) في مواضع، أولها في آل عمران: ١٢٢.

(٥) في مواضع كثيرة، أولها في البقرة: ٦.

(٦) الطرازات المعلمة: ١٧٥، ١٧٦.

(٧) هذا نصها في أضواء البيان: ٣٣٧/٤، ومعناها في: الأصول في النحو لابن السراج: ١٣٢/٣، ٤٠٥.

(٨) المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني): ١٢٢/٢.

(٩) في مواضع، منها في الرحمن: ٢.

الكلام في عين الفعل.

ومنها ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شدد للإدغام، نحو: ﴿مَّيِّتٍ﴾[١]... ومن ومن هذا الأصل ما يكون من كلمتين، نحو: ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾[٢]»[٣].

فهو في بيان حالة الحرف المشدد في الميزان الصرفي؛ هل حرفاه واحد في الوزن، أو هما مختلفان، فالمشدد في ﴿عَلَّمَ﴾ يتكون من حرفين يقابلهما في الميزان الصرفيّ العينُ المضعَّفةُ من (فَعَّل)، والمشدد من ﴿مَّيِّتٍ﴾ يتكون من حرفين يقابلهما في الميزان الصرفيِّ الياءُ والواُو من (فَيْعِل)، والله أعلم.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «ثم أمر[٤] بالحذر عن إخفاء قبل الواو والفاء - مع أن حكمها علِم ُعلم مما قبلها في ضمن باقي الأحرف – تصريحاً؛ لدفع توهُّم من تَوَهَّم أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء، كما يفعله جهلة القراء. وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو، وقربها من الفاء، فيسبق اللسان – لذلك - إلى الإخفاء.

وأما قول بحرق: (لاتحاد المخرج، ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضاً) فتعليل غير صحيح؛ لأن ترتُّب الإظهار على اتحاد المخرج غير صحيح»[٥].

استدراك الشيخ القاري هنا وجيه، وليتبين لك ذلك ها أنا أنقل لك نص عبارة الشيخ بحرق، فقد قال: «ويجب إظهارها عند باقي الأحرف... ولاسيما عند الواو والفاء، نحو:

﴿عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٦]، و﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٧]؛ لاتحاد المخرج، ولهذا قيل بإظهارها عند الباء

---

(١) في مواضع، منها في الأعراف: ٥٧.

(٢) في مواضع، منها في البقرة: ٥.

(٣) الرعاية: ٢٤٥، والتمهيد في علم التجويد: ٢١٨ بتصرف.

(٤) أي: الناظم ابن الجزري في قوله في المقدمة ص٥٢:

.... وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

(٥) المنح الفكرية: ١٩٩.

(٦) الفاتحة: ٧.

(٧) في مواضع كثيرة، منها في البقرة: ٣٩.

الباء أيضا، وهو مقابلُ المختار»[١].

فتعليله وجوب إظهار الميم عند الواو والفاء باتحاد المخرج غير صحيح كما قال الشيخ القاري؛ لأن اتحاد الحرفين في المخرج يعني أنهما متماثلان أو متجانسان، فإن سكن أولهما وجب الإدغام، وليس الإظهار، كما بين ذلك الشيخ بحرق نفسه عند قول الناظم:

وَأَوَّلَيْ مِثْــلٍ وَجِـــنْسٍ إِنْ سَــكَنْ أَدْغِـــمْ ....[٢]

إذَنْ فالتعليل الصحيح هو الذي ذكره الشيخ القاري، وهو تعليل الناظم – رحمه الله – حين قال: «الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف... ولاسيما إذا أتى بعدها فاء، أو واو، فلْيُعْنَ بإظهارها لئلا يسبق اللسان إلى الإخفاء؛ لقرب المخرجين... فُيتَعمَّل اللسان عندهما ما لاُ يتَعمَّل في غيرهما»[٣].

كما أن قول الشيخ بحرق: «لاتحاد المخرج» غير صحيح أيضا؛ لأن الميم غير متحدة المخرج مع الفاء، إنما هي قريبة منها كما هو معلوم.

ويظهر لي أن سبب وقوع بحرق في هذا هو كلام متقدمي شراح الجزرية، كابن الناظم ومن تبعه، فهم يقولون: «ثم أكد بالأمر محذّرا من إخفائها عند الواو والفاء؛ لاتحاد مخرجها بالواو، وقربها من الفاء، ؛ فيظن أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء كما يفعله عامة جهلة القراء، وهو لحن»[٤].

والتشابه الذي بين هذا الكلام وكلام بحرق هو الذي جعلني أحكم بهذا الحكم. وواضح أن كلام ابن الناظم في تعليل التحذير من الإخفاء، فكان صوابا، وأن كلام بحرق في تعليل وجوب الإظهار، فكان خطأ كما تقدم، فكأن بحرقَ سبق قلمه؛ فوضع الإظهار بدل الإخفاء؛

---

(١) ينظر: تحفة القاري والمقري: (٨/أ).

(٢) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٠، وينظر: تحفة القاري والمقري: (٦/أ).

(٣) ينظر: النشر: ٢٢٢/١، ومثله في الرعاية: ٢٣٣، وفي قول ابن الجزري: «لقرب المخرجين» تساهل في العبارة؛ إذ الميم والواو متفقتان في المخرج، وليستا متقاربتين فحسب، ولعله تبع في ذلك مكيا، إلا أن قول مكي أوضح.

(٤) هذا نص ابن الناظم في الحواشي المفهمة: ٢٤٠، وقريب منه في: الطرازات المعلمة: ١٧٨، والفصول المؤيدة: ١٢٢، والدقائق المحكمة: ٨٠، وشرح المقدمة لزاده: ١٩٧، وغيرها.

إذ لا يتصور من علامة كهُوَ أن يقع في مثل هذا، يؤيِّد ما أُريده قولُه في شرحه المختصر: «وليحذر من إخفائها عند الواو وإن اتحد المخرج، وعند الفاء وإن تقاربا»[(١)].

وهذا كلام واضح، ومعنى مستقيم صحيح.

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «وأما قول المصري: (وإنما لم يذكر التنوين؛ لأنه نون حقيقةً في المخرج والصفة، وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط، وأنه لا يكون زائداً[(٢)] زائداً[(٢)] على هجاء الكلمة)[(٣)] فليس في محله؛ إذ الكلام في النون المشددة والمدغم، ولا يتصوران في نون التنوين»[(٤)].

استدراك الشيخ القاري هنا وجيه؛ لأن كلام الناظم صريح في إرادة النون المشددة، فهو يقول:

وأَظهِــرِ الغُنَّــةَ مِــن نُــونٍ وَمِــنْ مِــيمٍ إِذَا مَــا شُــدِّدَا ....[(٥)]

ويظهر أن الشيخ الفضالي وقع فيما وقع فيه بسبب نقله ذلك النص — دون إحالة – عن الشيخ أبي شامة مع اختلاف مورديهما، فهو يعتذر للإمام ابن الجزري عن عدم ذكره التنوين في البيت الذي أثبته آنفا، وأبو شامة يستدرك على الإمام الشاطبي ذكره التنوين في قوله:

وَغُنَّــةُ تَنْــوِينٍ وَنُــونٍ وَمِــيمٍ إِنْ سَــكَنَّ وَلاَ إِظْهَــارَ فِي الأَنْــفِ يُجْتَلَــى[(٦)]

واسمع إليه يقول: «فبيَّن – أولا – الحروفَ التي تصحبها الغنةُ؛ بأن أضاف الغنةَ إليها، وهي: التنوين، والنون، والميم؛ فهذه ثلاثة. وفي الحقيقة حرفان: النون، والميم؛ لأن التنوين نون حقيقة في المخرج والصفة، وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط، وأنه لا يكون إلا زائدا على هجاء الكل»[(٧)].

---

(١) ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد: (١٨/أ).

(٢) كذا في الجواهر المضية وفي المنح الفكرية، وفي إبراز المعاني: «وأنه لا يكون إلا زائدا» كما سيأتي، وهو الصواب.

(٣) الجواهر المضية: ٢٨٣.

(٤) المنح الفكرية: ٢٠٠.

(٥) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٢.

(٦) حرز الأماني ووجه التهاني: ٩٢.

(٧) إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٥٠.

المبحث العاشر: الاستدراكان الواردان في باب أحكام النون الساكنة والتنوين

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «ثم نفى الغنة عنهما[1] مبالغة في تخفيفهما؛ لأن في بقائها ثقلا ما.

قال الرومي: (أو لإتباع الصفة الموصوف، أو لتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر).

وفيه: أن الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميمين والنونين، فلا وجه لنفيهما فيما يُنَزَّلُ منزلَتهما»[2].

لفهم هذا الاستدراك أنقل نصَّ كلام الشيخ زاده، فهو يقول: «وأما حذف الغنة فللتخفيف؛ لأن في بقائها ثِقَلا ما، ولإتباعِ الصفةِ الموصوفَ، أو لتَنَزُّلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائبِ أحدُهما مناب الآخر»[3].

هذا، وقد فات الشيخ القاري أن هذا الكلام إنما هو للإمام الجعبري[4]، فراح يستدرك على الشيخ زاده، واستدراكه عليه منصب على آخر فقرة من قوله، وهي: «أو لتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر»[5] التي تعني: أن الغنة حذفت في اللام والراء والراء عند إدغام النون والتنوين فيهما؛ لأن اللام والراء - لشدة قربهما من النون والتنوين في المخرج - قد صارا كالمثلين، والمثلان إذا أدغما لا يحتاجان إلى غنة لتدل على الحرف المدغَم.

وما أورده الشيخ القاري على الشيخ زاده من قوله: «وفيه: أن الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميمين والنونين، فلا وجه لنفيهما فيما ينزل منزلتهما» لا يلزمه؛ لأن الشيخ زاده نقل عن العلامة الجعبري - دون إحالة - قوله: «ثم إنهم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة

---

(١) أي: ثم نفى الناظم الغنة عن اللام والراء عند إدغام النون والتنوين فيهما، وذلك في المقدمة ص ٥٢:

.... وادَّغِمْ فِي اللاَّمِ وَالرَّا لاَ بِغُنَّةٍ لَزِمْ

(٢) المنح الفكرية: ٢٠٩.

(٣) شرح المقدمة الجزرية: ٢٠٢.

(٤) في كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٧٧٦/٢.

(٥) وهذه الفقرة لفظها للجعبري، لكن معناها مسبوق إليه من السخاوي في فتح الوصيد: ٤٠٨/٢، وشعلة في كنز المعاني: ١٠٨، وأبي شامة في إبراز المعاني: ٢٠١.

المدغَم، ومع النون غنة المدغَم فيه..»[(١)]، فقد حكيا الاتفاق على أن الغنة الباقية من إدغام النون في مثلها إنما هي غنة النون الثانية التي صارت مشددة، والكلام في غنة النون الأولى المدغمة. ويقاس على النونين الميمان؛ فتكون الغنة الباقية من إدغام الميمين هي غنةَ الميم الثانية، وإن لم يذكراها، وذلك حملا للنظير على نظيره.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «قال ابن المصنف: (وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بغنة لزم) أي: لا بغنة لازمة، بل منفكة عنها).

فما سبق لخالد من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبنِّي على عدم الفهم. نعم، ذكر زكريا أن في نسخة (أتم)؛ فيفيد جواز إدغامهما في ذلك بغنة، وبه قرأ جماعة، لكن المشهور الأول، وعليه العمل»[(٢)].

الشيخ هنا يستدرك على الشيخ خالد توهيمَه للشيخ ابن الناظم في قوله: «وإلى عدم الغنة أشار بقوله: (لا بغنة لزم) أي: لا بغنة لازمة، بل منفكة عنها»[(٣)]، حيث قال الشيخ خالد: «هذا هو الحكم الثاني، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء إدغاما لازما بغير غنة، وفي بعض النسخ: (أتمّ) مكان (لَزِم)[(٤)]، يعني: إدغاما تاما مستكملا التشديد. وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم؛ حيث جعل (لزم) صفة لـ(غنة)»[(٥)].

والوهم الذي يومئ إليه الشيخ خالد أوضحه الشيخ ابن الحنبلي بقوله: «وابن الناظم لم يُعِدْ ضميرَه إلى ما مر من الإدغام فيهما لا بغنة، بل أعاده إلى الغنة - مع تأنيثها - على حد:

... ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا[(٦)]

---

(١) كنز المعاني في شرح حرز الأماني: ٢/٧٧٨، وشرح المقدمة الجزرية لزاده: ٢٠٤.

(٢) المنح الفكرية: ٢٠٩.

(٣) الحواشي المفهمة: ٢٤٣، ومثله في الفصول المؤيدة: ١٣٠، وشرح المقدمة الجزرية لزاده: ٢٠١.

(٤) قال الشيخ عبد الدائم: «قوله: (لزم) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة: (أتم) مكان: (لزم)...» الطرازات المعلمة: ١٨١.

(٥) الحواشي الأزهرية: ٨١.

(٦) عجز بيت من المتقارب، نسبه سيبويه في الكتاب (٢/٤٦) إلى عامر بن جوين الطائي، وصدره:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ....

ومثله قليل[١].

وحَمَلَ اللُّزومَ على مُقابِلِ الانفِكاكِ حيث قال: (لا بغنة لازمة، بل منفكة)، وفيه مناقشة؛ لأنه:

- إن أراد الانفكاك بالفعل، يلزَم مخالفةُ تعبيرِ المصنف لتعبير القوم في هذا الباب بالإدغام بلا غنة، المقتضي لكون الغنة معدومة صريحا، وإن كانت الغنة المنفكة هي المعدومة بعينها.
- وإن أراد جواز الانفكاك، لزم أن يكون كلامُ المصنف إشارةً إلى تجويز الغنة وعدمها؛ كما لو حمل اللزوم على مقابل الجواز، وكان المراد (لا بغنة لازمة، بل جائزة)، مع أنه[٢] جعله قبل ذلك مفيدا لإدغامهما فيهما بلا غنة، ولم يتعرض لتجويز الأمرين أصلا»[٣].

وكان على الشيخ القاري أن يبين هذا ويرد عليه، بدل أن ينسب الشيخ خالد إلى عدم الفهم.

ويظهر لي أن الصواب مع الشيخ خالد؛ لأن كلام الشيخ ابن الناظم فيه الاحتمالان اللذان ذكرهما الشيخ ابن الحنبلي، ويستبعد أن يكون الناظم أرادهما:

أولهما: احتمال أن يكون الناظم أراد أن النون والتنوين يدغمان في اللام والراء بغنة فقط؛ لأن قول ابن الناظم: «لا بغنة لازمة، بل منفكة» بمثابة نفي النفي، ونفي النفي إثبات كما هو معلوم، وهذا الوجه مختلف فيه بين القراء، والمقدمة لم توضع للمختلف فيه.

الثاني: احتمال أن يكون الناظم أراد أن النون والتنوين يدغمان في اللام والراء بغنة وبغير غنة، وهذا إذا حملنا قول ابن الناظم: «بل منفكة» على جواز الانفكاك؛ لأنه جعله في مقابل اللزوم، وفيه ما تقدم – أيضا – من كون وجه الغنة مختلَفا فيه، والمقدمة موضوعة للمسائل المتفق عليها، والله أعلم.

---

(١) لكنه جائز في الشعر، كما قال سيبويه في الكتاب: ٤٦/٢، وغيره.

(٢) يعني ابن الناظم في قوله قبل ذلك: «ثم أخبر أن كل واحد من النون الساكنة والتنوين أدغم في اللام والراء بلا غنة»، الحواشي المفهمة: ٢٤٣.

(٣) الفوائد السرية: ١٥٢، وينظر: النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام زكريا ص: ٢٨٠ (مخطوط)، وإتحاف المريد لشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد: (٣٥/ب).

المبحث الحادي عشر: الاستدراكات الواردة في باب المد.

الاستدراك الأول:

قال الشيخ القاري: «وأما قول المصري: (إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر)[(١)]، فخروج عن الحد؛ إذ فيه الفوائد – أيضاً – من غير الحصر، مع أن الأشياء إنما تتبين بأضدادها»[(٢)].

يبدو أن الشيخ الفضالي نقل هذا التعليل – دون إحالة – عن العلامة القسطلاني الذي يقول متحدثا عن القصر: «وهو الأصل، وقدموا عليه المد لقوته، أو لأنه المقصود بالذكر؛ إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر»[(٣)].

وهذا مستغرب منه وممن نقله عنه؛ فكيف لا تكون فائدة في ذكره وهو أحد وجوه المد الجائز الذي قال عنه الناظم:

وَجَـائِزٌ إذا أتـى مُنفَصِـلاَ ... أَوْ عَـرَضَ السُّكونُ وَقْفاً مُسْجَلا[(٤)]

فاستدراك الشيخ القاري هنا وجيه، وإن كان في قوله: «إذ فيه الفوائد – أيضاً – من غير الحصر» شيء من المبالغة، والله أعلم.

الاستدراك الثاني:

قال الشيخ القاري: «ثم السبب لزيادة المد: إما همز، أو سكون. والهمز: إما أن يوجد مع حروف المد في كلمة، أو في كلمتين. والسكون: إما لازم، أو عارض؛ فالأقسام أربعة: لازم، وواجب، وجائز، وعارض، وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه.

قال ابن المصنف: (وإلى الأربعة أشار في البيت)[(٥)].

قلت: المصنف ما ذكر سابقاً في مقام الإجمال إلا ثلاثة، وأما فيما سيأتي من بيان التفصيل فذكر الأربعة، وكأنه أدرج هنا العارض في ضمن الجائز؛ لاشتراكهما في حكم جواز

---

(١) الجواهر المضية: ٣١٣.

(٢) المنح الفكرية: ٢١٩.

(٣) اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية: ١٨٣.

(٤) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٣.

(٥) الحواشي المفهمة: ٢٤٩، وهو في الفصول المؤيدة: ١٣٣، والفوائد السرية: ١٦١.

المد والقصر في الجملة، أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة»[1].

هذا الاستدراك غريب من الشيخ القاري؛ فكيف يقول عن الناظم: «وكأنه أدرج هنا العارض في ضمن الجائز؛ لاشتراكهما..»؟ بل هو عنده من الجائز فعلا، وهو صريح قوله فيما بعد:

وَجَـائِزٌ إذا أتـى مُنفَصِـلاَ ... أَوْ عَـرَضَ السُّكونُ وَقْفـاً مُسْجَلا[2]

فلما قال:

وَالْمَـدُّ لاَزِمٌ وَوَاجِـبٌ أَتـى ... وَجَـائِزٌ ... ...[3]

علمنا أن الجائز عنده يشمل النوعين: المنفصلَ، والعارضَ للسكون؛ لأنه كذلك فسره فيما يأتي، ومراعاة السابق واللاحق ضرورية لفهم كلام أهل العلم، فالصواب مع ابن الناظم، رحم الله الجميع.

الاستدراك الثالث:

قال الشيخ القاري: «وأما ما ذكره ابن المصنف، وتبعه غيره هنا، من نوع الجائز في الإدغام، نحو: ﴿الرَّحِيمِ مَالِكِ﴾[4] و﴿فِيهِ هُدًى﴾[5]، كما هو قراءة أبي عمرو برواية السوسي، وكذا وكذا ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾[6]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾[7]، على رواية البزي عن ابن كثير، فليس في محله؛ إذ كلام كلام المصنف على حسب مرامه إنما هو في ساكن حالين، والأمثلة المذكورة ليست كذلك؛ إذ لا إدغام عند الوقف على الكلمة الأولى منهما، فحقها أن تذكر في المد الجائز؛ لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها، أو في المد العارض؛ لأن العارض كما يكون في الوقف يكون عارضاً في الوصل»[8].

---

(١) المنح الفكرية: ٢٢٠.

(٢) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٣.

(٣) المصدر السابق: ٥٢.

(٤) الفاتحة: ٣، و٤.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) البقرة: ٢٦٧.

(٧) المائدة: ٢.

(٨) المنح الفكرية: ٢٢٤.

السياق الذي ورد فيه هذا الاستدراك يتحدث فيه الشيخ القاري عن المد اللازم، لذا؛ فقوله: «وأما ما ذكره ابن المصنف، وتبعه غيره هنا، من نوع الجائز في الإدغام» يعني به ما أسماه الشيخ ابن الناظم المدَّ اللازم الجائز! وهذه عبارته: «واعلم أن المد اللازم للساكن الجائز، نحو: ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾، ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ - عند المدغِم والمشدِّد - يجوز فيه القصر والمد، فالمد: لأجل الساكن في الحالين، والقصر: لعروض السكون»[1].

ولا يخفى عليك أن كلاً من ابن الناظم والقاري مخطئ.

فابن الناظم أخطأ مرتين:

الأولى: حين تسميته هذا المد باللازم الجائز، ففي تسميته تناقض، لأنه سبق أن عرف المد اللازم بقوله: «فاللازم ما لزم حالة في المد عند كل القراء، وسمي لازما للزوم سببه»[2]، ثم يأتي هنا فيقول: إنه لازم جائز، فيه القصر والمد. ثم إن سبب المد في مثل: ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾ عند من أدغم ليس لازما، بل هو خاص بالوصل كما قرر الشيخ القاري.

الثانية: حين سوى بين نحو: ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾، ونحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾، والصواب التفرقة بينهما، لأن المد في الأول عارض للإدغام، فيجوز فيه ثلاثة أوجه[3]، والمدّ في الثاني لازم، ففيه الإشباع الإشباع فحسب كما سيأتي في الاستدراك الذي بعد هذا.

والشيخ القاري أخطأ حين جعل كلاً من: ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾، و﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ من باب المد الجائز، والصواب التفريق، كما أسلفت، وكما سيأتي بإذن الله العليم الخبير.

---

(١) الحواشي المفهمة: ٢٥٣، ولم أجد أحدا تابعه على ذلك.

(٢) الحواشي المفهمة: ٢٤٩.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١/٣٣٦.

الاستدراك الرابع:

قال الشيخ القاري: «وأغرب المصري حيث جعل نحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾[(١)] بالإدغام عند حمزة، ونحو: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾[(٢)]، ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ من المد اللازم، وقال: (خلافاً لبعضهم؛ حيث جعله من القسم الجائز، والمعتمد الأول)[(٣)].

وهذا زلل منه وخطل، فإنه ذهب إلى خلاف ما صرحوا به، فما ذكرناه هو المعوَّل»[(٤)].

كلام الشيخ الفضالي - الذي وصفه الشيخ القاري بالمصري –كلام رجل عالم بالقراءات، بل وُصف بأنه شيخ القراء كما تقدم في ترجمته، وهو في مجمله منقول عن الناظم في النشر. وهذا – أيضا – من الأدلة على أن الشيخ القاري لم ير النشر، وإلا لما ساغ له أن يقول: «وهذا زلل منه وخطل، فإنه ذهب إلى خلاف ما صرحوا به».

قال الإمام ابن الجزري: «وأما الساكن، فإما أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه: إما مدغم، أو غير مدغم.

فالساكن اللازم المدغم: نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[(٥)]... ونحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾[(٦)] عند حمزة، ونحو: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾[(٧)] عند من أدغم عن خلاد، ونحو: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ عند رويس.. ونحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾.. عند البزي»[(٨)].

وقال مرة أخرى، وهو يتحدث عن تساوي العارض للإدغام مع العارض للوقف بسبب ما يجوز من الرَّوْم: «ولذلك كان ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ لحمزة ملحقاً باللازم كما تقدم في أمثلتنا، فلا

---

(١) الصافات: ١.

(٢) المؤمنون: ١٠١.

(٣) الجواهر المضية: ٣١٧، ٣١٨.

(٤) المنح الفكرية: ٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) في مواضع، أولها في الفاتحة: ٧.

(٦) الصافات: ١، ٢، ٣.

(٧) العاديات: ٣.

(٨) النشر في القراءات العشر: ١/٣١٤.

يجوز له فيه إلا ما يجوز في ﴿دَآبَّةٍ﴾[١] و﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾[٢]، ولذلك لم يجز له فيه الروم كما نصوا عليه، فلا فرق حينئذٍ بينه وبين ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾[٣] له وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين (لام) من: ﴿الٓمٓ﴾[٤]، وكذلك حكم إدغام ﴿أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ ونحوه لرويس، و﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾[٥] لهشام.. لهشام.. و تاءات البزي، وغيره»[٦].

فالصواب – إذَنْ – مع الشيخ الفضالي، خلافا للشيخ القاري الذي نسبه إلى الزلل والخطل، وكان على القاري أن يلتزم بما في النشر، خصوصا وأن سنده في القراءات – رغم ما فيه من انقطاع – يمر من طريق ابن الجزري، كما تقدم في ترجمة القاري.

الاستدراك الخامس:

قال الشيخ القاري: «واختلفوا في قدر مد غير الفواتح؛ منهم من مدَّ قدْر ألفين كالفواتح، وهو اختيار الناظم، وإليه أشار بقوله: (وبالطول يمد)[٧].

كذا ذكره ابن المصنف مجملاً، وينبغي أن يكون كلامه محمولاً على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الأصلي؛ ليصح إطلاق الطول عليه؛ فإن أقل الطول ثلاث ألفات، والتوسط قدر ألفين، ليبقى قدر ألف للقصر»[٨].

هذا الاستدراك فيه غرابة، ويجعلني أشك في اطلاع الشيخ القاري على شرح الشيخ ابن الناظم، فابن الناظم – رحمه الله – بين كلامه مباشرة بعد الإجمال الذي نقله القاري، وذلك أنه قال: «واعلم أن الذي يُمَد قدر ألفٍ يصير مع المدِّ الأصليِّ قدرَ ألفينِ، والذي يُمَد قدر ألفين يصير معه قدر ثلاثةِ ألفات»[٩]، وهو – بالضبط – معنى قول الشيخ القاري فيما تقدم:

---

(١) في مواضع، أولها في البقرة: ١٦٤.

(٢) الحاقة: ١، ٢، ٣.

(٣) النمل: ٣٦.

(٤) في مواضع، أولها في البقرة: ١.

(٥) الأحقاف: ١٧.

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢/٣٣٧.

(٧) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٢.

(٨) المنح الفكرية: ٢٢٥.

(٩) الحواشي المفهمة: ٢٥٢.

تقدم: «وينبغي أن يكون كلامه محمولاً على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الأصلي..»، وعليه؛ فكلام ابن الناظم لا غبار عليه، و يبين آخرُه أولَه، والعلم عند الله سبحانه.

الاستدراك السادس:

قال الشيخ القاري: «ثم اعلم أن لفظ (عَيْن) في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كانت ياؤه لينّةً غَير مدية - وإن كان سكون النون لازماً - اختلف القراء في مقدار مدِّها؛ فقال ابن المصنف: (فيه الإشباع والتوسط)، وتبعه الشيخ زكريا[١]. والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضاً، كما أشار إليه الشاطبي بقوله:

وَمُدَّ لَهُ عِندَ الفَوَاتِحِ مُشْبِعًا ... وَفِي عَيْنِ الوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلا[٢]

لأن الوجهين وقَعا مبهمين؛ يحتمل القصر والتوسط، ويحتمل الطول مع أحدهما، فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة...

وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في (طيبته) فقال:

... ... وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلاَثَةُ لَهُمْ[٣]

فثبت الأوجه من الطريقين، فلا يعبأُ بقول مخالفهما»[٤].

لا يظن بالشيخ ابن الناظم، ومعه الشيخ زكريا، أنهما لا يعلمان جواز الأوجه الثلاثة في (عين)؛ بل الظن بهما أنهما اقتصرا على الوجهين واختاراهما بناء على أنهما المشهوران، والمقروء بهما من الشاطبية، يشهد لذلك أن ابن الناظم في شرحه لقول والده في الطيبة:

... ... وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلاَثَةُ لَهُمْ

قال: «أي: فإن وقع قبل الساكن اللازم حرف لين، نحو: (عين) من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٥] و﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾[٦] فيجوز للقراء العشرة الثلاثةُ الأوجهُ المتقدمةُ، يعني: المدَّ والتوسطَ والقصرَ، ولم

---

(١) ينظر: الحواشي المفهمة: ٢٥٢، والدقائق المحكمة: ٨٦.

(٢) حرز الأماني ووجه التهاني: ١٥.

(٣) طيبة النشر: ٤٣.

(٤) المنح الفكرية: ٢٢٦، ٢٢٧ ببعض تصرف.

(٥) مريم: ١.

(٦) الشورى: ١، ٢.

ولم يذكر الشاطبي القصر، واختار الطول، واختيارُنا التوسط؛ للفرق»[١].

فأنت تلاحظ أنه أثبت الأوجه الثلاثة لجميع القراء، ثم اقتصر للشاطبي على الوجهين: التوسط والطول، ثم اختار لنفسه وجها وحيدا، وهو التوسط.

ولعله - في قصر كلام الإمام الشاطبي على التوسط والطول - تابَع والِدَه الذي يقول معلقا على ما سبق من نص الحرز: «يريد الوجهين المتقدمين من الطول والتوسط، بدليل قوله: (والطول فضلاً)، ولو أراد القصر لقال: والمدُّ فضل»[٢].

وهذا الاستدلال من المحقق ابن الجزري في غاية القوَّة، وكان على الشيخ القاري أن يأخذ به؛ لأنه يشرح منظومته، ولأنه يروي القراءات من طريقه، وهو أدرى بما قرأ به من طريق الشاطبية.

وأما ما نسبه القاري إلى المحققين في قوله: «والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضاً...» فلم أجده - فيما توفر لديَّ من شروحها - إلا عند أبي شامة وأبي العباس السمين[٣]، ولعله يقصدهما، أو أحدهما، مع كون أبي شامة اعتبر أن الأولى تفسير الوجهين بالطول والتوسط، وإن كان أبقى احتمال إرادة القصر قائما.

أما جمهور الشراح ففسروا الوجهين بالإشباع والتوسط، ومنهم السخاوي، وأبو عبد الله الفاسي، وشعلة، والجعبري، وابن القاصح[٤]. ولا شك أن قول الإمام السخاوي في مثل هذا مقدَّم على قول غيره؛ لأنه الأدرى بمذهب شيخه، والله أعلم.

---

(١) شرح طيبة النشر: ٧٥.

(٢) النشر في القراءات العشر: ١/٣٣٦.

(٣) ينظر شرحاهما: إبراز المعاني: ١٢٢، والعقد النضيد: ٦٨٤.

(٤) تنظر شروحهم: فتح الوصيد: ٢/٢٨٠، واللآلئ الفريدة: ١/٢٣٤، وكنز المعاني لشعلة: ٧١، وكنز المعاني للجعبري: ٢/٥٥٩، وسراج القاري المبتدي: ٣٧.

الاستدراك السابع:

قال الشيخ القاري: «وأما قول المصري: (فالجائز ما كان مده جائزاً عند جميع القراء مع جواز القصر، وقيل: ما جاز مده عند جميع القراء، والعبارة الأولى أولى)[(١)].

فلا يخفى أن كليهما لا يصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض؛ فلا يجوز مده عندهم، ويجب مده عند آخرين؛ فلا يجوز قصره عندهم، وإنما جاز الوجهان عند بعضهم[(٢)].

نعم[(٣)]، يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه، وهو المد العارض، لكنَّ إطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ، مع أن مؤدى العبارتين في كلامه متحد، فلله در القائل:

عِبَارَاتُنَا شَتَّى وَحُسْنُكَ وَاحِدٌ ... وَكُلٌّ إِلَى ذَاكَ الْجَمَالِ يُشِيرُ[(٤)]

فالرجل كحاطب ليل، لا يعرف ما يقع بين يده من حصول نيل»[(٥)].

قول المصري، أي: الشيخ الفضالي، أورده تعريفا للجائز في قول الناظم:

وَالْمَدُّ لازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى ... وَجَائِزٌ ... ...[(٦)]

وقد نقله بحروفه عن ابن الحنبلي[(٧)] دون إحالة كعادته، وكلاهما مسبوقان من ابن الناظم الذي قال: «والجائز في السببين: ما جاز مده وقصره عند جميع القراء»[(٨)].

وقد أخطآ في إطلاقهما قولهما هذا، فهو - وإن انطبق على العارض للسكون - لا ينطبق على المنفصل كما أوضحه الشيخ القاري. ولو حذفا «عند جميع القراء» واكتفيا بقولهما: «فالجائز ما كان مده جائزاً.. مع جواز القصر» لكان له وجه، ولتماشى مع قول

---

(١) الجواهر المضية: ٣١٥.

(٢) تنظر مذاهب القراء العشرة في المد المنفصل في النشر في القراءات العشر: ١/٣١٩ – ٣٢٦.

(٣) في الطبعة المعتمدة: «ثُمَّ» وفي سائر الطبعات ومخطوطتي مكتبة الملك سعود: «نعم» وهو أنسب للمقام.

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وأول من رأيته استشهد به العلامة الزركشي (ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/٢٠٢).

(٥) المنح الفكرية: ٢٣٥.

(٦) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٢.

(٧) الفوائد السرية: ١٦١.

(٨) الحواشي المفهمة: ٢٥٠.

الناظم في المد المنفصل: «يقال له: المد الجائز من أجل الخلاف في مده وقصره»[1]، بل إن الفضالي نفسه قال، وهو يتحدث عن المنفصل: «وحكمه الجواز؛ لوقوع الخلاف في مده وقصره، ولهذا يقال فيه: المد الجائز»[2]، فهذا أسلم؛ لأن الخلاف واقع في المد المنفصل الجائز؛ لكنه موزع على مذاهب القراء.

وقول الشيخ القاري: «مع أن مؤدى العبارتين في كلامه متحد» تعقيب على قول الشيخ الفضالي: «والعبارة الأولى أولى»؛ فالعبارتان اللتان أوردهما في تعريف «الجائز» متحدتان في المعنى، فلا يظهر وجه أولوية أولاهما على الأخرى.

أماقوله: «فالرجل كحاطب ليل، لا يعرف ما يقع بين يده من حصول نيل» فلا يتابع عليه؛ لأن فيه قسوة لا يستدعيها المقام، والأولى الاعتذار له، ومناقشة قوله، وغض النظر عن شخصه.

الاستدراك الثامن:

قال الشيخ القاري: «فوجه المد اعتبار اتصالهما لفظاً في الوصل، واعتبار العارض كاللازم، ولما روي أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (كان يمد صوته مداً)[3]، وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد.

كذا ذكره ابن المصنف، لكن ينبغي أن يفَصَّل ويُحمَل كلُّ موضع من محالّ المد على مقداره اللائق به؛ حتى يشمل المدَّ الأصليَّ والفرعيَّ، والاتفاقيَّ والاختلافيَّ»[4].

نص كلام ابن الناظم هو: «وجه المد اعتبار اتصالهما لفظاً في الوصل، ولِمَا رُوي أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (كان يمد صوته مداً)،

(١) النشر في القراءات العشر: ٣١٩.

(٢) الجواهر المضية: ٣٣٠.

(٣) رواه بهذا اللفظ أحمد في مسند أنس رضي الله عنه، حديث: (١٢٣٦٣) و(١٣٠٢٥) و(١٤١٠٨)، والنسائي، حديث: (١٠١٤)، وابن ماجه، حديث: (١٣٥٣)، وغيرهم، عن قتادة قال: «سألت أنسا..». وأخرجه بلفظ: «كَانَ يَمُدُّ مَدًّا» البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب مد القراءة، (حديث: ٤٧٥٨)، وأبو داود (حديث: ١٤٦٥)، وسيأتي لفظ آخر للبخاري.

(٤) المنح الفكرية: ٢٣٥.

وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد»[(١)].

واستدرك عليه الشيخ القاري تعميمه المد في الحديث على جميع الممدود، دون أن يفصل القول في اختلاف مقاديرها.

وهذا الاستدراك لا يلزم ابن الناظم؛ لأن كلامه في بيان وجه المد في المنفصل، وكان قبلُ قد علل المد في اللازم والمتصل، وعلل بعدُ المد في العارض، ولأنه – أيضا – فصَّل القول في مقادير الممدود، وذكر مقدار كلٍّ على حِدَة، فأين الإجمال إذَنْ؟ وكلام المؤلفين لا ينبغي أن يجتزأ، بل تجمع أطرافه، ويرد آخره على أوله.

هذا، وينبغي التنبيه على أن الحديث إنما هو فيه بيان أصل المد، فيدخل فيه كل ما فيه مد حتى وإن كان طبيعيا؛ وسياق الحديث يدل على ذلك، فقد روى البخاري عن قتادة قال: «سُئِل أنسٌ: كيف كانت قراءةُ النبي صلى الله عليه و سلم؟ فقال: كانت مدا. ثم قرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[(٢)] يمد بـ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ويمد بـ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾، ويمد بـ﴿الرَّحِيمِ﴾»[(٣)]. فغير خفي أن المدَّيْن الأَوَّلَين أصليان طبيعيان، وأن الثالث عارض للسكون؛ لأنه موقوف عليه.

ولهذا قال الإمام مكي: «فإن أنسا سئل عن قراءة النبي عليه السلام، فقال: (كان يمد صوته مدا). فهذا عموم في كل ممدود، وذِكْر الصوتِ يدل على نفس المدِّ، وتأكيدُه بالمصدر يدل على إشباع المدِّ.

وقد قيل: إن معناه: يصل قراءته بعضها ببعض، من قولهم: مددت السير في هذه الليلة[(٤)]. وذكره في الحديث لـ(الصوت) يدل على خلاف هذا التأويل»[(٥)].

---

(١) الحواشي المفهمة: ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) الفاتحة: ١.

(٣) الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب مد القراءة (حديث: ٤٧٥٩).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُجَجها: ١/٥٧. والحديث تقدم تخريجه قريبا.

الاستدراك التاسع:

قال الشيخ القاري: «وأما عطف الشيخ زكريا (وقفاً) على قوله: (أو إدغاماً) أي: صاحب إدغام، فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً، إلا أنه كالمستدرك عليه أورده فصلاً، ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حَصَّل هذه المقدمة لما اتفق عليه الأمة، وذهب إليه أكثر الأئمة»(١).

نص كلام الشيخ زكريا هو: «(أو عرض السكون وقفا) أو إدغاما (مسجلا) أي: مطلقا»(٢). وهو فيه يشرح قول الناظم:

وجَائِزٌ إذا أتى مُنفَصِلاَ   أَوْ عَرَضَ السُّكونُ وَقْفاً مُسْجَلا(٣)

وبهذا يتضح لك أن قول الشيخ القاري: «وأما عطف الشيخ زكريا (وقفاً) على قوله: (أو إدغاماً) أي: صاحب إدغام...» فيه قلب، وكان ينبغي أن يقول: «وأما عطف الشيخ زكريا على (وقفاً) قولَه: (أو إدغاماً) أي: صاحب إدغام...»؛ لأن (وقفا) معطوف عليه، وليس معطوفا(٤).

والقاري هنا رد على القاضي استدراكه على الناظم المد العارض للإدغام، فرأى أن الناظم لا يلزمه ذكر ذلك؛ لأن أرجوزته في المتفق عليه بين أكثر القراء، والمد العارض للإدغام - في عمومه - خاص بأبي عمرو من السبعة، وبيعقوب من العشرة، وبخلاف عنهما.

وما قرره الشيخ القاري وجيه؛ وإلا لكان على الشيخ زكريا أن يستدرك على الناظم عدم ذكره أمورا أخرى كثيرة، ومنها في هذا الباب مد البدل واللين المهموز للأزرق.

وتجدر الإشارة إلى أن الناظم ذكر العارض للإدغام في تمهيده ونشره، وحكى فيه الأوجه الثلاثة(٥).

---

(١) المنح الفكرية: ٢٣٦، ٢٣٧، وقد سبقه إلى الاعتذار عن الناظمِ الشيخُ الفضالي في الجواهر المضية: ٣٣٦.

(٢) الدقائق المحكمة: ٨٦.

(٣) المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه: ٥٣.

(٤) توقعت أن يكون ذلك خطأ مطبعيا، لكني فوجئت أن كل النسخ المطبوعة مطبقة عليه، وكذلك النسختان الخطيتان اللتان بحوزتي.

(٥) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ١٧٥، والنشر في القراءات العشر: ١/٣١٤، ٣٣٧.

الاستدراك العاشر:

قال الشيخ القاري: «ثم اعلم أن الشارح المصري ذكر أن (الساكن العارض بقسيمه للقراء فيه ثلاثة مذاهب:

الأول الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء)[١].

فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراء إلا المدُّ، وليس كذلك؛ لقوله في الشاطبية:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ ... ...[٢]

أي: من السكون اللازميِّ؛ لمقابلته بقوله:

... ... وَعِندَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا[٣]

مع ما فيه من الإشارة إلى أن الوجهين أصلان، وهما: المد والقصر، وهناك وجه فرع - يتفرع عليهما من عدم اعتبارهما - هو التوسط فيما بينهما؛ ليعتدل الأمر بالحط عن درجة الأولى وبالرفع في درجة الأخرى»[٤].

يقصد الشيخ الفضالي بقسمي العارض: العارض للإدغام، والعارض للوقف، اللذين ذكر أن اختيار الإمام الشاطبي فيهما لجميع القراء المدُّ المشبع، فاستدرك عليه الشيخ القاري ما يوهمه كلامه هذا من منع التوسط والقصر للقراء السبعة من الشاطبية، مع أن كلام الإمام الشاطبي يحتملهما.

واستدراك الشيخ القاري هذا يقوي ما كنت أسلفته في حقه من أنه لم ير كتاب النشر وقت تأليفه المنح الفكرية؛ لأن ما نقله عن الفضالي هو في الحقيقة كلام ابن الجزري كما سيأتي، غير أن الفضالي تصرف فيه تصرُّفا جعله يوهم ما نبه عليه القاري.

---

(١) الجواهر المضية: ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) حرز الأماني ووجه التهاني: ١٥.

(٣) تكلمة البيت السابق.

(٤) المنح الفكرية: ٢٤٢.

قال الإمام ابن الجزري: «وأما المد للساكن العارض، ويقال له أيضاً: الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمة القراء فيه ثلاثَ مذاهب:

الأول: الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض... وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء...

الثاني: التوسط؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضاً. وهو مذهب أبي بكر ابن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شطيا، والشاطبي أيضاً»[١].

فهو -كما ترى- ذكر اختيار الشاطبي للمرتبتين: الإشباع، والتوسط، وذلك أخذا من قوله المتقدم: «وجهان أصّلاَ»؛ لأنه يرى أنهما المقصود بالوجهين، وفي ذلك قال: «على أن الشاطبيَّ لم يذكر في كل ساكن الوقف قصراً، بل ذكر الوجهين، وهما الطول والتوسط كما نصَّ السخاوي في شرحه[٢]، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه؛ لقوله بعد ذلك: (وفي عين الوجهان)، فإنه يريد الوجهين المتقدمين من الطول والتوسط؛ بدليل قوله: (والطول فضلاَ)[٣]، ولو أراد القصر لقال: (والمد فضل). فمقتضى اختيار الشاطبي عدمُ القصر في سكون الوقف، فكذلك سكون الإدغام الكبير عنده؛ إذ لا فرق بينهما عند من روى الإشارة في الإدغام»[٤].

وهذا كلام لا لَبس فيه، إلاَّ أن الشيخ الفضالي جاء، فاقتصر على ذكر اختيار الإمام الشاطبي للإشباع فحسب، فأوهم ما أشار إليه الشيخ القاري، والعلم عند الباري.

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٣٥/١.

(٢) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد: ٢٧٩/٢.

(٣) يشير إلى قول الإمام الشاطبي في الحرز (ص ١٥):

وَمُدَّ لَهُ عِندَ الفَوَاتِحِ مُشْبِعاً ... وَفِي عَيْنِ الوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلاَ

(٤) النشر في القراءات العشر: ٣٣٦/١، وأوردت هذا القول؛ لاعتقادي أن هذا هو الصواب، خلافا لما قرره الشيخ القاري.

خاتمة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله، والشكر له على نعمائه وأفضاله، والصلاة والسلام على خاتم رسله وأنبيائه، نبينا محمد وعلى آله وصحابته، وكل من استن بسنته واهتدى بهدايته.

أما بعد؛ فإلى هنا استأذن القلم، واشتكى العنت بما خط ورَقم، ولم يكن ذاك لكبير عمل أسداه، ولا لغزير علم حبره وأبداه، إنما أصابه ما أصاب أترابه، من الخمول وقلة النجابة. وقبل أن أذِن له أُحَمِّله زَبَر أهمّ ما أسفر عنه هذا العمل من نتائج، وما بدا لي من توصيات لها به وشائج.

أ- نتائج:

١. ظهر لي أن الشيخ القاري لم يطلع على كتابَي الإمام ابن الجزري: التمهيدِ، والنشرِ، وينقل عنهما بواسطة الشيخ الفضالي غالبا.

٢. ظهر لي أن الشيخ القاري استدرك على ثمانية من شروح الجزرية فحسب، ولم يطّلع على الشروح الأخرى التي تجاوزت العشرة.

٣. ظهر لي أن الشيخ سيف الدين الفضالي لم ينقل عن المنح الفكرية في شرحه الموسوم بالجواهر المضية، وأن ما اعتبرته محققة هذا الأخير نقلا عن المنح هو في الحقيقة مما نقله الشيخ القاري عن الجواهر المضية دون إحالة، ذلك؛ لأن الشيخ الفضالي أنهى كتابه سنة: ١٠٠٠هـ، والشيخ القاري ألف شرحه بعد سنة: ١٠٠٦هـ.

٤. ظهر لي أن الشيخ بحرق له شرحان على الجزرية:

- كبير، وهو المسمى: «تحفة القاري والمقري لشرح مقدمة ابن الجزري»، وهو الذي يستدرك عليه الشيخ القاري.
- صغير، وهو مختصر من الأول، ويسمى: «ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد»، وكلاهما عندي مخطوطا.

٥. ظهر لي أن الشارح اليمني - الذي يذكره الشيخ القاري بهذا الوصف - ليس هو بحرق، خلافا لما اعتقده ثلة من الباحثين.

وهنا أعرب عن حسرتي البالغة على عدم تمكني من كشف هذا اليمني رغم ما بذلته في سبيل ذلك من جهد، واللهُ المرجوُّ أن يُيسر ذلك مستقبلا على يدي أو يد غيري.

٦. ظهر لي أن الشيخ المرعشي استفاد كثيرا من الشيخ القاري، وجملة صالحة من التحقيقات التي أودعها كتابه «جهد المقل» نقلها عنه مصدرا النقل بقوله: «قال».

٧. ظهر لي أن قول الشيخ عبد الدائم الأزهري في ضبط ألفاظ المقدمة الجزرية مقدم على قول غيره عند الاختلاف؛ لأنه ضبطها عن الناظم في أواخر عمره، وذلك سنة: ٨٢٧هـ، أو ٨٢٩هـ.

٨. ظهر لي أن كثيرا مما استدركه الشيخ القاري على الشيخ الفضالي هو في الأصل للشيخ ابن الحنبلي، لكنَّ شرحه لم يقع بيد الشيخ القاري.

ب- توصيات:

١. أوصي بكتابة بحث بعنوان: «المنح الفكرية وجهد المقل دراسة مقارنة» وذلك لبيان مدى استفادة الشيخ المرعشي من الشيخ القاري، ومدى اسهام الشيخ القاري في علم التجويد.

٢. أوصي بإعادة تحقيق «المنح الفكرية» تحقيقا علميا يدرسه دراسة مستفيضة، ويبين منهجه وقيمته وإضافاته لعلم التجويد.

٣. أوصي بالعمل على إيجاد شرح جامع للمقدمة الجزرية، ينسب القول إلى أول من قال به من الشراح، ويلغي المكرر الكثير.

وأخيرا، فهذا جهد المقل القليل البضاعة، المتطفل على هذه الصناعة، فإن يكن من توفيق فمن الله المعين، وإن يكن من زلل فمن نفسي ومن الشيطان اللعين، وما توفيقي إلا بالله عليه أتوكل وبه أستعين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

فهارس

- فهرست الآيات القرآنية.
- فهرست الأحاديث النبوية.
- فهرست الأعلام.
- فهرست المصادر والمراجع.
- فهرست الموضوعات.

فهرست الآيات القرآنية

﴿عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾	البقرة	٢٣٦	٦٩
﴿جَنَّةٌ﴾	البقرة	٢٦٥	١٧٣
﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾	البقرة	٢٦٧	١٨١
﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾	آل عمران	٨	١٦٥
﴿اللَّهُمَّ﴾	آل عمران	٢٦	١٣٦
﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾	آل عمران	٦٩	١٥٥
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾	آل عمران	٩٧	٦٩
﴿هَمَّتْ﴾	آل عمران	١٢٢	١٧٣
﴿بِثَلَاثَةِ﴾	آل عمران	١٢٤	١٤٣
﴿الَّذِينَ نَافَقُوا﴾	آل عمران	١٦٧	١٧٢
﴿امْرَأَةٌ﴾	النساء	١٢	١٤٨
﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾	النساء	٢٥	٦٩
﴿وَبِذِي﴾	النساء	٣٦	١٤٠
﴿وَلِيًّا﴾	النساء	٤٥	١٧٢
﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾	النساء	٦٣	١٧٢
﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾	النساء	١٢٢	٧٨
﴿كَفَرُوا وَصَدُّوا﴾	النساء	١٦٧	١٦٢
﴿آمِّينَ﴾	المائدة	٢	١٣٦
﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾	المائدة	٢	١٨١
﴿بَسَطْتَ﴾	المائدة	٢٨	١٥٠
﴿وَأَصْلَحَ﴾	المائدة	٣٩	١٣٧
﴿بَالِغَ﴾	المائدة	٩٥	١٣٩

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾	الكهف	١٠٣	١٦٤
﴿كٓهيعٓصٓ﴾	مريم	١	١٨٥
﴿عِتِيًّا﴾	مريم	٨، ٦٩	١٧١
﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾	مريم	٢٨	١٤٧
﴿ءَاتِي﴾	مريم	٩٣	١٣٦
﴿أَعْطَىٰ﴾	طه	٥٠	١٣٧
﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾	طه	١١٤	١١٣
﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾	طه	١٢٣	١٧٠
﴿طَالَ﴾	الأنبياء	٤٤	١٢٣
﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	المؤمنون	٢٢	٦٩
﴿بَل لَّا﴾	المؤمنون	٥٦	١٦٠
﴿قُل رَّبِّ﴾	المؤمنون	٩٣	١٧٢
﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾	المؤمنون	١٠١	١٨٣
﴿يَغْضُضْنَ﴾	النور	٣١	١٦٨
﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾	النور	٥٠	١٤٨
﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾	النور	٥٥	١٤٧
﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾	النور	٦٢	١٥١
﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾	الفرقان	٣٢	١١٥
﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾	الفرقان	٢٧	١٦٧
﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾	الشعراء	٩٦	١٦٢
﴿أَوَعَظْتَ﴾	الشعراء	٢٣٦	١٦٩
﴿أَحَطتُ﴾	النمل	٢٢	١٥٣
﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾	النمل	٣٦	١٨٤
﴿ٱطَّيَّرْنَا﴾	النمل	٤٧	١٥٥

﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾	المزّمل	٤	١١٣
﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾	القيامة	١٦	١١٣
﴿ثَمَّ﴾	الإنسان	٢٠	١٧٠
﴿نَخْلُقكُّم﴾	المرسلات	٢٠	١٥٠
﴿ثَمَّ﴾	التكوير	٢١	١٧٠
﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ﴾	البلد	٨	١٦٠
﴿أَعْطَىٰ﴾	الليل	٥	١٣٧
﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾	الشّرح	٣	١٦٧
﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾	العاديات	٣	١٨٣
﴿ٱلَّذِى يَدُعُّ﴾	الماعون	٢	١٦٢

فهرست الأحاديث النبوية

فهرست الأعلام

فهرست المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أبحاث في علم التجويد، لغانم قدوري الحمد (معاصر)، دار عمار – عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٣. إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة عبد الرحمن بن إبراهيم بن إسماعيل الدمشقي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون تاريخ.

٤. إتحاف المريد لشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد، لمحمد بن عبد الرحمن النابلي المغربي (توفي بعد: ١٢٨٥هـ)، مخطوط من مكتبة جامعة الملك سعود – الرياض (رقم: ٢٥٣٩).

٥. أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ.

٦. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الصيرفي الداني المقرئ (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.

٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ.

٨. أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار صادر – بيروت، بدون تاريخ.

٩. استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الشاطبي في أبواب الأصول، لأحمد بن علي السديس (شيخي ومشرفي على البحث)، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد: ٤٥، ذو القعدة: ١٤٢٩هـ.

١٠. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ.

١١. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٩٨٨م.

١٢. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

١٣. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٤. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة عشرة: ٢٠٠٢م.

١٥. الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، ابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ)، تحقيق وتقديم: عبد المجيد قطامش، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.

١٦. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية، للمستشرق: إدوارد بن كرنيليوس فنديك (كان حيا سنة: ١٣١٠هـ)، تصحيح: محمد علي البيلاوي، دار صادر – بيروت، بدون تاريخ.

١٧. الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث، خليل إبراهيم قوتلاي (معاصر)، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

١٨. إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ.

١٩. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، لأبي اليمن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس – عمان الأردن، ١٤٢٠هـ.

٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت.

٢١. أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا، بيروت، ١٤٢٦هـ.

٢٢. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين البابانى البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٣. الإيضاح في شرح المفصل، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، ١٩٨٣م.

٢٤. بحر العلوم (تفسير السمرقندي)، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تحقيق: علي معوض، وزميليه، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ.

٢٥. البحر المحيط في أصول الفقه، للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحرير: عبد القادر العاني، ومراجعة: عمر بن سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ.

٢٦. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٢٨. البرهان في علوم القرآن، للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: زكي أبي سريع، دار الحضارة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٣٠هـ.

٢٩. البينات في بيان بعض الآيات، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: عيادة الكبيسي، مجلة الأحمدية، العدد: ١٥، رمضان: ١٤٢٤هـ.

٣٠. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، المعروف بمرتضى الزَّبِيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: تحقيق عبدالعليم الطحاوي، وآخرين، طبعة حكومة الكويت، ١٣٩٤هـ.

٣١. التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الصيرفي الداني المقرئ (ت: ٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الثانية: ١٩٩٩م.

٣٢. التحرير والتنوير من التفسير: لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي المالكي (ت: ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.

٣٣. تحفة القاري والمقري بشرح مقدمة ابن الجزري، لجمالِ الدين محمد بن عمر بن مبارك الحِمْيَري الحضرمي الشهير بِبَحْرَق (ت: ٩٣٠هـ)، مخطوط عندي منه أربع نسخ:

نسخة من مكتبة الحرم المكي – مكة المكرمة (رقم: ٣٩٥٢) ضمن مجموع. وهذه هي المعتمدة في البحث عند الإطلاق.

وأخرى من مكتبة الملك عبد العزيز – المدينة النبوية، مجموعة الساقزلي (١٣).

وأخرى من مكتبة جامعة الملك سعود (رقم: ٢٨٥٨) ضمن مجموع.

وأخرى من مكتبة الإمام زيد بن علي – صنعاء، ضمن مجموع غير مرقم.

٣٤. تحفة المريد لمقدمة التجويد، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن قوقب الأنصاري الخليلي (ت: ٨٩٣هـ)، مصورة من نسخة مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود – الرياض (رقم: ٢٤١٧).

٣٥. تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الأزهري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: محيي هلال السرحان، مجلة كلية الشريعة - جامعة بغداد، عدد ٩ سنة: ١٩٨٦م. وطبعة أخرى بتحقيق: جمال الشايب، مكتبة أولاد الشيخ - القاهرة، ٢٠٠٤م.

٣٦. تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: جمال الشايب، ضمن مجموع بعنوان: ثلاث رسائل للإمام الجعبري تطبع لأول مرة، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

٣٧. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: ٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم - جدة، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

٣٨. ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد، لجمالِ الدين محمد بن عمر بن مبارك الحِمْيَري الحضرمي الشهير بِبَحْرَق (ت: ٩٣٠هـ) مخطوط، عندي منه ثلاث نسخ:

نسخة من مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (رقم: ١٥٧٥).

وأخرى بمكتبة الأحقاف بتريم (رقم: ٣١٩).

وأخرى بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة، مجموعة قرة باش (١١٣).

٣٩. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

٤٠. التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن) لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت: ١٣٠٤هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الرابعة: ١٤٢٦هـ.

٤١. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة - الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

٤٢. التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.
٤٣. التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت: ٥٦٩هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار — عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ.
٤٤. تنزيه الشريعة المرفوعة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨١م.
٤٥. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م
٤٦. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ.
٤٧. جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر — القاهرة، الطبعة الأولى.
٤٨. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير — بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ.
٤٩. الجامع المفيد في صناع التجويد، لزين الدين أبي الفتح جعفر بن إبراهيم السنهوري (ت: ٨٩٤هـ)، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، دار ابن حزم— بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.
٥٠. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض، ١٤٢٣هـ.

٥١. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لخير الدين أبي البركات نعمان بن محمود بن عبد الله الألوسي (ت: ١٣١٧هـ)، تقديم: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني – القاهرة، ١٤٠١هـ.

٥٢. جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ.

٥٣. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ.

٥٤. جهد المقل، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب ساجقلي زاده (ت: ١١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمار – عمان الأردن، الطبعة الثانية: ١٤٢٩هـ.

٥٥. جهود علماء حضرموت في الدراسات القرآنية، لأمين بن عمر باطاهر، رسالة ماجستير من كلية التربية، جامعة حضرموت، سنة: ١٤٢٨هـ، أهداني الأخ محمد بكران الحضرمي نسخة منه مكتوبة على الحاسب.

٥٦. الجواهر السنية على ألفاظ الجزرية، لإسماعيل القوصوني المصري مولدا، الحموي بلدا، المكي وطنا (كان حيا سنة: ١٠٩٠هـ)، مخطوط من مكتبة جامعة الملك سعود – الرياض (٢٩٢٣) ضمن مجموع.

٥٧. الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، لسيف الدين بن عطاء الله الفضالي المصري البصير (ت: ١٠٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: عزة بنت هاشم مُعيني، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

٥٨. حاشية الشنواني على شرح الأزهرية للشيخ خالد، للشيخ أبي بكر بن إسماعيل ابن شهاب الدين الشنواني (ت: ١٠١٩هـ)، مخطوط من مكتبة جامعة الملك سعود (رقم: ٦٣٧٩).

٥٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الشافعي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٦٠. حاشية العلامة النحراوي على شرح شيخ الإسلام على المقدمة الجزرية، لعبد الرحمن بن محمد النحراوي المقرئ (ت ١٢١٠هـ)، مخطوطة من مكتبة جامعة الملك سعود (رقم: ١١١).

٦١. حاشية علي القاري على قراءات البيضاوي، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، مخطوط مصدره تركيا، أمدني بنماذج منه الأخ الفاضل يوسف الردادي.

٦٢. حدود الإتقان في تجويد القرآن، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، مخطوط من مكتبة الملك عبد العزيز – المدينة النبوية، مجموعة عارف حكمت (١٦٤/٨٠) ضمن مجموع.

٦٣. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت: ٥٩٠هـ)، تصحيح: محمد تميم الزعبي، توزيع مكتبة دار الهدى – المدينة النبوية، الطبعة الرابعة: ١٤٢٥هـ.

٦٤. الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد بركات، دار الغوثاني – دمشق، الطبة الأولى ١٤٢٨هـ.

وربما احتجت إلى طبعة المطبعة العامرة – مصر، ١٣٠٤هـ.

٦٥. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، ابن الناظم (ت: ٨٣٥هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦م.

وربما احتجت إلى تحقيق: عبد الحكيم واحسين، دار الرشاد الحديثة – الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.

٦٦. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين المحبي الحموي الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، دار صادر – بيروت، بدون تاريخ.

٦٧. الخلاصة الألفية، لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، دار الرشاد الحديثة – الدر البيضاء، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

٦٨. الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، لأبي المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي (ت: ٦٢١هـ)، حققه: غانم قدوري الحمد، ونشره في مجموع بعنوان: ثلاث رسائل في التجويد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.

٦٩. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، لغانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الثانية: ١٤٢٨هـ.

٧٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ، دار الجيل - بيروت، بدون تاريخ.

٧١. الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن عيسى بن غازي الشهير بالسمنودي (كان حيا سنة: ١٠٩٢هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٨هـ.

٧٢. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الأزهري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: نسيب نشاوي، على عشر نسخ خطية، دار المكتبي - دمشق، الطبعة الخامسة: ١٤٢٨هـ.

واحتجت - أحيانا - إلى طبعة أخرى بتحقيق: زكريا توناني على عشر نسخ خطية أيضا، دار الإمام مالك - الجزائر، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ.

٧٣. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للشريف محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، عناية: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثامنة: ١٤٣٠هـ.

٧٤. رسالتان في تجويد القرآن، لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي (توفي بعد: ٤١٠هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.

٧٥. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكي ابن أبي طالب حموش القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الطبعة الخامسة: ١٤٢٨هـ.

٧٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله البغدادي الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٥هـ.

٧٧. الروضة الندية شرح متن الجزرية، لمحمود محمد عبد المنعم العبد (معاصر)، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

٧٨. زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ.

٧٩. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.

٨٠. سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح العذري البغدادي (ت: ٨٠١هـ)، دار الفكر – بيروت، ١٤١٥هـ.

٨١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرِّياض، الطبعة الثّانية: ١٤٠٧هـ.

٨٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمّد ناصر الدِّين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرِّياض، الطبعة: الأولى: ١٤١٢هـ.

٨٣. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت، بدون تاريخ.

٨٤. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٨٥. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٨٦. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.

٨٧. الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.

٨٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد ابن العماد العكري الدمشقي الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.

٨٩. شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، لفخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ)، مخطوط من المكتبة الأزهرية (٣٠٧٨٩٣).

٩٠. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات: جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية: ١٩٩٦م.

٩١. شرح الشافية في التصريف، لجمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت: ٧٧٦هـ)، مخطوط من المكتبة الأزهرية (رقم: ٣٢٤٠٧٢).

٩٢. شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ.

٩٣. شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)، عناية: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٥هـ.

٩٤. شرح المقدمة الجزرية، لأبي الثناء سراج الدين محمود بن عمر المستكاوي الخانكي (كان حيا سنة: ٩٧٧هـ)، تحقيق: فرغلي عرباوي، دار أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ.

٩٥. شرح المقدمة الجزرية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الملقب طاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، تحقيق: محمد سيدي الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. واحتجت إلى نسخة مخطوطة مصدرها: مكتبة جامعة لايبزيك – المانيا، كتبت سنة ٩٩٩هـ، وهي عندي.

٩٦. شرح المقدمة الجزرية، لغانم قدوري الحَمَد (معاصر)، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي – جدة، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ.

٩٧. شرح المقدمة الجزرية، للشارح اليماني، لم أستطع التعرف على اسمه، وشرحه مخطوط، عندي منه أربع نسخ مصورة:

نسخة من مكتبة الملك عبد العزيز، مجموعة العرفانية (١/٢٣).

وأخرى من مكتبة الملك عبد العزيز أيضا، مجموعة قرة باش (٧/٥٨٧).

وأخرى من مكتبة الحرم المدني (٢١١/١٤).

وأخرى مصدرها معهد الثقافة والدراسات الشرقية بجامعة طوكيو.

٩٨. شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (توفي نحو: ٤٤٠هـ)، تحقيق: الشيخ حازم حيدر، دار عمار – عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ.

٩٩. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وصاحبيه، دار الكتب العلمية – بيروت: ١٤٠٢هـ.

١٠٠. شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، تقديم: عبد الفتاح أبو غدة، دار الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى، بدون تارخ.

١٠١. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت: هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٢٦هـ.

١٠٢. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ.

١٠٣. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لعصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الملقب طاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٠٤. شم العوارض في ذم الروافض، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: مجيد خلف، مركز الفرقان للدراسات الإسلامية، ودار الصفوة — القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ.

١٠٥. صبح الأعشى في كتابة الإنشا، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت: ٨٢١هـ)، دار الكتب المصرية – القاهرة: ١٤٣٠هـ.

١٠٦. الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة: ١٩٩٠م.

١٠٧. الصحيح، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.

١٠٨. الضابطية للشاطبية اللامية، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: بريك بن سعيد القرني، مطبعة سفير — الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.

١٠٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة – بيروت، بدون تاريخ.

١١٠. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ.

١١١. طبقات المفسرين، لأحمد بن محمد الأدنروي (من علماء القرن الحادي عشر)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة النبوية، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م.

١١٢. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، لعبد الدائم بن علي الحديدي القاهري الأزهري (- ٨٧٠هـ)، تحقيق: نزار خورشيد عقراوي، دار عمار — عمان الأردن — الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

١١٣. طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، توزيع مكتبة دار الهدى - المدينة النبوية، الطبعة الثالثة: ١٤٢٦هـ.

١١٤. العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، دراسة وتحقيق: د.أيمن سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع – جدة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

١١٥. عقود الجمان في تجويد القرآن، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

١١٦. عودَةُ الصُّفويِّين، لعبد العزيز بن صالح المحمود الشافعي (معاصر)، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع – مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.

١١٧. غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، بدون تاريخ.

١١٨. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ.

١١٩. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي المكناسي (ت: ١٠٨٢هـ)، تحقيق: أحمد البوشيخي، المطبعة والوراقة الوطنية - مراكش، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.

١٢٠. الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لأبي الفتح محمد بن محمد بن علي بن عطية العوفي المزي (ت: ٩٠٦هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ - القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥م.

١٢١. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت – الأردن.

١٢٢. الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنفي الحلبي التاذفي المعروف بابن الحنبلي (ت: ٩٧١هـ)، تحقيق: محمود رأفت بن حسن زلط، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥م.

١٢٣. الفوائد السنهورية في شرح الجزرية، لنور الدين علي بن حسن السنهوري (ت: ٩١٣هـ)، مخطوط بالمكتبة الوطنية في الجزائر (رقم: ٣٩١٢)، أمدني بها – مشكورا – الأخ مهدي دهيم.
١٢٤. الفوائد المسعدية في حل الجزرية، لعمر بن إبراهيم بن علي المسعدي (ت: ١٠١٧هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥م.
١٢٥. فيض نشر الانشراح من طيِّ روض الاقتراح، لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت: ١١٧٠هـ)، تحقيق وشرح: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث –دبي، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ.
١٢٦. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، ضبط وتوثيق: يوسف البقاعي، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ.
١٢٧. القراءات القرآنية في حضرموت – تاريخها والاهتمام بها، لعلوي بن سالم بن عبد الله، مركز أبناء المهاجر – اليمن، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.
١٢٨. قراءة الإمام نافع عند المغاربة من طريق أبي سعيد ورش مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، لعبد الهادي حميتو (معاصر)، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ.
١٢٩. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي (ت: ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.
١٣٠. كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الرابعة: ٢٠١٠م.
١٣١. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات الأعلمي للمطبوعات – بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٣٢. الكتاب الموضَح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد، ابن أبي مريم الشيرازي (كان حيا سنة: ٥٦٥هـ)،تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم - جدة، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ.

١٣٣. كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن وثيق الإشبيلي الأندلسي (ت: ٦٥٤هـ)، حققه: غانم قدوري الحمد، ونشره في مجموع بعنوان: ثلاث رسائل في التجويد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.

١٣٤. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ولاء الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، بدون تاريخ.

١٣٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون تاريخ.

١٣٦. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُجَجها، لأبي محمد مكي ابن أبي طالب حموش القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧هـ.

١٣٧. الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٣٢هـ.

١٣٨. كنز المعاني شرح حرز الأماني، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١١م.

١٣٩. كنز المعاني في شرح حرز الأماني، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

١٤٠. الكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة،: لأبي المكارم محمد بن محمد، نجم الدين الغزي الدمشقي (ت: ١٠٦١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

١٤١. اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسطلاني، (ت: ٩٢٣هـ)، اعتنى به: محمد تميم الزعبي، دار ابن الجزري – المدينة النبوية، ودار الغوثاني – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ.

١٤٢. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرازق موسى، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ.

١٤٣. لسان العرب،: لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة: ٢٠٠٤م.

١٤٤. لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسطلاني، (ت: ٩٢٣هـ)، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، الجزء الأول فقط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ.

١٤٥. مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ.

١٤٦. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م

١٤٧. محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية، لبطرس بن بولس بن عبد الله البستاني (ت: ١٣٠٠هـ)، مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٨٧م.

١٤٨. المحيط في اللغة، لأبي القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس الطالقاني الشهير بالصاحب ابن عباد (ت: هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ.

١٤٩. المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، لقاضي مكة عبد الله مِرْداد أبي الخير (ت: ١٣٤٣هـ)، اختصار وترتيب وتحقيق: محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، عالم المعرفة – جدة، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ.

١٥٠. المسألة في البسملة، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، حققها فرغلي سيد عرباوي ملحقة بالمنح الفكرة، مكتبة أولاد الشيخ – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٩م.

١٥١. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.

١٥٢. المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

١٥٣. مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، لعبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي – أبو ظبي، ١٤٢٥هـ.

١٥٤. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر – بيروت، ١٣٩٧هـ.

١٥٥. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ.

١٥٦. المعدن العدني في فضل أويس القرني، لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الحازمي، مؤسسة الجريس – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.

١٥٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي – إستانبول، الطبعة الأول: ١٤١٦هـ.

١٥٨. الْمُغرِب في ترتيب الْمُعرِب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرزي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، الطبعة الأولى: ١٩٧٩م.

١٥٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر – بيروت، الطبعة السادسة: ١٩٨٥م.

١٦٠. مفتاح السعادة ومصباح الزيادة في موضوعات العلوم، لعصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الملقب طاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ.

١٦١. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م.

١٦٢. المفيد في شرح عمدة المجيد، للحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المنار – الزرقاء، الأردن، ١٤٠٧هـ.

١٦٣. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

١٦٤. المقدمة فيما على القارئ أن يعلمه، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ.

١٦٥. ملا علي القاري وآراؤه الاعتقادية في باب الإلهيات – عرض ونقد، لمساعد بن محيول المطرفي، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى سنة: ١٤٢٣هـ، مصورة من نسخة مكتوبة على الحاسب.

١٦٦. ملا علي القاري وجهوده في القراءات وعلومها، لياسر حمزة بولشري، رسالة ماجستير من جامعة أم القرى سنة: ١٤٣٠هـ، زودني بها – مكتوبة على الحاسب – الباحث جزاه الله خيرا.

١٦٧. الملا علي القاري، فهرس مؤلفاته وما كتب عنه، لمحمد عبد الرحمن الشماع، بحث ببليوغرافي نشر في العدد الأول من مجلة آفاق الثقافة والتراث – دبي، العدد: ١ عام: ١٤١٤هـ

١٦٨. المناهج الكافية في شرح الشافية، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الأزهري (ت: ٩٢٦هـ)، مخطوط من المكتبة الأزهرية (رقم: ٣٠١٥٨٢).

١٦٩. منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق وتعليق، للحسن بن أحمد وكاك، المملكة المغربية، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.

١٧٠. المنح الفكرية على متن الجزرية،: لملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ)، تحقيق: أسامة عطايا، دار الغوثاني – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ، وهذه هي المعتمدة أصلا في البحث.

وطبعة أخرى بتحقيق: عبد القوي عبد المجيد، مكتبة الدار – المدينة النبوية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

وطبعة أخرى بتحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م.

وطبعة أخرى بتحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٢٠٩م.

ونسخة مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود (قم: ٦١٠٤).

وأخرى بمكتبة جامعة الملك سعود (رقم: ٢٩٢٣) ضمن مجموع.

وأخرى بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة عارف حكمت (٢٨٩/٨٠/٢).

وأخرى بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة المحمودية (٦٧).

١٧١. المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية المصرية، الطبعة الأولى: ١٣٧٣هـ.

١٧٢. منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول، للسالم محمد محمود الجكني الشنقيطي (معاصر)، رسالة دكتورة مرقونة على الحاسب الآلي.
١٧٣. منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (معاصر)، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثالثة: ١٤١٨هـ.
١٧٤. الموضح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت: ٤٦١هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.
١٧٥. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، لإبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني (ت: ١٣٤٩هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ.
١٧٦. نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، لأبي البقاء علي بن عثمان بن القاصح العذري (ت: ٨٠١هـ)، حققه: غانم قدوري الحمد، ونشره في مجموع بعنوان: ثلاث رسائل في التجويد، دار عمار - عمان الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ.
١٧٧. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر - بيروت، بدون تاريخ.
١٧٨. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لأبي العباس أحمد بن محمد التلمساني الْمَقَّرِي (ت: ١٠٤١هـ)، دار صادر - بيروت، ١٣٨٨هـ.
١٧٩. النكت اللوذعية على شرح الجزرية لشيخ الإسلام زكريا، لزين العابدين بن محيي الدين بن ولي الدين بن جمال الدين يوسف بن زكريا الأنصاري، حفيد زكريا الأنصاري (ت: ١٠٦٨هـ)، مخطوط من مكتبة الحرم المكي (رقم: ٤٤٦).
١٨٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٨١. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ت: هـ)، تحقيق: أحمد حالو، ومحمود الأرناؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م.

١٨٢. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين البابانى البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف - استانبول سنة: ١٩٥١م. وأعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

١٨٣. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٨٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٧هـ.

مصادر رقمية

١٨٥. موقع جامعة الموصل: http://uomosul.edu.iq

١٨٦. موقع بيوتات الكمياء: http://www.bytocom.com

فهرست الموضوعات